فريق العدالة والتنمية

قانون المالية لسنة 2013

الأمل و الثقة و التنمية و التضامن

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية

قانون المالية لسنة 2013
الأمل و الثقة و التنمية و التضامن
مداخلات نواب فريق العدالة و التنمية

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية
في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت
على مشروع قانون المالية
برسم سنة 2013

السنة التشريعية الثانية : 2012-2013

مجلس النواب شارع محمد الخامس الرباط
هاتف79 95 67 37 05 – فاكس : 92 97 67 37 05
بريد إلكتروني :pjdgroupedirection @gmail.com
الموقع : www.pjdgroupe.ma
السنة التشريعية الثانية : 2012-2013

محاور التدخلات

النائب عبدالله بووانو
الشق السياسي

النائب سعيد خيرون
الشق الإقتصادي

النائب عبدالسلام بلاجي
الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج

النائب محمد العربي بلقائد
الداخلية والسكنى والتعمير وسياسة المدينة

النائب عبداللطيف بنيعقوب
العدل والتشريع وحقوق الإنسان

النائب سعيد بنحميدة
المالية والتنمية الإقتصادية

النائبة خديجة أبلاضي
القطاعات الإجتماعية

النائب عبدالحليم علاوي
القطاعات الإنتاجية

النائب حسن الحارس
البنيات الأساسية و الطاقة و المعادن

النائبة سعاد الحجراوي بولعيش
التعليم والثقافة والإتصال

تقديم

يعتبر قانون المالية لسنة 2013 أول قانون مالي تعده الحكومة الحالية، ويعد مناسبة سنوية لتقييم السياسات العمومية من قبل الحكومة ومتابعة مدى احترام التوجهات العامة للتنمية الاقتصادية وللحكامة المالية ولطرق تدبير الشأن العام، ويأتي هذا القانون بعدما كانت الحكومة بداية ولايتها قد قامت بتعديل بعض مقتضيات قانون المالية 2012 الذي أعدته الحكومة السابقة.

وإذا كانت الحكومة الحالية منذ تنصيبها أواخر يناير من السنة الماضية 2012، مسابقة الزمن من أجل استرجاع التوازنات المالية والإقتصادية والإجتماعية، فإن النقاش السياسي حول مشروع القانون المالي لسنة 2013 كان نقاشا غنيا متفردا على مستوى الشكل والموضوع لاعتبار أساسي هو تغيير المواقع، حيث أن الأغلبية الحالية بقيادة حزب العدالة والتنمية تحاول إنقاذ المغرب في عدد من القطاعات التي عرفت فسادا أو تراجعا أو تحكما في فترات سابقة.

كما يندرج إعداد هذا المشروع المالي، في إطار سياق الأزمة الاقتصادية العالمية التي أرخت بظلالها في الآونة الأخيرة على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مما نتج عنه ضعف النمو وارتفاع وتقلب أسعار المحروقات والمواد الغذائية.

ورغم كل ذلك فإن العوامل المشار إليها قد تساهم في تحقيق توقعات الحكومة بأن يصل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013 إلى4,5%، مقابل4،3% خلال سنة 2012، مرتكزا على دينامية مختلف القطاعات الإقتصادية، ومدعوما على الخصوص بالطلب الداخلي، ناهيك عن التقدم في إنجاز الأوراش الكبرى التي راهنت عليها الحكومة.

ومن باب الإنصاف والموضوعية، لابد من التنويه في هذا الصدد بالمجهودات المبذولة من طرف هذه الحكومة والوزارة الوصية في إعداد الوثائق المصاحبة لقانون المالية لسنة 2013 والعمل على نشرها على الموقع الرسمي للوزارة، الأمر الذي يمكن إدراجه في إطار إعمال مبدأ الشفافية و تفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة المنصوص عليهما في الدستور الجديد.

وبذلك شكلت هذه الوثائق في مجموعها سندا لنواب الأمة أغلبية ومعارضة في مناقشة هذا المشروع مناقشة بناءة سواء من ناحية النوع أو الكم وهذا ما ميزها مقارنة بما سبق.

يوازي ذلك تميز الحكومة الجديدة بالقدر الكافي من الشجاعة لتصارح الرأي العام بالإكراهات التي ورثتها، ولم تلجأ لإخفاء الحقائق والوقائع عن الشعب المغربي، كما كان يحدث في السابق، عندما كانت الأزمة الخانقة تضرب الاقتصاد العالمي، في حين كان وزير المالية آنذاك يلح بشكل غريب على عدم تأثر المغرب بها، لنجد أنفسنا في نهاية 2011 أمام كارثة عجز الميزانية الذي وصل لمستويات تاريخية، كادت تعصف بإدخال المغرب لا قدر الله في برنامج جديد للتقويم الهيكلي.

كل ذلك دفعنا إلى أن نطلق على قانون المالية لسنة 2013؛ «قانون الأمل والثقة والتنمية والتضامن»، حيث يشكل بحق أول خطوة حقيقية لإصلاح ما فسد ويعطي للمواطن أملا في المستقبل وثقة في من وضع فيهم ثقته لبناء مغرب متضامن قوي.

وعلى هذا الأساس يأتي هذا الإصدار الجامع لتدخلات أعضاء فريق العدالة والتنمية خلال المناقشة العمومية لمشروع قانون المالية لسنة 2013 والتي لخصت المطالب الأساسية للفريق لتجويد هذا القانون ليؤثث الخزانة البرلمانية حيث سيشكل لا محالة معينا للمهتمين والباحثين لمتابعة قوانين المالية إعدادا وتنفيذا ومراقبة.

والله ولي التوفيق

مداخلة

النائب عبدالله بووانو
رئيس فريق العدالة والتنمية
- الشق السياسي -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات النائبات؛

السادة النواب المحترمون؛

I. السياق السياسي

يشرفني أن أتقدم باسم فريق العدالة والتنمية بالإسهام في هذه اللحظة السياسية المتميزة في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013، أول قانون تصوغه الحكومة الحالية صياغة كاملة وفي ظروف عادية.

يشرفني أن أسهم في هذه اللحظة النوعية التأسيسية التي يتجسد فيها التجسيد الفعلي والملموس والمتدرج للالتزامات الاقتصادية والإصلاحية التي أعلن عنها البرنامج الحكومي، فقانون المالية ليس سوى محطة من محطات تنزيل البرنامج الحكومي، ستتبعها محطات أخرى في السنوات الموالية للولاية الحكومية الحالية ستمكن محصلتها النهائية من تقديم الحكم الشامل والموضوعي على أداء هذه الحكومة ووفائها بمختلف التزاماتها.

ونحن لا نشك قيد أنملة أنها ستكون في الموعد، وأن المواطنين سيلمسون في معيشهم اليومي ثمار الإصلاح وبركاته، سيلمسونها بوضوح في النمط الجديد لتدبير الشأن العام، سيلمسونها من خلال عودة الثقة إلى العمل السياسي وتعزيز الثقة بين الدولة وبين المواطن.

ومن الواضح أن لحظة مناقشة مشروع قانون المالية في ظل الوضع السياسي الجديد وفي إطار الولاية الحكومية الحالية لم يعد مجرد مشروع لتبرير نفقات معينة أو استصدار تراخيص لمصاريف محددة.

كما أنه لم يعد فرصة لترضية لوبيات معينة أو الخضوع لابتزازها وضغطها وإنما أصبح فرصة يتجسد فيها منظور واضح للإصلاح يقع في قلبه المواطن منطلقا ونتيجة، ويحكمه هاجس التنمية والعدالة والتوازن الاجتماعي.

مناقشة مشروع قانون المالية هو فرصة للتأكد بالملموس من الإرادة السياسية الواضحة المتولدة من حكومة سياسية مسؤولة حكومة ذات تفويض شعبي متواصل ولا غبار عليه، محط ثقة وأمل من المواطنين. يشهد على ذلك النقاش العمومي غير

المسبوق حول مشروع قانون المالية.

ويشهد على ذلك النجاح في جعل مشروع قانون المالية محطة للتعرف على الحالات الفعلية للإنفاق العمومي وربطها بالحاجيات المباشرة والملحة للمواطن، والمحافظة على شروط استقلال وسيادة القرار المالي والاقتصاد الوطني والشجاعة السياسية الواضحة في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تمكن من تحقيق ذلك على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب المحترمون،

نتكلم عن المسؤولية السياسية والإرادة السياسية لأننا لا ننظر إلى قانون المالية على أنه مجرد قانون لتدبير موارد ونفقات واستصدار تراخيص، وحين نتطرق لمخصصات الاستثمار وسياسة الاستثمار فإنه من المفيد أن نستحضر وجها آخر من وجوه الاستثمار وجه لا يقدر بثمن ألا وهو الاستثمار في الإصلاح السياسي.

وجب أن نستحضر أن مشروع قانون المالية هو مشروع جاءت به حكومة ناتجة عن الربيع الديمقراطي المغربي، الربيع النوعي الذي أكد من جديد صواب الاختيارات السياسية لبلادنا في شخص عاهلها وفي شخص الفاعلين السياسيين الوطنيين الرئيسيين الذين كان لهم من التبصر وبعد النظر ما مكن بلادنا من المضي بجرأة في تدشين جيل جديد من الإصلاحات تمثلت في دستور جديد وانتخابات سابقة لأوانها، وكان لهم من القدرة على الإنصات للحراك الشبابي وللتطلعات والمطالب الإصلاحية لمختلف قواه الحية المتطلعة إلى دمقرطة الدولة والمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات والجهات.

لقد أعطى الحراك المغربي بمختلف مكوناته وأبعاده بدءا بالحراك الشبابي وبالتجاوب الملكي من خلال خطاب 9 مارس 2011 وبالمقتضيات المتقدمة لدستور فاتح يوليوز من نفس السنة وبانتخابات 25 نونبر 2011، أعطى الدليل على أن المغرب اختار طريق الإصلاح في ظل الاستقرار على ضوء معادلة متكاملة مفادها أنه لا إصلاح دون استقرار ولا استقرار دون إصلاح.

لقد جاءت انتخابات 25 نونبر 2011 بكل ما حملته من نتائج وما ترتب عنها من دروس ورسائل، كي تؤكد هذا المنحى. وكما أن حزبنا قد تحمل مسؤوليته الوطنية كاملة في نحث هذا الاختيار، فإنه اليوم يتحمل مسؤوليته التاريخية - مع مكونات الأغلبية - في ترسيخ هذا المسار وتأكيد التميز المغربي من موقع التدبير، وذلك من خلال العمل المتواصل من أجل تنزيل الشق الثاني من المعادلة أي تعزيز مسار الإصلاح في ظل الاستقرار.

وقد كانت انتخابات 25 نونبر 2011 ونتائجها واضحة في هذا الاتجاه وشكلت بحق هزيمة لكل السيناريوهات التراجعية أو التحكمية ومحاولات الشد إلى الخلف والالتفاف على المد الإصلاحي الديمقراطي المعزز بالرصيد النضالي لكل القوى الوطنية الصادقة والمدعوم برياح الربيع الديمقراطي الذي هب على المنطقة. كما أن الانتخابات الجزئية التي عرفتها كل من مدينتي طنجة ومراكش جاءت كي تؤكد بأن المغرب دولة ومجتمعا وقوى حية قد اختار طريقه وحدد وجهته أي وجهة الإصلاح المتصاعد في اتجاه البناء الديمقراطي ومقاومة التحكم والاستبداد والتصدي للنكوص والفساد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب المحترمون،

إن حكومة مثل حكومتكم، تحظى بالثقة الملكية وتشتغل في تناغم وتكامل مع هذه المؤسسة الدستورية وغيرها من المؤسسات لخليقة بأن تكون حكومة التصدي للمهام التاريخية والتحديات الصعبة.

وينبغي أن لا تعبئوا لمحاولات الإيقاع والتشويش وجركم إلى مواجهات وتنازعات لم يجن المغرب منها في تاريخه الطويل إلا الدخول في متاهات عقيمة واصطفافات متلاحقة، تاريخ حكمه منطق التنازع وارتياب مكونات الساحة الوطنية في بعضها البعض تاريخ حكمه منطق العمل على شراء الولاءات وصناعتها ولو على حساب الأخلاق السياسية والمصلحة الوطنية العليا. وقد كان ذلك كله على حساب بناء علاقات تعاقدية مبنية على الثقة والتعاون والتكامل وتقديم الصالحين والأقوياء بل لقد كان العكس هو الصحيح أي تقريب الموالين الباحثين عن المواقع والمنافع

حتى لو اقتضى ذلك إشاعة منطق الريع والزبونية واللجوء إلى كل الآليات للتحكم في الخريطة الانتخابية بما في ذلك الفساد والإفساد الانتخابي بكل نتائجه المدمرة على المنظومة الثقافية والأخلاقية الوطنية وعلى توجيه الجهود إلى التنمية المحلية والتنمية الوطنية والتصدي لانتهاك المعضلات التي لا تزال تعوق انطلاقتنا النهائية نحو مصاف الدول الصاعدة.

لذلك نقول ونؤكد أن حكومة مثل حكومتكم برصيدها من الثقة الملكية وبرصيدها من الشرعية الشعبية لخليقة بأن تكون مؤهلة لاستكمال مهام البناء الديمقراطي واستكمال الصرح المؤسساتي، ونتطلع إلى أن تواصل جهدها وتصرفه في هذه المرحلة الثانية من مراحل التحول السياسي الذي يعرفه المغرب اليوم إلى تفعيل الدستور وفق أحسن التأويلات الممكنة له، التأويل الذي يعزز مسار البناء الديمقراطي، ويمكننا من أن ننتقل بصفة نهائية إلى مرحلة التطبيع الديمقراطي والقطع مع كل صور التردد أو النكوص والتصدي لكل قوى التحكم ومراكز مقاومة التغيير الظاهرة والخفية.

ودون شك فإنكم ستجدون فريقنا باعتباره مكونا من مكونات الأغلبية وفي تكامل وتنسيق تام مع كل مكوناتها سندا لكم في تحقيق هذا الانتقال وتأمين ذلك التطبيع بصفة نهائية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فإن حزبنا الذي أصر على تنظيم مؤتمره السابع في وقته المقرر التزاما منه بمقتضى ديمقراطي معمول به في الديمقراطيات المتقدمة ألا وهو احترام آجال الاستحقاقات، على الرغم من التحول غير العادي الذي عرفته وضعية الحزب من الانتقال من المعارضة إلى تدبير الشأن العام وما يرتبط بذلك من مسؤوليات وتحديات، إن حزبنا قد اتخذ من شعار «الشراكة في البناء الديمقراطي من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية» شعارا للمرحلة.

وذلك وعيا منه أن استحقاقات المرحلة والتحديات التي تطرحها والإنتظارات المرتبطة بالربيع الديمقراطي وارتفاع سقف المطالب والتوقع، فضلا عن الطابع

المركب للإصلاح، ومقتضيات الانتقال من وضع دستوري إلى وضع دستوري جديد، مما يقتضي تصورا متقدما للشراكة :

- الشراكة في انجاح مهام التأهيل الديمقراطي؛
- الشراكة في التصدي لعناصر النكوص والقوى التي تشد إلى الوراء؛
- الشراكة في مقاومة الفساد والريع؛
- الشراكة في مقاومة التحكم والتصدي للقوى التي تستفيد منه وتريد تأبيده؛
- الشراكة في دعم الأوراش الهيكلية الكبرى التي ستوفر الإصلاحات السياسية والتشريعية والإدارية الكبرى؛
- الشراكة في حفز المواطن للانخراط في عملية الاصلاح ومقاومة ثقافة اليأس والانزواء والمصالح الفردية.

إنه لما يؤسف له أن نقف على صور ومظاهر مختلفة من محاولات التيئيس والتشويه لصورة المغرب ولواقعه ووضعه الاجتماعي والاقتصادي ولأوضاع الحقوق والحريات فيه تارة بصورة مقصودة وتارة أخرى بصور غير مقصودة.

ونحن إذ نعتبر أن منطق المنافسة السياسية وما يرتبط به من تدافع في البرامج والأفكار والمواقف، منطق ايجابي وعلامة صحية على صحوة ديمقراطية وغيرة وطنية، حين يكون مصدره معارضة وطنية صادقة، يشهد لها بذلك تاريخها السياسي أو النضالي، أو يشهد لها بذلك انتقاداتها الموضوعية والبناءة، ونحن ندعو الحكومة أن تثمن هذا النمط من المعارضة وتفسح صدرها وعقلها وسمعها للاستفادة من قوتها الإقتراحية الإيجابية.

وبالمقابل فإننا نرفض منطق التحامل والتشكيك الناجم عن الحقد السياسي والإديولوجي الأعمى، او منطق التحريف والتوظيف أو الضغط الهادف لخدمة مصالح ضيقة أو لوبيات متسترة وسنتصدى له ونواجهه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب المحترمون،

حين أكدنا في مطلع هذه الكلمة أن قانون المالية لا ينبغي أن يقرأ فقط قراءة مالية تقنية وفي ظل التدابير والإجراءات الجبائية أو التراخيص التي يتضمنها. فإننا نستحضر أن هذا المشروع يأتي في سياق فتحت فيه الحكومة عددا من الاصلاحات الهيكلية الكبرى تنم عن إرادة سياسية قوية وتنطلق من منظور سياسي جديد في تدبير الشأن العام ينطلق من البرنامج الحكومي ذي الطبيعة التعاقدية والمرتكز في وضع السياسات وتنفيذها على مرتكزات ثلاث وهي : العمل المندمج والمتكامل، والمقاربة التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

منظور ينطلق الى تجسيد الالتزام بتنزيل الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسساتية والاستجابة للإنتظارات الجوهرية والملحة للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل الوطن وخارجه ولعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني والوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا.

II. الأوراش والإصلاحات الهيكلية

وحيث إن لكل إصلاح كلفة زمنية وأدوات تشريعية وإدارية ومسطرية وحيث إن أي اصلاح وجب أن يرتكز على أرضية صلبة من التوازنات الماكرو-اقتصادية التي تضمن التوازنات المالية الكبرى وتؤمن السيادة الوطنية في المجال المالي والاقتصادي، فإن الحكومة فتحت عدة أوراش اصلاحية كبرى ستكون لها آثارها الملموسة على المدى المتوسط وعلى رأسها :

1 - إصلاح القضاء

الذي انطلق ورشه عبر مشروع طموح لإصلاح منظومة العدالة بهدف تعزيز الثقة في القضاء والنهوض بمصداقيته وبناء نظام قضائي فعال وعادل باعتباره أساس دولة الحق والقانون وعماد الحكامة الجيدة ومحفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومطمئن وجاذب للاستثمارات الأجنبية وأساس لثقة المستثمر الأجنبي وذلك من خلال تقدم أشغال الهيئة العليا للحوار الوطني لإصلاح العدالة والتي ستتوج بتنظيم المناظرة الوطنية حول اصلاح منظومة العدالة.

2 - المخطط التشريعي

الذي سيمكن من توفير الأدوات القانونية لتفعيل الدستور، وتنزيل البرنامج الحكومي، والقيام بالإصلاحات الضرورية في شتى المجالات والقطاعات والذي انتهت حكومتكم من إعداده في صيغته النهائية، ونأمل أن تفسحوا لمجلسنا هذا في إطار المقاربة التشاركية الفرصة في اثرائه و المشاركة في مسؤولية جدولته في الزمان وعلى مستوى ترتيب الأولويات.

3- إصلاح القانون التنظيمي للمالية

الذي وجب أن يكون مبينا وفق مقاربة الفعالية والنجاعة وعلى إدماج جميع الأموال العمومية داخل الميزانية بما يمكن من تقوية دور قانون المالية في مواكبة وتسهيل الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية مع مواصلة الحفاظ على توازن الإطار الماكرو-اقتصادي وتحسين أداء العمل الحكومي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز شفافية تدبير المال العام، وتحسين الدور الرقابي للبرلمان من خلال تمكينه من مراقبة طرق تدبير المالية كلها وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين المعنيين. وندعو بالمناسبة للإسراع بإنهاء المرحلة التشاورية الحالية وتقديمه مباشرة بعد المصادقة على هذا المشروع قانون المالية لسنة 2013 حتى يتسنى المصادقة عليه خلال الدورة الحالية للبرلمان كي يتم إعداد مشروع قانون المالية 2014 وفق النظام الجديد.

4- الإصلاح الضريبي

الذي يعتمد على مبادئ العدالة والفعالية والمردودية الضريبية من خلال تخفيف الضغط الجبائي مقابل عدالة الوعاء، وإعادة النظر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في العائدات الضريبية، ثم تضريب الريع الاقتصادي مقابل تخفيف العبئ الضريبي على الاقتصاد المنتج، وكذا مراجعة نسق الضريبة العقارية.

وكذلك من خلال مواصلة تحديث وتبسيط المساطر وتطوير الإدارة الالكترونية مع عدد آخر من الاجراءات وانتهاء بتنظيم مناظرة حول الاصلاح الضريبي في بحر هذه السنة المالية في إطار المنهجية التشاركية والمنفتحة التي تعتمدها الحكومة.

5- إصلاح منظومة المقاصة

الذي سيمكن من تحرير المالية العمومية وفق مقاربة تدريجية تشاركية تهدف إلى التحكم في كلفة الدعم ومواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين مع

استهداف الفئات المعوزة بالدعم المباشر، ومن متطلبات إنجاحه أن يكون تنزيله مدققا زمنيا يتم فيه بالتوازي الاستهداف مع حذف وإزالة الاستفادة للجميع.

6 - العزم على فتح ورش اصلاح نظام التقاعد :

وصياغة مخطط من أجل ضمان ديمومة أنظمته وضمان توازنها وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها.

7- تعزيز الحكامة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال :

من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار وإدراج عدد من النصوص التشريعية الرامية إلى تعزيز الحكامة الجيدة وإصلاح القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وإعداد منظومة جديدة للصفقات العمومية وتعزيز صلاحيات مجلس المنافسة ووسائل تدخله.

8- الشروع في تفكيك منظومة الريع والتصدي له عبر عدد من الإجراءات من خلال :

- الكشف عن لوائح المستفيدين من الرخص والمأذونيات في قطاعي النقل ووضع خطة تشريعية وتنظيمية للإصلاح تقوم على أساس تحرير قطاع النقل واعتماد دفاتر التحملات تهم النقل الفردي ونقل المستخدمين والنقل السياحي والمدرسي وتعليم السياقة وإخضاع النقل الطرقي للمسافرين بواسطة الحافلات لمسطرة طلبات العروض لاقتناء أحسنها تقوية لمهنية القطاع ورفعا لجودته.

- إنجاز دفاتر التحملات في الإعلام العمومي من أجل إقرار قيم النزاهة والشفافية ومواجهة الريع الإعلامي.

- الكشف عن لوائح الجمعيات المستفيدة من الدعم الحكومي في قطاعي الثقافة والأسرة والتضامن.

- الكشف عن المستفيدين من رخص مقالع الرمال الموجودة في الملك الخاص أو في الملك العمومي على السواء واعتماد مسطرة التصريح عوض الترخيص بناء على دفتر التحملات المعد من قبل الوزارة وإعداد الإطار القانوني الملائم، ومخططات تدبير مقالع الرمال.

9- إرسال إشارات قوية في اتجاه مقاومة ثقافة الريع :

التي بدأت تتسلل إلى فئات متعددة من المجتمع من قبل ريع التوظيف المباشر من خلال إصدار دورية لتعميم سلوك مسطرة مباراة التوظيف في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية واعتماد مسطرة التباري في المناصب العليا في مختلف القطاعات الحكومية، و الريع السكني من خلال نشر لوائح الموظفين المحتلين للسكن الوظيفي في قطاع التعليم واتخاذ عدة تدابير لمطاردة الموظفين الأشباح.

10- المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية :

لملاءمته مع مقاربة التدبير بالنتائج، وتسريع نتائج الدراسات المتعلقة بوضع منظومة جديدة للأجور وتفعيل وسائل مرجعية للوظائف والكفاءات على مستوى القطاعات الوزارية والتدبير المتوقع للوظائف والكفاءات.

11- التعجيل بإصدار الميثاق الوطني للاتمركز الاداري :

واعتماد المقاربة المجالية في برمجة الميزانية وتفعيل السياسات العمومية وكذا تعميم المنهجية التشاركية والتعاقدية المبنية على النتائج في العلاقات بين الادارة المركزية ومصالحها الخارجية.

12- تطبيق ميثاق ممارسات الحكامة الجيدة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة :

والذي أعلن عنه في مارس 2012 عبر تعميم النظام التعاقدي متعدد السنوات بين الدولة والشركات والمؤسسات العمومية.

بالإضافة إلى عشرات من الإصلاحات الهيكلية و التدابير النوعية التي لا تجرؤ عليها إلا حكومة سياسية ذات شرعية شعبية واسعة.

III. مشروع قانون المالية 2013 : الأمل والثقة والتنمية والتضامن

إن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية 2013 جسدت درجة متقدمة و معتبرة في تنزيل الالتزامات الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية التي تم الإعلان عنها في البرنامج الحكومي مقرونة بإرادة قوية واضحة بتحقيقها، من خلال إعادة الاعتبار لخدمة المواطن و دعم المقاولة في أفق تقوية و تجديد النموذج التنموي لبلادنا وفق

أولويات واضحة تتمثل في :

- دعم تنافسية الاقتصاد الوطني و المقاولات الوطنية؛
- العدالة و التوازن الاجتماعي و المجالي و تعزيز التضامن؛
- القيام بالإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية و القطاعية اللازمة؛
- الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية.

لقد جاء هذا المشروع في ظل سياق دولي متسم بالأزمة العالمية الحادة التي تضرب الدول المتقدمة و خصوصا شركاءنا التقليديين الأوربيين الشيء الذي أدى بهذه الدول إلى بذل مجهودات مالية كبيرة ذات كلفة اقتصادية و مالية بهدف استعادة التوازنات على المدى المتوسط و ضمان استمرار اقتصادياتها، كما أدت بها إلى مراجعات لنماذجها التنموية في اتجاه التخفيف من الاستهلاك.

وعلاقة بهذه الأزمة هناك ارتفاع أثمان المواد الأولية و ارتفاع قيمة الدولار مما له تأثير مباشر على المالية العمومية من خلال صندوق المقاصة و على ميزان الأداءات من خلال كلفة استيراد الطاقة و المواد الأولية الأخرى و كذا لها تأثير سلبي على مداخيل السياحة و على مداخيل عائدات و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إلا أنه و بالرغم من كل ذلك فإننا لسنا في أزمة مثل بعض شركائنا لكن ماليتنا العمومية من حيث وضعيتها الماكرو-اقتصادية تساءلنا بقوة حول صلابتها واستمراريتها و طرق معالجتها.

إن دينامية النمو ببلادنا لا زالت تسير في منحى إيجابي مقارنة مع دول أخرى و ذلك بفضل الاختيارات الاستراتيجية التي ما فتئت تنهجها بلادنا في دعم القدرة الشرائية و تقوية الاستثمار و التركيز على الأوراش الكبرى المهيكلة والسياسات القطاعية التي بدأت تظهر ثمارها من خلال انتعاش الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي.

هذه الاختيارات و غيرها، أسهمت في تثبيت ثقة شركائنا في الداخل والخارج بحيوية و نمو اقتصادنا ما مكن بلادنا من الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6.2 مليار دولار و في ذات السياق حافظت بلادنا على درجة «استثمار» من طرف وكالة Standard and Poor's مع تخفيض آفاق التطور من مستقر إلى سلبي.

هذا في الوقت الذي تسجل فيه عدد من الدول المجاورة تراجعا حادا في تصنيفها الائتماني.

وقبل أن نبرز أهم مميزات وخصائص مشروع قانون المالية لسنة 2013 دعونا نقف عند بعض الملاحظات المثارة حوله :

لقد تم الزعم بأن هذا المشروع يستهدف مقدرات الطبقة الوسطى كما يضعف تنافسية المقاولة الوطنية، ويفتقر لإجراءات دعم التشغيل وتحفيز الاستثمار ومكافحة الفقر وعدم الاستجابة لحاجيات التعليم والصحة والسكن والعالم القروي، كما اتهم بأنه مشروع للاستمرارية بدون إبداع ولا يتضمن الإصلاحات الأساسية المطلوبة، بل جرى تسويق القول بأنه يفتقد للرؤية ولا يمثل جوابا على مخاطر تبعات الأزمة العالمية فضلا عن غياب إجراءات مكافحة الفساد، بل وتبرير المشروع لتكريس منطق الاعفاءات الضريبية الربحية وغير المنتجة، وكذا اعتماد الاستثمارات العمومية المستنزفة والضعيفة المردودية، وانتهاء بادعاء شعبوية المشروع وتشويه توجهه التضامني وزرعه الحقد الاجتماعي وضربه للثقة تجاه الشركاء الاقتصاديين في الداخل.

إلا أنه وعكس المغالطات والادعاءات المثارة فإن الحكومة أعطت الأولوية للمقاولة المنتجة مقابل المقاولة الريعية وللمواطن المستضعف المهمش مقابل الفئات المحظوظة والتي يعمل البعض على إدعاء الحديث والضغط باسمها لمواجهة سياسة ضريبية قائمة على العدل والإنصاف والتضامن.

وإذا كانت متطلبات المرحلة الجديدة تقتضي الخروج من المنطق المحاسباتي الصرف الخاضع في التوزيع لضغط القطاعات وبعض اللوبيات إلى منطق استهداف المواطن مباشرة عبر هذه السياسات، وقياس آثارها عليه، واعتماد المردودية المجتمعية والاجتماعية للنفقات، وعدم تغليب مستلزمات وتحديات المدى القصير على المديين المتوسط والبعيد، واتباع الابداع والتفاعل مع المتغيرات، وكما ينبغي التفكير بالتوازي والتوازن في النمو والتنافسية وإنتاج الثروة مع التفكير الجدي في سياسة إعادة التوزيع، وإحداث قطيعة مع كل الممارسات السابقة غير العادلة في هذا الشأن.

ونسجل أن مشروع قانون المالية لسنة 2013 خطى خطوات على هذا الطريق، ونؤكد على أنه يلزم المزيد من الأدوات حتى يتسنى لكافة الشرائح الاجتماعية الاستفادة من خيرات البلاد.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2013 هو مشروع :

1. إنصاف الفئات الفقيرة وإرساء التضامن الملموس والمستدام

حيث يكرس التزامات الحكومة في مجال تفعيل آليات التضامن وتأهيل المدرسة الوطنية وتحسين الصحة العمومية، وتسهيل الولوج للسكن ومحاربة الفقر، وإعادة

التوازن المجالي وتخفيف آثار العزلة بالعالم القروي والمناطق الجبلية وذلك عبر :

أ- تقوية صندوق التماسك الاجتماعي :

بتنويع مداخيله بـ:

- مساهمة اجتماعية للتضامن برسم الأرباح والمداخيل؛
- نصف حصيلة الرسوم المفروضة على عقود التأمين؛
- المبالغ المحصلة عن طريق استرجاع إعانات السكر؛
- الحصيلة الناتجة عن الرفع من النسبة المطبقة على الأرباح المتأتية من المبيعات للأراضي الداخلة للمدار الحضاري من 20 % إلى 30 % ؛
- مساهمة اجتماعية للتضامن على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي؛
- 4.5 % من ثمن بيع السجائر.
- الشيء الذي سيمكن من :
- تسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» بتوفير عروض علاجية جيدة موزعة على مجموع التراب الوطني وضمان الحصول على الخدمات الصحية لجميع الشرائح الاجتماعية وذلك عبر تحمل مصاريف العلاجات بصفة جماعية وتضامنية؛
- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» لمحاربة الهذر المدرسي عبر توزيع منح لفائدة مجموعة من الأطفال؛
- توطيد برنامج «مليون محفظة» عبر توزيع المحافظ والأدوات والكتب المدرسية؛
- دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإضافة برنامج خامس جديد مخصص «للتأهيل الترابي» لتحسين ظروف عيش السكان والذي سيستفيد منه حوالي مليون شخص بـ 3330 دوار تابعين لـ 22 إقليم؛
- تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية باعتماد مقاربة تنبني على الالتقائية والاندماج الترابي للمشاريع والبرامج المستهدفة.

- إعطاء دفعة قوية للقطاعات الاجتماعية ووضع مخصصات مالية مهمة للتعليم والصحة والسكن والطبقة الوسطى
- تخصيص 42.37 مليار درهم لتأهيل المدرسة الوطنية.
- تخصيص 9.66 مليار درهم للتعليم العالي من أجل التصدي لظاهرتي الاكتظاظ وضعف الجودة.
- تخصيص 12.37 مليار درهم للصحة لتفعيل الحق في الصحة للجميع.
- تخصيص 4 ملايير درهم لقطاع السكن، وإطلاق سكن جديد موجه للطبقة الوسطى معفى من واجبات التسجيل والتنبر والتقييد في المحافظة العقارية.

2 - دعم التشغيل من خلال :

- تمديد أجل التعويض الشهري عن التدريب إلى 2016 المحدد في 6000 درهم؛
- تمديد مدة إعفاء عمليات التمويل التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة إلى 2016؛
- خلق 24340 منصب مالي، ليصل ما مجموعه أزيد من 50 ألف منصب مالي في سنتين 2012 و 2013 أي أكثر مما تم خلقه من المناصب المالية خلال أربع سنوات من 2007 إلى 2011؛
- تكوين 60000 شاب في إطار التدرج المهني؛
- دعم وتسريع برامج «إدماج» و«تأهيل»؛
- تطبيق برنامج «مبادرة» وإطلاق برنامج «تأطير».

3- دعم تنافسية المقاولة والاستثمار والتصدير :

وذلك من خلال :

- دعم وتفعيل لجنة الاستثمارات التي صادقت على 35 مشروع ب 18.7 مليار درهم و 4700 منصب شغل في أول لقاء لها؛
- تحسين آليات تتبع وتقييم المشاريع الاستثمارية في إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة؛
- إحداث لجنة لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية؛

- تقوية ودعم الأوراش الكبرى المفتوحة من خلال أهم الاستثمارات والتي شملت : شبكة الطرق / المغرب الأخضر / الاستراتيجية المائية / استراتيجية آليوتيس / الطاقات المتجددة / المغرب الرقمي / المخطط الأزرق / مغرب التصدير... وغيرها بمئات الملايير من الدراهم؛

4 - تقوية المقاولات المتوسطة والصغرى وذلك عبر :

- تفعيل الآليات الرامية لتشجيع الابتكار والبحث من خلال 110 مليون درهم لبرنامجي «انطلاق» و «تطوير»؛
- دعم برامج «امتياز» و«مساندة» و«إنماء» بتخصيص 400 مليون درهم؛
- تقليص العبئ الضريبي عبر تقليص الضريبة المطبقة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 200 ألف درهم من 30 % إلى 10 %؛
- تمديد الأجل إلى دجنبر 2013 المقرر للتدابير التحفيزية لفائدة الملزمين الذين يكشفون لأول مرة عن هويتهم؛
- إلغاء الغرامات والزيادات ومصاريف التحصيل مقابل أداء المتأخرات إلى 2013؛
- تحسين تمويل المقاولات من خلال منتوج للضمان، ضمان «إكسبريس»؛
- تخصيص نسبة لا تقل عن 20 % من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الوطنية الصغيرة والمتوسطة؛

5 - هذا بالإضافة إلى عدد من الامتيازات الجبائية :

من مثل :

- تمديد الاستفادة من تخفيض الضريبة على الشركات على عمليات الإدراج في البورصة إلى سنة 2016؛
- إعفاء عقود تأسيس والزيادة في رأس مال الشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء من واجبات التسجيل؛
- إعفاء تام للدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة المحققة في إطار مخطط الادخار في المقاولة؛
- الرفع من سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص

المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 10 % إلى15 %؛

- توسيع الأموال المؤهلة للتسنيد وفتح إمكانية اللجوء عبر التسنيد إلى مؤسسات مبادرة أخرى.

6- التوجه نحو احتواء العجز التجاري عبر :

- سن سياسة الدفاع التجاري؛
- تقليص محتوى الواردات من المشتريات في بعض الاستثمارات.

IV. اهم تعديلات العدالة والتنمية لتجويد مشروع قانون المالية :

في انسجام تام مع توجهات الحكومة فيما يخص تقوية الشفافية و أسس الحكامة الجيدة في تدبير المال العام، عمل فريق العدالة و التنمية على خلق نقاش مفيد حول الموارد و النفقات العمومية التي تدبر من طرف بعض إدارات وزارة الإقتصاد و المالية دون أن تكون مدرجة في ميزانية الدولة، خلافاً لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي للمالية ولقواعد المحاسبة العمومية.

و لا نحتاج إلى التذكير بأن هذا النقاش الذي أسهمت فيه بشكل بناء كل المكونات السياسية داخل مجلس النواب أغلبية و معارضة، و الذي لقي تفهماً من طرف الحكومة، يحظى باهتمام كبير من طرف الرأي العام لما له من ارتباط وثيق بمطالب الشفافية و محاربة الفساد.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد مرة أخرى على أنه في زمن الدستور الجديد لم يعد هناك مجال لأن تستمر بعض التقاليد البيروقراطية التي تنتمي إلى عهد الحماية، في حجب بعض النفقات و الموارد العمومية عن الرقابة البرلمانية، و أن يستقوي بعض الموظفين عن طريق تحكمهم في هذه الموارد على وزراء المالية، ومن خلالهم على الحكومة ككل.

ومن أجل هذه الغاية، تقدمنا في فريق العدالة و التنمية بتعديلين هامين يرميان إلى إخراج هذه الموارد و النفقات من الظلمات إلى النور.

وقد هم التعديل الأول المادة 27 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، حيث قمنا بتصحيح ترتيب تنزيل «Imputation» الأداءات التي يقوم بها الملزمون برسم ما بذمتهم من ديون ضريبية لتصبح وفق الترتيب التالي على :

- أصل الدين؛
- الذعائروالغرامات؛
- الزيادة عن التأخير؛
- صوائر التحصيل بالنسبة للباقي.

بينما تنص الصيغة الحالية للمادة 27 من القانون المذكور، على ترتيب معكوس لتنزيل الأداءات التي يقوم بها الملزمون من أجل إبراء ذمتهم الجبائية.

إننا نؤاخذ على هذا التنزيل أنه يعطي الأولوية للمخلدات المالية الفرعية على حساب الدين الأصلي، و الذي يعتبر من الموارد الرئيسة لميزانية الدولة، في حين أن المبالغ المالية المحصلة برسم صوائر التحصيل و الزيادات عن التأخير و جزء من الدعائر و الغرامات يذهب لحسابات غير مدرجة في الميزانية أصلاً.

وهكذا نقوم بتغذية الصناديق المتحكم فيها من بعض كبار موظفي وزارة المالية على حساب الميزانية العامة التي تمول التعليم و الصحة و الدفاع.

وفي النتيجة يتضرر الطرفان الدولة والملزم، فلا الدولة استخلصت دينها كاملاً لأن الأسبقية أعطيت للاقتطاعات الجبائية الأخرى، و لا بعض الملزمين تمكنوا من إبراء ذمتهم المالية بشكل لا يجعل دينهم إزاء الدولة يستمر في النمو.

لكن الحكومة رفضت هذا التعديل مفضلة دراسته أثناء المناظرة حول الإصلاح الضريبي المرتقبة.

← أما التعديل الثاني، فقد نص على ما يلي :

ابتداءاً من قانون المالية لسنة 2014، تدرج بالميزانية العامة بدون استثناء كل المداخيل و النفقات غير المدرجة في الميزانية والتي تدبر من طرف الإدارات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.
تحذف بقوة القانون بنفس التاريخ كل الحسابات التي كانت تقيد فيها المداخيل والنفقات المذكورة و يدفع رصيدها للميزانية العامة.

إننا نعتبر أن تعبيد الطريق أمام الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، وتطبيقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية الساري المفعول حالياً، و انسجاما مع مقتضيات المرسوم الملكي لـ21 أبريل 1967 المتعلق بسن قواعد عامة للمحاسبة العمومية، يجب على الحكومة أن تقوم بإدراج مداخيل ونفقات

الحسابات التي تدبر من طرف الإدارات التابعة لوزارة الإقتصاد والمالية غير المدرجة في الميزانية ضمن الميزانية العامة للدولة، بشكل تدريجي في أفق أقصاه السنة المالية المقبلة.

وقد استجابت الحكومة لهذا التعديل مبدئيا وجزئيا حيث اقترحت إدراج «حسابات الخزينة» ابتداء من 2015 عوض 2014، واستثنت بعض الأوجه فجاءت بالصيغة الآتية في المادة 18 مكرر : «تدرج ضمن مكونات ميزانية الدولة، ابتداء من فاتح يناير 2015، المداخيل والنفقات الناتجة عن العمليات المتعلقة بحسابات الخزينة، التي يتم تدبيرها من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، والتي لا ترتبط بتطبيق نص تشريعي خاص أو التزامات تعاقدية أو اتفاقيات دولية، أو بقروض ذات الأمدين القريب أو المتوسط، أو بتدبير سندات صادرة لفائدة الدولة وكذا بمداخيل أو نفقات مؤقتة في انتظار التنزيل النهائي لها».

أما التعديلات الأخرى للفريق والتي تمت بتنسيق مع فرق الأغلبية فهمت مجموعة من المواد جاء أهمها حسب المضامين الآتية :

- اقتراح تعديل يهم حذف شرط السن المتعلق باستيراد السيارات بالنسبة لأفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، إضافة إلى رفع القيمة المالية لهذه السيارات إلى 500.000 درهم عوض 300.000 درهم وذلك وعيا من الفريق بالدور الكبير الذي تلعبه جاليتنا على المستوى الاقتصادي، إلا ان الحكومة لم تقبل بهذا التعديل نظرا لتكلفته المالية؛

- تعديل يقضي بحذف سقف رأسمال التعاونيات المعفى من الأداء الضريبي، وذلك إيمانا من الفريق بالدور الذي تلعبه هذه التعاونيات كقاطرة لدعم وتقوية الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وللتخفيف نسبيا من آثار الأزمة المالية التي أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد المغربي، وجاء ضغط الفريق بمعية فرق الأغلبية بنتيجة داخل لجنة المالية حيث تمت إعادة صياغة التعديل وذلك برفع سقف رقم معاملات هذه التعاونيات من 50.000.000درهم إلى 100.000.000درهم؛

- ولتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على البحث والابتكار ودعما لقطاع التشغيل تقدم الفريق بتعديلين مهمين على المادة 19 من المدونة العامة للضرائب كإجراءين عمليين لمواكبة هذه المقاولات يتعلق الأول برفع الربح الخاضع ل 10 بالمائة إلى 400.000 درهم عوض 200.000 درهم، لدفع هذه المقاولات إلى اعتماد المزيد من الشفافية في تدبيرها كنوع من التأهيل الذاتي لمواكبة المعايير الدولية في هذا المجال، في حين يهدف التعديل الثاني إلى تمتيع المقاولات التي تشجع البحث والتطوير (R&D)

من خصم من الضريبة على الشركات يساوي 15 % من مجموع مصاريف عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها. وكان قصد الفريق بهذين التعديلين هو الدفع باتخاذ إجراءات هادفة لتقوية النسيج الاقتصادي الوطني بدعم المقاولات المحلية لمواجهة تحديات العولمة. هذا وإن قامت الحكومة برفض التعديل فإنها وافقت على صياغة تعديل داخل اللجنة يقضي برفع سقف الربح الأقصى الخاضع ل10 بالمائة إلى 300.000 درهم؛

- وإيمانا من الفريق بدور الطاقات المتجددة في خلق كافة البدائل التي تزيد من استقلالية المغرب في هذا المجال تقدم الفريق مع فرق الأغلبية بتعديل يهدف إلى تشجيع المقاولات على استعمال التجهيزات والآلات التي تعمل على الاقتصاد في الطاقة، خاصة التجهيزات التي تعمل بالطاقة المتجددة وذلك على أساس استفادة هذه الشركات التي تنجز عمليات لتحسين النجاعة الطاقية من خصم من الضريبة على الشركات يساوي 15 بالمائة من مجموع مصاريف هذه العمليات، وطلبت الحكومة خلال مناقشة التعديل داخل اللجنة إلى تأجيل طرحه إلى حين تنظيم المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي؛

- ويقينا من الفريق بضرورة توفير السكن اللائق لكل المواطنين تقدم بتعديل يهدف إلى رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون او يشيدون مساكن رئيسية من 10 بالمائة إلى 20 بالمائة، حيث كان من شأن قبول هذا التعديل تحفيز الأشخاص الراغبين في الولوج إلى السكن الرئيسي سواء من خلال الاقتناء أو التشييد من الاستفادة من مبلغ مالي مهم من خلال استرجاع جزء من الضريبة على الدخل، هذا إضافة إلى مساهمة هذا الإجراء في النهوض بالدورة الاقتصادية وذلك بتحريك سوق العقار ومقاولات البناء والأسواق ذات الصلة مما سيمكن من خلق مناصب شغل جديدة. كما سيدعم هذا الإجراء السوق البنكي والذي يسجل رقم معاملات جد مهم يتجاوز 200 مليار درهم كإجمالي القروض الجارية الموجهة للسكن والممنوحة من قبل مختلف الأبناك المغربية للمنعشين العقاريين ولمقتني السكن، وقامت الحكومة برفض هذا التعديل نظرا لآثاره المالية.

- ومن أهم التعديلات التي تقدم بها الفريق مع فرق الأغلبية تعديلين يهدفان إلى دعم فئة المتقاعدين، الأول يرمي إلى حذف المعاشات من قائمة الدخول المفروضة عليها الضريبة باعتبار وضعية الموظفين والمأجورين المحالين على التقاعد، أما الثاني فيهدف إلى إعفاء المعاشات من أداء الضريبة على الدخل نظرا لهزالة معاشات جل المتقاعدين، ونظرا كذلك للحاجة الماسة للمتقاعدين في هذه المرحلة من العمر

للعناية الخاصة وللعلاج من الأمراض التي تصيب أغلبهم، خاصة وأن ذلك مكلف وأن إمكانياتهم المادية غالبا ما لا تكفي لسد حاجياتهم الضرورية، وتمخض عن مناقشة هذان التعديلان داخل لجنة المالية إلى صياغة تعديل باسم اللجنة يهدف إلى رفع الخصم الجزافي من أصل الضريبة بالنسبة للمعاشات من 40 بالمائة إلى 50 بالمائة في أفق الإعفاء الشامل خلال السنوات المقبلة.

- تكريسا للعدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى السكن، واعتبارا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسكن الاجتماعي في سياسة محاربة الهشاشة والقضاء على مدن الصفيح والهادفة كذلك الى امتصاص العجز السكني بمختلف مناطق المغرب ومحاربة السكن غير اللائق وبروز أقطاب حضرية جديدة، تقدم الفريق بتعديلين على المادة 9 من المدونة العامة للضرائب، الأول يهدف إلى تحقيق عدالة جبائية بين التخفيض الممنوح للدخول العقارية والذي يساوي 40 بالمائة والأرباح العقارية التي تفرض عليها الضريبة بصورة تلقائية في حالة عدم التصريح في الآجال المحددة والتي ينص القانون الحالي على خصم 10 بالمائة من مبلغ البيع واعتبار 90 بالمائة الباقية كربح محقق. أما التعديل الثاني فيهدف إلى توسيع فئة المنعشين العقاريين المنخرطين في برنامج دعم السكن الاجتماعي عن طريق تقليص عدد المساكن الواجب بنائها من 500 وحدة إلى 250 مما سيحفز مقاولات عديدة في الانخراط في هذا البرنامج مما سيمكن من تقوية العرض من هذا المنتوج الهام وإنتاج برامج متنوعة ومتكاملة. كما تهدف هذا التعديل إلى دعم جهود الحكومة في إطار برنامج مدن بدون صفيح والذي أسفر عن نتائج مهمة ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق إنجازات ذات أهمية بالغة، وقد قبلت الحكومة بهذا التعديل بعد إعادة صياغته من جديد بإجماع أعضاء لجنة المالية.

- وفي سياق دعم السكن المخصص للطبقة الوسطى تقدم الفريق بتعديل لملائمة ثمن البيع للمتر المربع من هذا السكن مع أسعار السوق (المتوسط) بغية توسيع فئة المستفيدين من هذا الإجراء، وقضى التعديل بأن لا يتعدى ثمن المتر المربع المغطى ستة آلاف 6000 درهم باحتساب الضريبة على القيمة المضافة، مع تخصيص هذه المساكن للمواطنين الذي لا يتعدى دخلهم الشهري الصافي من الضريبة عشرون ألف 20.000 درهم، وقد قبلت الحكومة بهذا التعديل.

- وفي دعم القطاع الصناعي تقدم الفريق بتعديل على مدونة الضرائب يقضي بفرض رسم تبلغ نسبته هذا 0,06 بالمائة بدل 205 بالمائة من قيمة البضاعة ويشمل هذا الرسم جميع المنتوجات البلاستيكية بدون استثناء،وبذلك سيمكن هذا التعديل من دعم الجهود الحكومية الرامية الى دعم المقاولات التي تعتمد مقاربة

التنمية المستدامة والهادفة إلى حماية البيئة وكذا تحسيس كافة المتدخلين في هذا المجال بالأهمية الإستراتجية للحفاظ على البيئة. وكما سيمكن من توفير موارد مالية إضافية للمالية العمومية والتي ستخصص أساسا لدعم صندوق التماسك الاجتماعي مما سيمكن من تحسين عيش فئات واسعة من الفقراء والفئات التي تعاني من الهشاشة وبالتالي تقليص نسبة الفقر ببلادنا، ووافقت الحكومة مبدئيا بهذا التعديل و أجرأته مع مطلع سنة 2015.

- ومن أهم تعديلات الفريق مع فرق الأغلبية للنهوض بساكنة العالم القروي التي تشكل حوالي 40 في المائة من مجموع سكان المغرب، تعديل يقضي برفع موارد صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية إلى 3.000.000.000 درهم وهو رقم مهم سيمكن العالم القروي والمناطق الجبلية من الاستفادة من تجهيز البنيات التحتية الأساسية كالطرق لفك العزلة، والخدمات الصحية الأساسية، والمؤسسات التربوية للولوج إلى المدرسة... وإجمالا لتحسين ظروف عيش الساكنة التي عانت لسنوات من التهميش. فهذا الصندوق، الذي غير اسمه بمقتضى الفصل 20 من قانون المالية لسنة 2012 ليصبح حاليا صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية، يعد بمثابة آلية مالية مهمة في خدمة تقوية المجالات القروية بهدف تحقيق التنمية البشرية وتأهيل اقتصادها من جهة، ودعامة لتنفيذ السياسات العمومية من خلال تنشيط التدخل العمومي بالوسط القروي من جهة أخرى، ورغم رفض الحكومة لهذا التعديل إلا أنها التزمت بتخصيص مبلغ نصف مليار درهم خلال السنة في حالة الحاجة إلى ذلك عبر تحويلها من فصل التكاليف المشتركة لتصل موارد هذا الصندوق 2 مليار درهم عوض 1.5 مليار درهم، مع باقة أخرى من التعديلات المهمة من إنتاج فرق الأغلبية.

هذه جملة من التعديلات فقط وليس كلها حيث كان فريقنا وكما العادة في الموعد موعد التغيير ودعم مبادرات الحكومة لتصحيح الخلل والنهوض بأوضاع المواطنين، موعد تحقيق تراكم إيجابي على مستوى اقتراح البدائل والتي قبلت بها الحكومة في إطار الممكن مع التزامها المطلق في تحسين ظروف المعيشة وتنمية الاستثمار وتشجيع المقاولات.

٧. مقترحات وتوصيات واستدراكات :

إننا وإذ ندعم ونسند وندافع عن هذا المشروع قانون المالية 2013، ومن منطلق المساندة الناصحة، نتقدم ببعض المقترحات والتوصيات آملين أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار أثناء تنزيل هذا القانون وألا تغفلها أثناء عملها عموما، ويتعلق الأمر بـ:

1- وعلى مستوى قضية المغاربة الاولى والمتعلقة بوحدتنا الترابية: فإننا نثمن ما جاء في مشروع القانوني المالي الذي جاء منسجما مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار التصريح الحكومي، من خلال دعم المجهودات الدبلوماسية لبلادنا، آخذين بعين الاعتبار مجموعة من التطورات الايجابية ومنها تحول قطاع الخارجية والتعاون بثقله وما له من دور استراتيجي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية إلى قطاع سياسي خاضع للمنطق الدستوري وكذا التطورات التي تعرفها هذه القضية بفعل الدينامية الجديدة التي أحدثتها المبادرة المغربية البناءة بشأن منح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية. وكما لا يخفى على احد المساندة الدولية القوية التي حظي بها المقترح مما يؤشر على تحول عميق متسم بالتعقل المضطرد في موقف المنتظم الدولي، وهو ما يدعونا، الى بذل المزيد من الجهد بهدف التنزيل العملي لمقتضيات المبادرة المغربية بمنح أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا موسعا يبقى كحل أمثل.

إن نجاح تحولنا الديمقراطي، المتميز بحركية التغيير في ظل الاستقرار، ليشكل اساسا قويا لإنجاح الاوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا ومن اهمها ورش تعزيز مسار الجهوية الموسعة، مما يشكل الدليل الملموس على صدقية المقاربة المغربية المعتمدة على ترسيخ اسس الديموقراطية المحلية من خلال إفساح المجال للسكان في تدبير شؤونهم الجهوية والمحلية.

و هو ما يقوي موقف المغرب التفاوضي فيما يتعلق بقضية تثبيت سيادتنا على صحرائنا إذ يؤكد مصداقية طرحنا لمشروع الحكم الذاتي في مواجهة الأطروحات الانفصالية.

وهي مناسبة نترحم من خلالها على شهداء الوحدة الترابية، ونحيي عاليا القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية.

2- استكمال ورش البناء المؤسساتي والدستوري: بإجراء استحقاقات انتخابات الجماعات الترابية والغرف المهنية والمأجورين وتنزيل الجهوية الموسعة ومجلس المستشارين عبر انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وهذا لن يتأتى إلا ببدء فتح هذا الورش في أقرب الآجال قانونيا وتنظيميا ولوجستيكيا في إطار التشاور والإشراك لكل القوى السياسية والإجتماعية المعنية بهذا الإعداد.

3- تقييم الإستراتيجيات القطاعية المفتوحة : وإعادة النظر في بعض المخططات على أساس تحقيق الاندماج فيما بينها والرفع من مردودياتها وآثارها.

4- **مراجعة بعض السياسات القطاعية ومنها:** سياسة الإسكان عبر القيام بمراجعة شاملة لبرنامج مدن بدون صفيح وإنتاج السكن منخفض التكلفة لأنه تم تسخير موارد مالية وعقارية عمومية استثنائية دون تحقيق الأهداف المسطرة.

5- **الحد من البطالة وخلق فرص للشغل عبر الحد من التركيز في بعض القطاعات الاقتصادية:** وسن سياسات ناظمة تساعد على توزيع عادل لفوائض القيمة، وكذا توسيع حقل المهن الحرة المنظمة وتسهيل الولوج إليها.

6- **الإسراع بتنزيل المخطط التشريعي وخاصة الأمازيغية والجهوية وعمل الحكومة.**

7- **مراجعة الامتيازات والإعفاءات** : التي بلغت حدا مرتفعا (حوالي 36 مليار درهم) في علاقة بالمردودية الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

8- **الرفع من وثيرة الإنجاز والتنفيذ** : باستحضار البعد الزمني لتدارك التأخر الحاصل في التشريع والإصلاحات الكبرى ومناخ الأعمال والعنصر البشري وتعبئة الإدارة للقيام بذلك في إطار من الحرص على تنفيذ النفقات واستفادة المنتوج الوطني ومحاربة الفساد واستحضار الأثر على المقاولة على المواطن.

9- **تقوية الثقة بين الإدارة والملزمين:** بإصلاح القوانين والمساطر وتقليص سلطة الموظف، وكذا الرفع من فعالية المصالح والتنسيق فيما بينها في الميدان.

10- **اعتماد أثر الاستثمار على النمو والتشغيل:** كواحد من المعايير الأساسية لاختيار وانتقاء الاستثمارات العمومية مع إنجاز دراسات بهذا الشأن.

11- **التعجيل بإخراج البنوك الإسلامية:** للوجود في أقرب الآجال، وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لاعتماد صندوق الزكاة المحدث منذ الثمانينات.

12- **إصلاح منظومة المالية العمومية** : وتقوية أسس الحكامة الجيدة والذي لن يتأتى إلا بإصلاح وزارة المالية نفسها وإعادة تنظيمها بالإضافة إلى تعزيز منظومة الرقابة الإدارية على المال العام، وذلك عبر تقوية المفتشية العامة للمالية عن طريق زيادة عدد أطرها، وتطوير مناهج عملها، وإعطاء أفرادها صلاحيات جديدة كحمل صفة ضباط الشرطة.

13- **التصدي للتطبيع بكل أشكاله وألوانه** : إننا إذ نغتنم هذه المناسبة لتوجيه تحية إكبار وتقدير للشعب الفلسطيني الأبي، وإلى أهلنا بغزة الصامدة،

وإنه لفخر للعرب والمسلمين أن تصد المقاومة الفلسطينية، وخاصة بغزة الاحتلال الصهيوني وتدحره وتهزمه شر هزيمة في بضعة أيام، وبذلك تسقط مقولة الانهزام «الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم» وهي إشارة قوية تنضاف إلى المؤشرات الإيجابية بعودة الصحوة للشعوب العربية والإسلامية لاسترجاع كرامتها، وسيادتها في ظل الربيع الديمقراطي العربي.

وبحديثنا عن فلسطين وغزة، يجب أن نثير الانتباه لأمرين هامين :

1 - تثمين المبادرة المغربية بإقامة مستشفى ميداني بغزة بأمر من ملك البلاد، وهي التفاتة مهمة، وقرار شجاع ينضاف إلى المبادرات والقرارات الرسمية والشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد.

2 - التنديد بكل أشكال التطبيع سواء ذات الطابع التجاري والاقتصادي أو ذات الطابع الثقافي والفني... وغيره.

ونغتنمها كذلك فرصة لدعوة البرلمان بكل مكوناته لاتخاذ اجراءات وتدابيرومبادرات لدعم القضية الفلسطينة، وليس أقلها الموافقة والتصديق على قانون لمنع التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب المحترمون،

VI. ختاما

مع كل هذا و مع كل الإجراءات الجريئة التي جاء بها مشروع قانون المالية، فإننا وجدنا من يشكك في وضوح رؤية الحكومة و شجاعتها السياسية و إرادتها الإصلاحية، وجدنا وسمعنا و سنجد و ربما سنسمع اليوم من داخل هذه القبة من يحاول أن يبخس من الإنجازات الكبرى التي تحققت خلال هذه الشهور القليلة من عمر حكومتكم.

ستجدون من كان يشكك في إرادتكم الحازمة على تجسيد الأهداف التي جاء بها برنامجكم الحكومي في مختلف مجالات الإصلاح و في مقاومة الريع و يسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتموها في مقاومة الريع، و كان يشكك في قدرتكم على نشر لوائح المستفيدين من كل أنواع الريع، حتى إذا نشرتموها قفز إلى تساؤلات أخرى : و ماذا بعد نشر اللوائح؟ فإذا جاء ما بعد نشر اللوائح سيقفزون من جديد كي يقولوا : و ماذا بعد القوانين ؟

و ستجدون من كانوا يسائلونكم و يتهمونكم بضعف الجرأة في إصلاح نظام المقاصة حتى إذا جاء الإصلاح وأعملتم مبدأ الاستهداف تباكى بعضهم على الطبقة الوسطى بينما سارع البعض الآخر إلى اتهامكم بالتوطين الانتخابي لمبدأ الاستهداف... و القائمة طويلة.

وإذا سعيتم إلى تطبيق القانون وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة سيقولون : تسييس للقضاء و تصفية حسابات سياسية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

انطلاقا من قناعتنا الراسخة كمكون من مكونات الأغلبية من إرادتكم السياسية الراسخة في الإصلاح، و وضوح رؤيتكم الإصلاحية التي تجعل المواطن في صلب كل البرامج الحكومية - و هو ما ورد في هذا المشروع - الذي نحن مقتنعون بأنه يحمل في طياته مؤشرات دالة على الوجهة التي تسير فيها الحكومة رغم كل الظروف و كل الصعوبات و الإكراهات.

فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون و تصويتنا عليه هو تصويت :

- بنعم للإصلاح في ظل الاستقرار؛
- بنعم لمزيد للاستقرار بمزيد من الإصلاح؛
- بنعم للاستثمار بالإصلاحات السياسية التي قام بها و سيواصلها المغرب؛

- بنعم لمشروع قانون مندرج في أفق إصلاحي شامل و فاتح لعدد من الأوراش الهيكلية التي أشرنا إليها؛
- بنعم للتضامن الوطني من أجل أن يجد أبناء الفقراء لهم مكانا في المدرسة والمعوزون سريرا في المستشفى؛
- بنعم لتقريب الصحة من المواطنين؛
- بنعم لمقاومة الريع بجميع أشكاله وأنواعه؛
- بنعم للحكامة الجيدة و محاربة الفساد؛
- بنعم لدعم الفئات المعوزة عبر صندوق المقاصة؛
- بنعم للاستثمار المنتج لفرص الشغل؛
- بنعم للمحافظة على السيادة المالية والاقتصادية الوطنية؛
- بنعم لكل المضامين الإيجابية الواردة في هذا القانون ولكل الأوراش الإصلاحية المفتوحة./.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب سعيد خيرون
-الشق الإقتصادي -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمين؛

السيدات و السادة النواب المحترمين؛

يسعدني باسم فريق العدالة و التنمية للمساهمة في النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2013 مركزا في مداخلتي على الشق الاقتصادي على ان يتولى زملائي في الفريق التطرق الى الجوانب الاخرى المرتبطة بهذا المشروع.

و قبل ان اعرض على انظاركم الخطوط العريضة لمداخلتي لا بد في البداية من اشيد بالروح الجدية و المستوى العالي للحوار التي ميزت النقاش داخل اللجنة على الرغم من الحدة التي طبعت بعض التدخلات و إن دل هذا على شيء فإنما يدل على حرص ممثلي الامة على المشاركة الفعالة في إغناء النقاش بالنقد البناء ولكن اساسا بالاقتراحات الوجيهة بخصوص اهم مشروع يتم التداول فيه سنويا في مجلسنا الموقر.

كما لا تفوتني المناسبة بان اشيد و انوه بالسادة الوزراء على الصراحة التي ميزت تدخلاتهم وتفاعلهم وتجاوبهم مع ملاحظات وتساؤلات و انتقادات وطلبات السيدات و السادة النواب سواء أكانوا في الاغلبية او المعارضة كما اتوجه بالشكر الجزيل لأطر مجلس النواب و موظفي القطاعات الوزارية على ما بدلوه من جهود مضنية و ما قدموه من تضحيات كبيرة لتمر اجتماعات اللجنة في ظروف جيدة.

سيرا على العادة المحمدة و التقاليد المرعية في الديموقراطيات العريقة، و تنزيلا لميثاق الاغلبية الحكومية نظمت فرق الاغلبية و المجموعات النيابية المساندة يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية لسنة،2013 بحضور زعماء الاحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي او من يمثلهم و بحضور الوزراء، مكن السيدات و السادة النواب من الاطلاع على تفاصيل المشروع و كان ايضا مناسبة لطرح الاسئلة حول مرتكزاته و فرضياته و اولوياته. لقد كانت الغاية من تنظيم هذا اليوم تزويد فرق الاغلبية بالمعطيات الكافية التي من شأنها اغناء النقاش والدفاع عن المشروع دون اغفال فضيلة إسداء النصح و الاقتراح البناء الوجيه.

وفي نفس التوجه، اقدمت مختلف فرق الاغلبية و المجموعات النيابية المساندة على تعميق النقاش حول مضامين المشروع أسفر، بعد نقاش عميق وتحليل مستفيض، عن تقديم تعديلات مشتركة منسجمة مع الاختيارات و التوجهات الحكومية المتضمنة في برنامجها الذي صادق عليه مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمين؛

السيدات و السادة النواب المحترمين؛

اذا كنا في فريق العدالة والتنمية قد وصفنا قانون المالية لسنة 2012 بالانتقالي نظرا لكونه بني اساسا على الصيغة المقدمة من طرف الحكومة السابقة مع ادخال تعديلات جوهرية منسجمة مع برنامج الحكومة الجديدة فإن مشروع قانون المالية لسنة 2013 يعتبر بحق اول مشروع حقيقي لبداية تنزيل البرنامج الحكومي الذي على أساسه نالت الحكومة الثقة من البرلمان كما يشكل فرصة لترسيخ نموذج تنموي يستمد مقوماته الاساسية من الامكانيات الذاتية المتوفرة لبلادنا بغية بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق و ضامن للتوزيع العادل لثمار النمو و ذلك على الرغم من الإكراهات الوطنية والصدمات الخارجية التي تواجه هذا النموذج من جهة و من تفاقم العجوزات المتعلقة بالميزانية والحسابات الخارجية والتنامي المطرد لحاجيات المواطنين من تجهيزات اساسية و مرافق اجتماعية من جهة اخرى.

1. استمرار تداعيات التراجع الحاد للاقتصاد العالمي و تأثيراتها على الاقتصاد الوطني

كما تعلمون لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013 في ظل وضعية دقيقة تميزت باستمرار تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية و تراجع حاد لأفاق النمو و لاسيما لدى شركائنا الاساسيين في الاتحاد الأوروبي سنة 2013 من0,7 % إلى 0,2% جراء استمرار أزمة الديون السيادية وتدهور مؤشرات الالتقائية المتعلقة بالمالية العمومية (les critères de convergence)و لاسيما عجز الميزانية وحجم المديونية و التضخم.

و مما زاد الوضع تفاقما استمرار ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وتراجع وتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية لتنتقل من5,2% إلى4,5% ، كل هذه العوامل و غيرها دفعت صندوق النقد الدولي، الذي كان متفائلا في الربع الاول من السنة الحالية بخصوص آفاق النمو العالمي، الى مراجعة توقعاته برسم سنة 2013 من 4% الى 3.3 % فالسياسات التي تم تبنيها من قبل بعض البلدان المتقدمة لم تتمكن بعد من اعادة بناء الثقة ويتعلق الامر بالخصوص «بألية الاستقرار الاوروبية».

في ظل هذه الظرفية الاقتصادية العالمية المتفاقمة و لاسيما في منطقة الأورو لم يسلم المغرب من آثار هذه الصدمات الخارجية التي ساهمت في مضاعفة حدتها سنة فلاحية متوسطة جراء آثار الجفاف و الصقيع مما قلص من القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الخام وتراجع الطلب الخارجي الموجه الى المغرب وتراجع تحويلات مغاربة العالم و انخفاض عائدات السياحة،كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع عجز الميزانية (6,1 % او 50 مليار درهم) وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات (8 % او 64 مليار درهم) و تقلص الاحتياطي من العملة الصعبة.

على الرغم مما ذكر، فإن الاقتصاد الوطني و بفضل الاختيارات الاستراتيجية المعتمدة المبنية على دعم الطلب الداخلي و دعم الاستثمارات العمومية و تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين و نهج سياسات الاوراش الكبرى وتعزيز الاصلاحات السياسية التي توجت بدستور 1 يوليو 2011 وانتخابات 25 نوفمبر 2012 وبتكوين حكومة سياسية تحظى بدعم شعبي قوي و بثقة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله مكن بلادنا من استقطاب استثمارات اجنبية جد هامة وتحقيق معدل نمو غير الفلاحي في حدود 4.5 % والتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية.

لقد ساهم جو الاستقرار الذي ينعم به المغرب خلافا لبعض دول الجوار من كسب ثقة الهيئات المالية الدولية ووكالات التنقيط المتخصصة في دعم المسار الاصلاحي الذي اختاره المغرب الأمر الذي توج بمنح المغرب خط الوقاية و السيولة بمبلغ 6.2 مليار دولار لا يمنح إلا للدول التي تتوفر على اقتصاد و إطار مؤسساتي متين وتتبني سياسة اقتصادية سليمة وتتوفر على عزيمة قوية لمواصلة الاصلاحات في المستقبل.

هذا، وقد توجت هذه الثقة بتثبيت التنقيط الذي حصل علية المغرب من طرف وكالتي Standard&Poor's و fitchrating في الوقت الذي عرفت فيه بعض الدول المجاورة تدني تنقيطها.

2. فرضيات واقعية و لكنها تتميز بالحذر

لقد تمت صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2013 على اساس فرضيات تتميز بالواقعية لكنها في نفس الوقت مشوبة بالحذر. و بهذا الخصوص، حددت الحكومة معدل النمو في حدود 4.5 % اخذا بعين الاعتبار سنة فلاحية متوسطة علما ان صندوق النقد الدولي يتوقع للمغرب معدل نمو في مستوى 5.5 % لكن تدبدب آفاق النمو و استمرار تداعيات الازمة الاقتصادية و لاسيما مع الشركاء الاساسيين و انعكاسها على الاقتصاد المغربي يفرض توخي الحذر على الرغم - والحمد لله - من تباشير موسم فلاحي جيد نتيجة التساقطات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا ونسال

الله تعالى ان تكون منتظمة.

وفي ما يتعلق بعجز الميزانية وتنفيذا للبرنامج الحكومي الذي يروم العودة التدريجية، في افق 2016، الى معدل 3 % فقد حدد العجز بالنسبة لسنة 2013 في 4.8 % من الناتج الداخلي الخام عبر اتخاذ العديد من التدابير نجمل اهمها في تحسين نسب تحصيل الموارد الجبائية والجمركية وتعبئة الباقي استخلاصه والرفع من المساهمات المالية للمؤسسات والمنشآت العامة في الميزانية العامة للدولة و ترشيد النفقات العمومية و لاسيما عبر تقليص نمط عيش الادارة والتحكم في نفقات صندوق المقاصة.

كما اعتمد مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته متوسط سعر البترول في حدود 105 دولار للبرميل و هو تقريبا نفس المعدل الذي اعتمده تقرير الدراسات الاقتصادية والمالية الصادر في شهر اكتوبر 2012 عن صندوق النقد الدولي (105.10 دولار).

السيد الرئيس المحترم؛
السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛

3. أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2013

يشكل مشروع القانون المالي لسنة 2013 المناسبة الحقيقة لترجمة التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي، وفي هذا الصدد فإن المشروع حدد ثلاث أولويات أساسية وهي :

- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتطوير آليات التشغيل؛
- تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية؛
- انجاز الاصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة؛

أولا- لتحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني و دعم الاستثمار المنتج :
فإن مشروع قانون المالية وضع عدة اليات للوصول الى هذا الهدف، وفي هذا الأطار لا يسعنا إلا ان نشيد ونحيي الحكومة على الجرأة و الارادية والابتكار والاحترافية التي ميزت اعداد هذا المشروع.

ففي الوقت التي تنهج فيه بعض الحكومات تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية سياسات تقشفية صارمة و الزيادة المهولة في الضرائب ابت الحكومة. إلا ان تستمر في تدعيم و تثمين الاستثمار العمومي بان خصصت له ما يزيد عن 180 مليار درهم

لإنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية و منشآت تعبئة الموارد المائية وتطوير الطاقات المتجددة وتنزيل السياسات القطاعية، إن انجاز هذه الاوراش بالفعالية والفاعلية مع ضمان انسجام اهدافها والحرص على التقائيتها وتجويد حكامتها لمن شأنه ان يضع المغرب على المسار الصحيح للتنمية ولا يساورنا ادنى شك في أن الحكومة بكل مكوناتها ستحرص كل الحرص على انجاح هذه الاوراش لأنها هي الكفيلة على المدى المتوسط من استقطاب المستثمرين وتحقيق نمو مستدام يحقق الثروة ويضمن الشغل الكريم لفئات عريضة من المواطنات و المواطنين بالموازاة مع الإجراءات الاخرى المتضمنة في المشروع و يتعلق الأمر على الخصوص بتطوير اليات التشغيل و احداث 24340 منصب مالي.

وفي نفس التوجه، اتخذت الحكومة إجراءات شجاعة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة و التي تشكل ما يزيد عن 77 % من النسيج المقاولاتي في المغرب وذلك بتخفيض الضريبة على الشركات الى 10 % بالنسبة للمقاولات التي تحقق ربحا يقل عن 200.000 درهم، ألا يستحق إجراء من هذا القبيل التنويه والدعم ؟

- تشجيع المقاولات التي تنتمي للاقتصاد غير المهيكل لولوج النسيج الاقتصادي من خلال تمديد الفترة المتعلقة بتنفيذ التدابير التحفيزية لفائدة الخاضعين للضريبة الذين يعملون في القطاع غير المنظم من اجل تحفيزهم على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني وذلك الى غاية 31 دجنبر 2013.إجراءات للرفع من تنافسية المقاولة الوطنية ودعم النسيج الإنتاجي من خلال :

تمديد الاستفادة من آجال خفض الضريبة على الشركات عند ولوج المقاولات الى البورصة بفتح رأسمالها او الرفع منه الى غاية دجنبر 2016.

- الرفع من معدل الضريبة المحصلة عن طريق الحجز من المنبع على منتوجات الأسهم والاقتطاعات الضريبية والمداخل المماثلة من 10 %الى 15 % وذلك بهدف تشجيع التمويل الذاتي وتحقيق العدالة الجبائية.

- تمديد النظام الانتقالي المتعلق بعمليات الاندماج الى 31 دجنبر 2016.

- الإعفاء الكلي للدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الاموال المنقولة المنجزة في اطار مخطط الادخار لصالح الشركات بشرط ان تتم اعادة استثمارها ضمن نفس المخطط خلال فترة 5 سنوات، وذلك من أجل تشجيع المستخدمين بمساعدة المقاولة التي يشتغلون لصالحها على تكوين محفظة من القيم المالية وبالتالي تشجيعهم على الادخار.

وفي اطار تعزيز الثقة بين المصالح الضريبية والجمركية و الملزمين قررت الحكومة في اطار مشروع قانون المالية 2013 إلغاء الغرامات والزيادات و فوائد التأخير و صوائر التحصيل بالنسبة للملزمين الذين يقومون بتسديد اصل الضرائب قبل 31 دجنبر 2012.

ثانيا- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية : ويتعلق الامر في هذا الصدد، بتأهيل المنظومة التعليمية وتيسير الولوج للخدمات الصحية وللسكن ومحاربة الأمية والفقر والهشاشة وقد رصدت الحكومة لهذه الغاية 68.4 مليار درهم، وبخصوص المناطق الفقيرة والمعزولة من العالم القروي و المناطق الجبلية فقد تمت مضاعفة الاعتمادات المرصودة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بحيث انتقلت الاعتمادات من 500 مليون درهم سنة 2011 الى 1.5 مليار درهم سنة 2013 تضاف اليها اعتمادات البرامج القطاعية الأخرى (الكهرباء و الماء الصالح للشرب و المسالك القروية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الصحة والتعليم...) والتي تفوق 20 مليار درهم. كما تم نهج مقاربة جديدة ترتكز على تعزيز الاستهداف في السياسات العمومية للفئات المعوزة والمناطق الأكثر خصاصا وتنبني على تكاثف وتضافر الجهود لأجل التقائية ونجاعة البرامج والمشاريع المسطرة لتنمية هذه المناطق حتى يتكمن قاطنوها من فك العزلة عنهم و تمكينهم من شروط العيش الكريم و الاستفادة من ثمار نمو بلدهم.

و في المجال الاجتماعي عمقت الحكومة توجهها الاجتماعي عبر دعم التماسك الاجتماعي والتضامن و البحث عن آلية للتضامن وبث هذه الروح من خلال ثلاثة إجراءات :

- مساهمة تضامنية للشركات التي تتجاوز أرباحها 20 مليون درهم تشتغل في مجالات توفر هامشا كبيرا من الربح.

- اقرار مساهمة على الأشخاص الذاتيين تحتسب على جزء الدخل الصافي من الضريبة، الذي يفوق أو يساوي 300 ألف درهم وهو توجه من أجل تنزيل مقتضى دستوري يتعلق بمبدأ التضامن، يهم هذا الإجراء فقط اقل من 1 % من الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل شهريا تخصص لبرامج المساعدة الطبية و محاربة الهدر المدرسي.

- تخصيص مليارى درهم لتمويل برنامج تيسير للدعم المباشر، دعم مباشر لذوي الاحتياجات الخاصة.

- الاهتمام بالعالم القروي والمناطق المحرومة المناطق الجبلية من الخدمات الأساسية برفع غلاف صندوق التضامن إلى 1,5 مليار درهم مع التزام الحكومة بمجهود إضافي يصل إلى 500 مليون درهم خلال السنة.

- تخصيص مليار درهم للمبادرة الوطنية للتمنية البشرية من أجل تسريع برنامج التأهيل الترابي الذي يستهدف أكثر من 3000 دوار.

- تخصيص 40 مليار درهم لصندوق المقاصة في أفق الإصلاح والاستهداف الشامل للصندوق.

- تسريع الاستفادة من برنامج «راميد» للتغطية الصحية.

توسيع استفادة السكان من برامج الدعم المباشرة، سواء تعلق الأمر ببرنامج «تيسير» أو برامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر تعزيز موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي من خلال الحصة المخصصة له من الرسم الداخلي للاستهلاك على السجائر المصنعة والتي ستصل إلى 4.5 بالمائة من ثمن البيع العمومي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة لنفس الغرض.

الشروع الضمني في استعادة بعض مخصصات المقاصة لفائدة الفقراء حيث سيتم ضخ المبالغ المحصلة عن طريق استرجاع إعانات السكر من موارد الصندوق في صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

بالإضافة الى التدابير السابقة التى لها علاقة إيجابية بخلق فرص جديدة في مجال التشغيل ورود تدابير إرادية في مجال إنعاش التشغيل منها :

استهداف إدماج 50 ألف باحث عن العمل خلال سنة 2013 حوالي 60 ألف مستفيد من برنامج «إدماج».

في مجال المبادرة البشرية والتقائية برامجها برمجة 102 مشروع للتكوين على مستوى التدرج المهني سيستفيد منه 60000 شاب خاصة في العالم القروي استحداث 24300 منصب جديد في الوظيفة العمومية.

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل لفائدة التعويضات الشهرية للمدربين المتخرجين من سلك التعليم العالي او التكوين المهني إلى حدود 6000 درهم.

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة جمعيات القروض الصغرى من اجل تشجيع اصحاب هذه المشاعر على تطوير أنشطتهم.

ثالثا-انجاز الاصلاحات الهيكلية الضرورية و تحسين الحكامة : ان الثقة التي تحضى بها الحكومة و امتدادها الشعبي لمن شأنه أن يمكن الحكومة من القيام بالإصلاحات الهيكلية الأساسية لترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكامة الرشيدة. ومما لاشك فيه أن سنة 2013 ستشكل الانطلاقة الحقيقة للشروع في التنزيل الديموقراطي للدستور و تسريع وثيرة الإصلاحات و المخطط التشريعي الذي اعتمده من حيث المبدأ المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 2012.

وفي هذا الإطار نسجل في فريق العدالة والتنمية بارتياح التزام الحكومة على تفعيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و في إطار المقاربة التشاركية مع كل الفاعلين الأساسيين والتي ستنصب أساسا على :

- منظومة العدالة؛
- الجهوية المتقدمة؛
- تفعيل مشروع اللاتمركز الإداري؛
- إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- الإصلاح الضريبي؛
- إصلاح منظومة الصفقات العمومية؛
- إصلاح صندوق المقاصة؛
- إصلاح منظومة التقاعد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء المحترمين؛

السيدات و السادة النواب المحترمين؛

4. التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية للحفاظ على استقلالية القرار السيادي المالي و الاقتصادي للمغرب

ان الظرفية الاقتصادية العالمية الدقيقة والصعبة اجبرت العديد من دول الجوار الى اتخاذ تدابير اثارت الكثير من الاحتجاجات و جعلت هذه الدول تحت رحمة هيئات مالية دولية وجهوية تفرض إملاءاتها وشروطها دون مراعاة لحاجيات مواطني هذه الدول، ولنا ان نتساءل بكل شجاعة عن الاسباب التي اوصلت هذه الدول الى هذه

الوضعية. انكم ولا أشك في ذلك تعرفون الاسباب الحقيقة لهذه الوضعية : تفاقم عجز الميزانية و تضخم حجم الدين العمومي.

و في هذا السياق نثمن قرار الحكومة الهادف الى التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية و الرجوع التدريجي بمستوى العجز في الميزانية الى 3 % في افق 2016 والذي من شانه ان يدعم و يعيد بناء مناخ الثقة والاستقرار الاقتصادي ببلادنا وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين المغاربة والأجانب والحفاظ على الموجودات الخارجية في مستوى مستدام من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية وتعبئة التمويلات الخارجية المتاحة وتحسين العرض التصديري وتنافسيته ولنا اليقين بان الحكومة ستحقق هذين الهدفين بتفعيل الاجراءات الواردة في مشروع القانون المالي لسنة 2013 و بتنزيل رزمانة الاصلاحات التي تمت الاشارة اليها سابقا.

ان مشروع القانون المالي الذي نناقشه اليوم لم ينهج سياسة تقشفية ولم يرفع من الضرائب بل بالعكس قلص منها و حافظ على سياسة إرادية لدعم الاستثمار وخلق 24340 منصب مالي وواصل دعم القطاعات الاجتماعية، إن تحقيق هذه المنجزات في ظل ازمة اقتصادية عالمية لا تبق ولا تدر يستحق مبتكريه وباحترافية كبيرة كل الاشادة والتنويه وهو ما يدفعنا وبكل موضوعية في فريق العدالة والتنمية للتصويت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب عبدالسلام بلاجي

- الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج –

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السادة النواب والسيدات النائبات؛

نتقدم أمامكم اليوم بمداخلة فريق العدالة والتنمية في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج برسم السنة المالية 2013.

✓ قطاع الشؤون الخارجية والتعاون

السيد الرئيس المحترم، نسجل بداية بارتياح في فريق العدالة والتنمية الدينامية الجديدة التي شهدها قطاع الخارجية والتعاون.

إذ عرف العمل الدبلوماسي حيوية ترجيحية تراعي المنسوب الاستراتيجي والتوازنات المحيطة باللحظة بذكاء وأفضى هذا الجهد إلى إقرار مجلس الأمن للقرار 2044 المؤكد على خط المحادثات وواقعية الاقتراح المغربي في ملف الصحراء المغربية (الحكم الذاتي)، لقد شكل سحب الثقة من المبعوث الأممي تنبيها ضروريا لإعادة تأطير مهمته بما يحقق النزاهة والحياد الضروريين.

وهكذا نسجل حرص ميزانية 2013 للوزارة على أولوية القضية الوطنية وكذا الحرص على تنزيل الأولويات المتضمنة في ديباجة الدستور (الدائرة الإفريقية، الدائرة العربية الإسلامية، الدائرة المتوسطية...إلخ) وهو ما يعكس التوجهات الإستراتيجية والدستورية للبلاد.

أما فيما يخص قضية سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، فنسجل بإيجابية بأن بلادنا تثير هذا الموضوع في مختلف المحافل الدولية، غير أننا نثير اهتمام الحكومة إلى ضرورة مضاعفة الجهد لحلحلة هذا الملف في أفق تحرير المدينتين السليبتين وكل الثغور المحتلة، مع حرصنا في نفس الآن على تعزيز العلاقات مع الجارة الاسبانية.

السيد الرئيس، لقد سجلنا بارتياح سعي الحكومة لتفعيل التعاون على المستوى المغاربي ونطمح إلى تعزيزه لتجاوز ما يقف عائقا دون تحققه، آملين أن تراجع الحكومة الجزائرية مواقفها العدائية المناوئة لقضيتنا الوطنية الثابتة.

وعلى الصعيد العربي، فقد شكلت زيارة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لدول الخليج تحركا استراتيجيا يرسخ علاقاتنا التاريخية ويفتح آفاقا واعدة للتعاون.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فننوه بالمبادرة الملكية السامية بخصوص إنشاء مستشفى ميداني بقطاع غزة الصامدة كما نشيد بالموقف المغربي الذي عبر عنه السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية.

كما ندعو بالمناسبة إلى مزيد من الصرامة في مواجهة كل أشكال التطبيع الظاهرة والمقنعة دعما للشعب الفلسطيني المجاهد ولكل قضايا الأمة العادلة، واستصدار قانون يجرم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

كما نطمح إلى مزيد من التدابير لدعم الشعب السوري وكل الشعوب المستضعفة في الأرض خصوصا إخواننا في ميانمار.

السيد الرئيس، على مستوى الاتحاد الأوروبي تحضى بلادنا بالوضع المتقدم والحضور المتميز في الحوار 5+5 والمحافل المتوسطية، وهو ما يجب الاستمرار في تعميقه، والعمل على صون مصالح المغرب الاستراتيجية.

أما على المستوى الإفريقي، فننوه بالمرتبة الثانية التي تحتلها بلادنا على مستوى الاستثمار بهذه القارة ونطالب بوضع خطة تستعيد بها بلادنا مكانتها في الاتحاد الإفريقي بعد استبعاد الكيان المزعوم.

وننوه أيضا بمنحى الشراكة الإستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وكذا العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية.

مزيدا من الدعم لسفاراتنا وقنصلياتنا تطويرا وتكوينا دبلوماسيا وخدمة لعلاقاتنا الخارجية المتنوعة.

إننا نقدر أن الميزانية المخصصة لوزارتكم غير كافية للاضطلاع بهذه المهام الجسام، وإذ نتفهم الإكراهات، ندعو إلى ضرورة الرفع منها في السنة المقبلة بحول الله.

✓ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني

بالنسبة لميزانية إدارة الدفاع الوطني نسجل ابتداء وبتقدير كبير أجواء النقاش الإيجابي والمنفتح والمتحرر من أي اعتبارات كابحة، ونشيد بالمنجزات المهمة المسجلة في هذا المجال الاستراتيجي الضامن لحماية البلاد والعباد من مختلف الاستهدافات وقد أكدنا - مع الجميع - على ضرورة مواصلة هذه الإنجازات، وسجلنا بافتخار النسبة المرتفعة لتدبير الميزانية المخصصة تسييرا واستثمارا.

وقد سجلنا من باب – هل من مزيد؟ - ضرورة العناية أكثر بالعسكريين الصغار، وبذل المزيد من الاجتهاد لبناء مستشفيات جديدة والمزيد من ترضية جنودنا الأسرى إكراما وتوفية.

وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نسجل بإكبار واعتزاز الحضور الإنساني المتميز لقواتنا المسلحة بتوجيه من عاهل البلاد في كل بقعة يعلو فيها أنين الشعوب وصراخ المستضعفين والمبادرات التي تسير بذكرها الركبان وليس يصح في الأفهام شئ إذا احتاج النهار إلى دليل.

✓ قطاع المقاومة وأعضاء جيش التحرير

أما بالنسبة لقطاع المقاومة وجيش التحرير فنسجل بإيجابية التوجهات والإجراءات الهادفة إلى العناية بالمقاومين وأسرهم، طالبين مضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية بما يليق وحجم التضحيات الجسام التي بدلوها من أجل تحرير الوطن.

كما ندعو إلى المزيد من العناية بذاكرة المقاومة، عبر التجميع التدقيقي للروايات والسِّير مخافة ضياع التراث الشفوي وكذا الوثائق المرتبطة بهذه المرحلة، ونؤكد أساسا على ضرورة الإصغاء والحوار مع المقاومين لمعرفة انتظاراتهم واحتياجاتهم.

كما ندعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالذاكرات المشتركة التي تربطنا ببعض الشعوب التي كان للمغرب دور كبير في نصرة حركاتها التحررية (مثل الجزائر، جنوب إفريقيا، أنغولا...)، وضرورة استثمارها في خدمة قضايانا الوطنية.

ولا يفوتنا التنصيص على وجوب تسويق هذه الذاكرات المشار إليها آنفا من خلال أعمال سينمائية وأشرطة وثائقية تؤرخ لهذه المرحلة بلغة فنية راقية.

✓ قطاع المغاربة المقيمين بالخارج

يكتسي قطاع المغاربة المقيمين بالخارج أهمية إستراتيجية نابعة من عمق الإلزام الدستوري (مواد 163-18-17-16)

وتأتي ميزانية هذه السنة في ظروف تتميز بالركود الاقتصادي وما نجم عنه من إشكالات وإننا إذ ننوه بما جاء في مشروع برنامج عمل سنة 2013 نسجل الملاحظات التالية :

1. على المستوى المنهجي، نثمن التوجه نحو بلورة رؤية موحدة وناظمة ومنهجية جديدة (رؤية 2030) ونسجل ضرورة توسيع قاعدة المعطيات

الإحصائية وتخليصها من التضارب مع اعتماد مقاربة التدبير بالنتائج تعقبا لمدى تحقق الأهداف، ذلك أن حقيقة الانجاز عادة تسكن خارج الأرقام، ومن شأن كل ذلك تجنيب المؤسسات المعنية التداخل في الأدوار والمساهمة في تناغم وتناسق السياسات العمومية.

2. نؤكد ضرورة تطوير مقاربة التعليم باللغة العربية و الأمازيغية والثقافة المغربية والإسلامية بإحداث بعثات رسمية تعنى بتدريس اللغة العربية لأبناء المغاربة القاطنين بالخارج فقد تأكد من خلال دراسات سابقة بالوزارة فشل المقاربة المعتمدة ومدى كلفتها المادية والمعنوية.

3. نؤكد على أهمية الاستمرار في عقد شراكات مع الجمعيات لتصريف رؤية الوزارة في المجال الثقافي والاجتماعي مع ضرورة الحرص على التتبع والمراقبة وتضمين هذه الشراكات اشتراطات موجهة.

4. وجوب الحرص على تناسق مبادرات الجهات المعنية بشان المغاربة المقيمين بالخارج، وتحقيق أعلى درجات الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وذلك بتقديم هذه الجهات لحصيلتها السنوية نشاطا وصرفا أمام البرلمان.

5. ضرورة الوقوف على الاختلالات التي يعرفها مجلس الجالية المغربية وعدم تقديمه لأي رأي استشاري كما ينص عليه الظهير المحدث له، مع العلم أن هذا المجلس قد استنفذ ولايته القانونية.

6. الحرص على التدخل للدفاع عن كرامة أي مواطن أو مواطنة مغربية مست كرامته بالتدخل العنصري أو الإساءة المخالفة لمبادئ الاتفاقيات الدولية لحماية العمال والمهاجرين.

7. العمل على التنزيل الفعلي للمقتضى الدستوري المانح للمغاربة المقيمين في الخارج حقوقهم السياسية مشاركة وتمثيلا بما يعزز ارتباطهم ودفاعهم عن الوطن.

✓ قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

بالنسبة لميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ننوه ابتداء برسالة الوزارة السامية المتمثلة في السهر على توفير الأمن الروحي، وبالمنجزات التي قدمتها في مختلف مجالات تدخلها، رغم أن مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لها لا تتجاوز أربعة ملايير و 45 مليون درهم، حوالي 55 % منها مخصصة للتسيير، وعلى الخصوص:

تنظيم الدروس الحسنية التي تتجاوز إشعاعها المدى الداخلي إلى المدى الدولي والخارجي.

العناية بالإعلام المسموع والمرئي، المتمثل في قناة السادسة، وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، والذي أصبح نموذجا يقتدى به. وضرورة مضاعفة الجهود لتجويد وتحسين مستواه والرفع من مستوى العاملين به والعمل على تحسين أوضاعهم.

إنشاء وتسيير المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والذي يعمل إلى جانب المراقبة على تنمية المداخيل الوقفية التي ينبغي بذل المزيد من الجهود لتنميتها استمرارا لدورها الحيوي.

برامج محو الأمية التي يستفيد منها حوالي 200.000 مواطن أكثر من 80 % سيدات، و60.000 في المجال القروي، والذي يحتاج لمضاعفة الجهود به.

كما ننوه بالعناية المتنامية بالتعليم العتيق وجعله رافدا من روافد التعليم العام، وبتعميم المنح لطلبة التعليم العتيق، واقتراح الرفع من قيمتها تشجيعا لطلبة هذا التعليم، والعناية بأساتذته وتحسين ظروف عملهم وترسيمهم إسوة بغيرهم. ومضاعفة استفادة الطلبة الأجانب من هذا التعليم.

ننوه برفع مبلغ المكافأة الشهرية لأئمة المساجد والخطباء والمؤذنين وكل القيميين الدينيين، ونسجل أن هذه الفئة ما تزال في حاجة إلى المزيد من العناية، وخصوصا في المجال القروي نظرا لدورها الهام في توفير الأمن الروحي.

إن برنامج ميثاق العلماء، في مجال تكوين الأئمة والخطباء الذي يخصص يومين شهريا في 1500 مسجد، من شأنه العمل على الرفع من مستوى التكوين وسينعكس إيجابا على عطائهم وأدائهم.

ندعو إلى مضاعفة الجهود المبذولة في الوعظ والإرشاد وبعثات القراء في شهر رمضان، الموجهين لفائدة مغاربة العالم، لتلبية كافة احتياجاتهم وضمان استمرار ارتباطهم ببلدهم وثقافتهم. والعمل على تكوين القراء والأئمة والخطباء والوعاظ من أبناء الجالية مغاربة الخارج لضمان اكتفاء ذاتي جيد.

كما ندعو إلى بذل المزيد من أجل تحسين الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام، وخصوصا تنمية قدرات الموارد البشرية وخدماتها، مع العمل على الإسفادة من جهود التطوع وخصوصا هيئات الكشفية والوقاية المدنية إسوة ببعض التجارب القائمة.

وندعو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى الاهتمام أكثر بمغاربة الثغور المحتلة بكل من سبتة ومليلية خصوصا وأنهم يتعرضون لحملة تستهدف هويتهم المغربية الإسلامية.

إن الوزارة مدعوة بالإسراع في إصلاح المساجد المغلقة، باللجوء إلى مخصصات التحملات المشتركة، لكون المواطنين محرومين من أهم مكونات الأمن الروحي وهي إقامة الصلاة.

كما ننوه في هذا السياق إلى ضرورة العمل على إخراج صندوق الزكاة إلى حيز الوجود، بعدما طال انتظار خروجه من حيز «التذكير» في ميزانية الدولة منذ أكثر من ثلاثين سنة، وتمكينه من الإسهام في إحياء هذا الركن الإسلامي إلهام، وتفعيل الدور التعبدي والتنموي والتضامني لركن الزكاة.

مداخلة

النائب محمد العربي بلقائد
- الداخلية والسكنى والتعميروسياسة المدينة -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمين؛

استكمالا لمضامين مداخلات أعضاء فريق العدالة والتنمية أمس في الجلسة العمومية للمناقشة العامة لمشروع القانون المالي 2013، وانسجاما مع روح وفحوى تلك المداخلات، أتشرف بتسليط الضوء على بعض جوانب الميزانيات الفرعية لكل من وزارة الداخلية ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة.

ولا يمكن في تقديرنا الحديث عن هاتين الميزانيتين الفرعيتين دون وضعها في السياق العام لمشروع قانون المالية الذي استحضر بمؤشرات رقمية وإجراءات جريئة واضحة تروم تعزيز التماسك الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الشفافة بالتخفيف من لأعباء الضريبية والتطبيق العقلاني والمنهجي لنظام المبادرات الجريئة للحكومة في مجال التضييق على اقتصاد الريع وهي بمثابة مبادرات لا يمكن أن تقبل عليها إلا حكومة متماسكة داخليا،مدعمة بثقة ملكية ومساندة شعبية خارجيا على عكس ما يقصد إليه المشوشون على هذا المشروع وعلى كل المشاريع والمبادرات الحكومية الشجاعة.

- قطاع الداخلية

إن أهمية وزارة الداخلية لا تجسدها القطاعات والمجالات المتعددة التي تدبرها أو لها وصاية عليها كالجماعات الترابية،أو تتدخل في توجيه مخططاتها كالمصالح الخارجية لجل الوزارات، ولكن تكمن أهميتها على الخصوص بكونها مرتبطة وبشكل مباشر في تدبير الحياة اليومية للمواطن وفي أدق وأبعد تفاصيله، لذا لا يستقيم في رأينا حاليا تحميل هذه الوزارة ومن خلالها الحكومة ما راكمه تدبير هذه القطاعات من أعراف وسلوك ترجع لست عقود من الاستقلال وضمنها الايجابي والسلبي بل يستدعي التعامل معها بموضوعية وهنا لا بد من الإشادة بالشجاعة والجرأة التي طبعت بعض قرارات هذه الوزارة رغم كلفتها السياسية، لكن المضي فيها قدما سيعكس في المستقبل القريب انتصارا لمصلحة الوطن، وتكريسا لدولة القانون والمؤسسات.

وإذ نثمن إعلان السيد الوزير بأن سنة 2013 ستكون سنة الاستحقاقات الانتخابية، إلا أن تفعيل مضامين الخطاب الملكي الأخير بمناسبة 6 نونبر المنصرم، وتنزيل الدستور الجديد يقتضيان التسريع في الإعلان بوضوح عن أجندة محددة لاستكمال الاستحقاقات الانتخابية المتبقية بما فيها الجماعات الترابية والجهات والغرف المهنية والمأجورين وانتخاب مجلس المستشارين تجاوزا لحالات الانتظار والترقب التي تعيشها جل الجماعات الترابية وحسمها للجدل الدستوري المحترم حول مجلس المستشارين.

وفي ذات السياق فإن الوزارة مطالبة بالإعداد الجيد لهذه الاستحقاقات على مستوى التشريع أو التنظيم أو على المستوى المادي وتصفية كل الأجواء التي تشوش على ثقة المواطنين في صناديق الاقتراع، وندعو هنا الحكومة إلى تفعيل الفصل 17 من الدستور والذي ينص على التمثيلية السياسية للمغاربة القاطنين بالخارج ترشيحا وتصويتا من بلدان الإقامة واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق ذلك.

إن اللحظة التاريخية المتميزة التي تعيشها بلادنا والتي اختار لها الجميع معادلة «الإصلاح في ظل الاستقرار» يتطلب من الجميع الوعي الوطني بجسامة اللحظة،وإذ نحيي مصالح الأمن و السلطات المحلية التي تؤطر حسب تقرير وزارة الداخلية حوالي 50 تظاهرة يوميا على امتداد ربوع الوطن، يدعو الوزارة إلى البحث عن الأسباب والدوافع الموضوعية وراء تلك الاحتجاجات والسعي إلى معالجتها عبر الحوار الهادئ والهادف تغليبا لمصلحة الوطن وجعلها فوق كل الاعتبارات الأخرى، والبحث عن توازن بين الحفاظ على هيبة الدولة مع التأكيد كذلك على صون حق الأفراد والجماعات في التعبير الحضاري عن رأيهم ومعاناتهم.

وإذ نثمن نتائج برنامج الوزارة 2009-2012 لتأهيل وبناء الدوائر والمقاطعات الحضرية و الأمنية ودعمها لوجستيكيا وعزم الوازاة الدخول في البرنامج الثاني ابتداء من 2013، فلا بد من استحضار الظروف الصعبة التي تشتغل فيها قوات الأمن والقوات المساعدة، والوقاية المدنية الذين نحيي صبرهم المشكور بالمناسبة، تلكم الظروف التي تستدعي توفير المزيد من الاعتمادات الكفيلة لتحسين ظروف عملهم إن على المستوى المادي واللوجيستيكي، كما ندعو إلى بذل مزيد من الجهود لتأمين المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم، والقضاء على البؤر اللاأمنية داخل البوادي والحواضر، ومحاصرة انتشار المخدرات بمختلف أنواعها وأشكالها التي بدأت تفتك بشبابنا، وندعو إلى ضرورة مقاربة هذه الظاهرة بشمولية ينخرط فيها الأمني والتربوي والصحي والثقافي والاجتماعي.

إن دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في محاربة الهشاشة والتأهيل الاجتماعي ببلادنا لا يمكن أن يختلف عليه إثنان، ونثمن مبادرة الحكومة للرفع من الغلاف المالي المرصود للمرحلة الثانية من البرنامج إلى 17 مليار درهم، فغير أن المشاريع والمبادرات المنجزة إلى حدود 2012 والمقدرة بـ22 ألف مشروع تستدعي وقفة تقييمية للانكباب على توصيات أكاديرورصد مدى استجابة هذه المشاريع للحاجيات الفعلية للمواطنين،ووقعها في معالجة مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي التي هي الأهداف المسطرة للمبادرة،كما ندعو الوزارة إلى تقييم منهجية تنزيل وتنفيذ برامج المبادرة لتكون منسجمة مع الفعل التشاركي الحقيقي.

نثمن مبادرة الوزارة لرصد وتتبع تطور البناء العشوائي بواسطة الصور الفضائية وعبر الاتفاقية المبرمة بين المعهد الملكي للاستشعار البعدي الفضائي وبعض السادة الولاة والعمال، ونتمنى تعميم الاتفاقية على جميع العمالات والأقاليم والعمل على نشر دوري لنتائج هذه التقنية. و رغم الجهود المبذولة لمحاصرة البناء العشوائي نلاحظ ضعف انخراط السلطات في بعض جهات المملكة،مما سيعقد من صعوبة التدخل لإيقاف هذا النزيف لاحقا. وبقدر ما نتأخر للتدخل في البناء العشوائي والباعة الجائلين بقدر ما تكون المعالجة معقدة ومكلفة، بل بقدر ما تتجه نحو اللا حل والاستسلام للأمر الواقع.

إن تدبير شبكات القرب من توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل والنقل الحضري وتدبير النفايات الصلبة، عرف تحسنا ملموسا إذ تحسنت بعض مؤشرات البيئة وجودة حياة المواطنين بشكل ملحوظ خصوصا في المدن المشمولة ببرامج التأهيل والتنمية الحضرية، ولا يمكن القفز على الدور الريادي الذي لعبته وزارة الداخلية في هذا المجال بدعمها المادي واللوجيستيكي، إلا أن منهجية مواكبة ملف التدبير المفوض،وحسب الأرقام الرسمية للوزارة الوصية لحصيلة منجزات الوكالات المستقلة مقارنة مع منجزات شركات التدبير المفوض، تستدعي وقفة تأمل عميقة، وتقييم جاد، ومعالجة موضوعية واتخاذ القرارات المناسبة.

بخصوص الجماعات الترابية، ومع أمل التعجيل بإرساء الجهوية المتقدمة وصياغة قوانين جديدة منسجمة مع دستور يوليوز 2011، نعتقد أن الوصاية الحالية المعرقلة والمفروضة على الجماعات الترابية ينبغي المرور بها إلى إشارات قوية منسجمة مع منطوق الدستور الجديد. للتخفيف من الوصاية الإدارية والمالية حتى يتسنى لهذه الجماعات التوفر على سلطات تنظيمية حقيقية لممارسة صلاحيتها في تنمية وتدبير مواردها المادية والبشرية، ويبقى للسلطة الدور المساعد والمؤطر مع المراقبة البعدية.

إن تكاليف الوصاية المالية، وتأخر المصادقة على المشاريع أدت إلى تراكم ما يسمى «بالأموال النائمة» والتي تقدر بحوالي 24 مليار درهم، وهي تكلفة لا يمكن تجاهلها في شد الجماعات الترابية إلى الوراء وعرقلة مسيرتها التنموية.

وإذ نثمن متابعة الوزارة تفعيل دورية نواب الأراضي السلالية، إلا أن منهجية تدبير الملف برمته بمنطوق الدورية لا يمكن إلا أن يزيد المشكل تعقيدا وذلك بتفاعل صلاحيات النواب وتقاطعها مع حقوق أفراد الجماعات السلالية، وعليه وجب إعادة النظر في القوانين المنظمة لأراضي الجموع والتعويضات المخصصة لفائدة ذوي الحقوق وطريقة استفادة السلاليات لذا ندعو إلى تنظيم مناظرة وطنية تفضي إلى صياغة إطار قانوني شامل لتدبير هذه الثروة العقارية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

لا يمكن في النهاية إلا أن نحيي انخراط وزارة الداخلية في محاصرة اقتصاد الريع من خلال ما يسمى في قطاع سيارة الأجرة «لحلاوة» واستبدالها بعقد نموذجي يضمن بشكل متوازن حقوق وواجبات أرباب المأذونية والسائق، كما لا نشك في متابعة الوزارة على غرار باقي مكونات الحكومة لملف دفتر تحملات المقالع.

- مجال السكنى والتعمير وسياسة المدينة

في هذا المجال نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2013 من :

- دعم موارد «صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري» من خلال تخصيص الرسم الخاص المفروض على حديد البناء و 30 % من حصيلة الرسم المفروض على الرمال، لفائدة هذا الصندوق، الشيء الذي :

1 - سيحفز الطبقات المعوزة على التوجه والانجذاب إلى السكن اللائق.

2 - التدخل القوي في المنشآت القديمة والبنايات الآيلة للسقوط، استباقا لما قد يحدث لا قدر الله من انهيار للبيوت العتيقة على أهلها.

3 - العمل على تجهيز الأراضي التي يتم إلحاقها بالمدار الحضري، وبهذه المناسبة نذكر السيد الوزير ومن خلاله الحكومة على الالتزام بتعبئة العقار الكافي لإنعاش السكن تطبيقا لمقتضيات البرنامج الحكومي 20.000 هكتار بمعدل 4000 هكتار كل سنة علما أننا لم نتمكن من معرفة كمية العقار المعبأ سنة 2012.

وإذ نثمن كذلك مقترح قانون 2013 تمديد الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبرامج السكن ذات التكلفة المنخفضة إلى نهاية 31/12/2020 أملا في تحقيق الكفاية من

السكن للمواطنين ذوي الدخول المحدودة، فإننا نحبذ تقييما مستمرا، ومتابعة جادة لهذا النوع من السكن من حيث جودة المنتوج وثمن التكلفة آخذين بعين الاعتبار التراجع الذي يعرفه سوق العقار والقدرة الشرائية للمواطنين.

كما ندعو الوزارة بهذه المناسبة إلى محاربة الريع السكني وذلك من خلال فتح تحقيق في من آلت وتؤول إليه هذه المساكن الاجتماعية ذات التكلفة المنخفضة وذلك بنشر لوائح المستفيدين من هذا السكن المدعم من أموال الدولة لصالح الفئات المعوزة.

وفي سياق الحديث عن توفير وتحسين ظروف السكن للطبقات الفقيرة المحدودة الدخل ننوه بالمجهود المبذول من طرف الوزارة بخصوص برنامج «مدن بدون صفيح» رغم تعثره منذ سنوات وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه المسطرة خلال السنوات 2008 و2010 حيث شهد إعلان 7 مدن بدون صفيح نهاية هذه السنة 2012 وبرمجة 11 مدينة أخرى خلال سنة 2013، فإننا ننبه إلى ضرورة مواكبة هذه العمليات بالحزم اللازم واليقظة التامة سواء تعلق الأمر بالترحيل أو بإعادة الهيكلة وذلك بتخصيص جزء من العقار المعبأ أو الذي ينبغي تعبئته لهذا الخصوص بالشكل الكافي والمدروس في شراكة تامة مع الجماعات الترابية المعنية، وينبغي بهذا الخصوص التعامل مع ساكنة دور الصفيح أو السكن غير اللائق بنوع من التسامح والكرامة ليشعروا خلال هذا المسار الشاق من أنهم مواطنون التفت إليهم الوطن وأعطاهم بعض حقوقهم وهذه الحكومة اليوم جديرة بأن تبث نفسا جديدا في هذا البرنامج على المستوى المادي والنفسي والحضري حتى تتمكن هذه الشرائح من العيش في ظروف التمدن والتحضر تماشيا مع سياسة المدينة الجديدة في هذه الوزارة.

وفي سياق متصل بإشكالية السكن نهيب بكم السيد الوزير على إعطاء العناية الخاصة والدعم القوي، كما ورد في مشروع هذا القانون - بالمدن الجديدة التي ستكون وينبغي أن تكون - بديلا جاذبا ومغنيا على التوجه إلى المدن الكبرى، وذلك عبر دعم المشاريع الاستثمارية و المنتجة لمناصب الشغل والتطوير الحضري لهذه المدن وأيضا عبر بناء المرافق الضرورية للحياة والاستقرار كالمستشفيات والمدارس والمركبات الرياضية والثقافية والجامعات.

في مثل هذه المشاريع الكبرى لا يعقل أن تحدث هذه المدن لسنوات عديدة ويسكنها اليوم آلاف المواطنين وهي تسير بجماعات قروية لم تعرف أي تطور يذكر في بنيتها المادية والبشرية.

وعناية بالطبقة المتوسطة ننوه بالعرض السكني المخصص لها في هذا المشروع (من 80م^2 إلى 180م^2) بثمن مناسب إلى حد ما،مع التنويه بكون التدابير التحضيرية

هذه المرة هي لفائدة المواطنين الذين لا يتعدى دخلهم الشهري 15000 درهم (لإعفاء من واجبات التسجيل والتحفيظ) وقد عبر بعض النواب في اللجنة النيابية المعنية عن ملاحظة لا تخلو من وجاهة كون هذه السكنيات يستحسن أن تكون ضمن التجمعات السكنية الاجتماعية حتى لا تخلق تجمعات فئوية قد تجر معها ظواهر لا تحمد عقباها على التماسك والتضامن والتسامح بين أفراد الوطن الواحد.

وأخيرا وباختصار شديد :

1- نثمن الآلية الجديدة للتعاطي مع السكن المهدد بالانهيار «وكالة لتأهيل الأنسجة العتيقة والمباني الآيلة للسقوط».

2 - ندعو إلى إنعاش ودعم دور التعاونيات السكنية في مجال إنعاش السكن عبر التحفيزات المالية الضرورية والإعفاءات الضريبية حتى تتمكن من أن تكون شريكا فاعلا ومنتجا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب عبداللطيف بنيعقوب
- العدل والتشريع وحقوق الإنسان -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمين؛

يسعدني باسم فريق العدالة والتنمية،أن أساهم في هذا النقاش المرتبط بالميزانيات الفرعية للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولا يسعني بالمناسبة إلا التأكيد على أنه لازالت التداعيات الإيجابية للربيع الديمقراطي الذي هبت نسائمه على بلادنا توحي بالمزيد من المكاسب لصالح مجتمعنا.

فبفضل التفاعل الاستباقي، والخلاق الذي دشن له الخطاب الملكي التاريخي لـ9 مارس 2011 التاريخي، اجتازت بلادنا مرحلة عسيرة من تاريخها المعاصر، بأن تخلصت من محاولات التحكم السلطوي التي كادت تعصف بتجربتنا الديمقراطية الفتية، ودخلت في دينامية جديدة تطبعها إصلاحات عميقة على جميع المستويات: السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.

ونسجل باعتزاز كبير الدور الحاسم الذي لعبه المجتمع المغربي، والشارع المغربي بالخصوص في تحريك دينامية التغيير الهادئ والسلمي والهادف للقطع مع أساليب الماضي والدخول بكل حزم في بناء مغرب جديد، وعهد جديد يمتزج فيه الحق بالواجب، والحرية بالمسؤولية، والمسؤولية بالمحاسبة.

كما نسجل بكل فخر، الإرادة القوية للقضاء على كل أوجه الفساد والاستبداد، وإبراز قيم المساواة، وتكافؤ الفرص، والمنافسة الشريفة، في ظل دولة الحق والقانون والمؤسسات التي تضع كل مكونات المجتمع في خدمة المواطن لتحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات، والتماسك الاجتماعي المبني على قيمنا العريقة المنبثقة من حضارتنا الإسلامية التي ساهمت، وما تزال في بناء صرح الحضارة الإنسانية.

إن الحكومة الحالية، المنبثقة عن الإرادة الشعبية المعبرعنها بكل شفافية من خلال اقتراع 25 نونبر 2011، تتحمل مسؤولية تاريخية في إحداث التغيير المنشود، ووضع دعائم المغرب الجديد من خلال التنزيل الفعال لدستور فاتح يوليوز 2011.

إن المناقشات التي واكبت مشروع قانون المالية لسنة 2013، قد أشرت بشكل واضح عن هذا التوجه بالملموس، حيث أبانت عن تفعيل التصورات الأساسية التي

قام عليها التصريح الحكومي والمرتبطة بترسيخ الديمقراطية التشاركية، وإعمال مبادئ الحكامة الجيدة في مجال التدبير، والرهان على تحديث دوالب إدارة الدولة.

واستحضارا لهذه المبادئ :

على مستوى قطاع العدل والحريات : تم إطلاق حوار وطني لإصلاح منظومة العدالة بمبادرة ورعاية ملكية سامية، وبإشراك كل مكونات القطاع والمؤسسات ذات الصلة بهدف وضع ميثاق وطني يشترك الجميع في بلورته ويكون بمثابة عقد ملزم للجميع في أفق إرساء استقلالية القضاء وجعله في خدمة المواطن، وتحسين نجاعته ومردوديته، وتفعيل تنفيذ الأحكام الصادرة عنه ضمانا لتحقيق الأمن القضائي.

لقد جعل التصريح الحكومي بخصوص قطاع العدل والحريات تحقيق مبادئ الحكامة الجيدة من أولوياته، باعتبار أن نظام العدالة من المداخل الأساسية للإصلاح المنشود، إلى جانب ذلك سجلنا بارتياح كبير الإصلاحات والمبادرات الهامة للسيد وزير العدل لتحسين مستوى المحاكم المغربية وفتح أوراش بناء وإصلاح العديد منها ومراجعة توزيعها الجغرافي، كما ننوه بالخطوات الهامة المتخذة لإصلاح نظام قضاء القرب وتفعيله، والتفكير في إدخال إصلاحات جوهرية على مستوى قضاء التحقيق،وكذا إعادة النظر في نظام الغرف الاستئنافية الابتدائية، كما ننوه في هذا الإطار بالزيارات الميدانية للمحاكم ومراكز القضاة المقيمين من طرف السيد الوزير لما لذلك من دلالات كبيرة تتعلق أساسا بالتخليق والوقوف على سير العمل بها.

وقد أكدنا على ضرورة إيلاء الأهمية اللازمة لتكوين السيدات والسادة القضاة وكتاب الضبط وتحسين الظروف المادية للسادة القضاة الذين أكد السيد الوزير أن وضعيتهم المادية تشكل أولوية ملحة، وأن جزءا هاما من المبلغ المرصود لاستحقاقات إصلاح منظومة العدالة سترصد لتلبية هذه الضرورة،إلى جانب المهن القضائية التي تستدعي هي الأخرى جهدا إضافيا.

على مستوى قطاع العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني : عرف هذا القطاع تغييرا عميقا من حيث الاختصاصات والدور الجديد الذي أصبح يضطلع به والذي يهدف إلى تنظيم و إشراك المجتمع المدني في الحركية التشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها بلدنا.

ولوضع هذا الدور الجديد في قالبه التشاركي، أجرت هذه الوزارة أزيد من ألفي لقاء مع جمعيات المجتمع المدني، و بادرت إلى إطلاق - ولأول مرة في تاريخ المغرب-، الحوار الوطني حول المجتمع المدني بهدف الخروج بتصورات مشتركة لتفعيل دور مكونات

المجتمع المدني وجعلها في مستوى المسؤوليات الدستورية المنوطة بها،وخاصة دورها كآلية للتشريع.

لقد لقي عرض الميزانية الفرعية لهذا القطاع استحسانا كبيرا لما تضمنته من مبادرات لها صلة بالحكامة مست العديد من الجوانب والمرافق، من أهمها البوابة الإلكترونية التفاعلية التي أعلن عن إطلاقها السيد الوزير بهذه المناسبة،وستشكل لا محالة ذاكرة غنية للعمل البرلماني الوطني، وأداة فعالة لمساعدة البرلمانيين على مواكبة العمل الرقابي والتشريعي لما توفره من مرجعيات وتوثيق ومعلومات في هذا الباب.

وعلى مستوى المندوبية الوزارية لحقوق الانسان : فقد برهنت هذه الأخيرة عن قدرة كبيرة للتعامل بمقاربة تشاركية تشمل كل المؤسسات الدستورية ذات الصلة وكذا الفعاليات المعنية بحقوق الإنسان وتحصين المكتسبات، وذلك بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتقرير الخمسينية والانخراط في المعاهدات والمواثيق الدولية المؤسسة للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

وتعتبر مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، وهي إحدى الاتفاقيات التسع الأساسية التي استكمل المغرب التوقيع عليها كأول دولة عربية وإسلامية،بالإضافة إلى سبع بروتوكولات من الثمانية الملحقة بهذه الاتفاقية،ولعل أخيرها البرتوكول الاختياري لمعاهدة مناهضة التعذيب، وهو خير دليل على تبني بلادنا للاختيار الديمقراطي المرتكز على ثقافة حقوق الإنسان المبنية على المساواة وتكريم الإنسان بدون أي نوع من التمييز، وتفاعلا إيجابيا مع مطلب قديم للمجتمع الحقوقي المغربي بكل أطيافه.

وعلى مستوى قطاع السجون وإعادة الادماج : لقد تجلى من خلال مناقشة ميزانية هذا القطاع وجود مجهودات كبيرة فيما يخص أنسنة ظروف الاعتقال وتحسين ظروف السجناء، وصيانة كرامتهم، كما عرفت تطورا هاما في الشق المتعلق بالتدبير الجيد للموارد المالية والبشرية وانسياب الأمن والحفاظ على سلامة السجناء، و نسجل بارتياح ما أبانت عنه الإحصائيات من تحسن ملحوظ بخصوص ظروف إيواء السجناء، وتطوير البنيات التحتية للمؤسسات السجنية، على أنه ينبغي التأكيد على ضرورة ايلاء الاهتمام وبدل المجهودات اللازمة للرفع من مستوى الشق الثاني لمهام المندوبية والمتمثل في التأهيل وإعادة الإدماج.

وعليه، ندعو المندوبية العامة للسجون إلى ضرورة التفكير التشاركي في وضعية السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة بدنيا وعقليا، وتجاوز الاكتظاظ بإقرار سياسية

جنائية جديدة تروم إقرار العمل بالعقوبات البديلة فضلا عن الإنخراط في الحوار الوطني حول السجون مع الجمعيات والهيآت المهتمة،الذي سيعرف الانطلاقة في غضون الأيام القليلة المقبلة،كما نسجل بإيجابية بداية الانفتاح على المجتمع المدني، وفتح أبواب السجون أمامه قصد المساهمة في تنشيط الفضاء السجني،وإننا إذ نثمن استعداد السيد المندوب العام للتفاعل بإيجابية مع جميع المبادرات من هذا النوع، مع ضرورة التأكيد على اهمية دور الفاعلين الحقوقيين في المراقبة بشكل منتظم.

وعلى مستوى الأمانة العامة للحكومة : اتضح جليا من النقاش العمومي الذي دار حول هذه المؤسسة، والذي امتد للمؤسسة التشريعية بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية هذا القطاع، أهمية وضرورة الانفتاح على مكونات المجتمع، وهو ما تم تحقيقه من خلال خلق البوابة الالكترونية التي تضع رهن إشارة المواطنين جملة من النصوص التشريعية بهدف تعريف وتعميم المعلومة القانونية وإشراك العموم في إبداء الرأي في مشاريع ومقترحات القوانين.

إننا نسجل بارتياح المجهود المبذول منذ سنتين على مستوى الأمانة العامة للحكومة، والذي يتوخى حصول بلدنا على هيئة متخصصة في تقنيات التشريع، ويتعلق الأمر بهيئة المستشارين القانونيين الذي تم تكوينهم، وسيتخرج الفوج الأول في غضون الأسابيع المقبلة، كما نسجل عزم الأمانة العامة للحكومة على مواصلة تكوين أفواج أخرى وبنفس مواصفات الكفاءة، لجعلهم رهن إشارة باقي القطاعات الحكومية.

على مستوى قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة : ركز الخطاب الملكي لـ6 نونبر الجاري على أن المفهوم الجديد للسلطة يفرض على كل العاملين في المرفق العمومي أن يكونوا في خدمة المواطن، مما يحتم تفعيل عدة أوراش إصلاحية، وفي مقدمتها ورش التخليق الذي بدأت بوادره الأولى من خلال اعتماد مبدأ المباراة للولوج إلى مناصب الوظيفة العمومية وبداية تطبيق القانون التنظيمي 12.02المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، حيث يرتقب أن يحدث هذا القانون نقلة نوعية في مجال الولوج للمناصب العليا للدولة ومحاربة الريع والمحسوبية.

كما أن إطلاق بوابة إلكترونية يتم من خلالها الإعلان عن المباريات الخاصة بالوظيفة العمومية بصفة إجبارية، شكل سابقة على مستوى إرساء دعائم الشفافية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، خصوصا وأنه قد تم إقران تنظيم مباريات ولوج الوظيفة العمومية بضرورة الإعلان عن المعايير التي ستعتمد في انتقاء المتابرين، وكذا إعلان لوائح الناجحين حسب الاستحقاق، وإتاحة المجال للتظلم.

إن البحث عن النجاعة في السياسة العامة للحكومة، وإرادة تخليق المرفق العمومي، لن يتأتيا إلا بإعمال القانون و فرض احترامه بالجدية اللازمة قطعا لدابر «الريع الوظيفي» رغما عن كل الضغوطات، ومظاهر الابتزاز، والاحتقان المفتعل.

على مستوى المجلس الأعلى للحسابات : ينبغي الإشارة إلى أن هذه المؤسسة الدستورية تلعب دورا حيويا في تخليق الحياة العامة وتنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وضوابط الحكامة الجيدة على أرض الواقع، إلا أن هذا المجهود لن يتأتى إلا بمراجعة قانون المحاكم المالية،وفتح مجالس جهوية جديدة لتوسيع مجال المراقبة، مما يتطلب مجهودا خاصا ومضطردا على مستوى الموارد البشرية لتمكين هذه المؤسسة من الوسائل اللازمة لأداء مهمتها على الوجه الأمثل، ونشير في هذا الصدد إلى أهمية مراقبة وتتبع التصريحات بالممتلكات كي لا تبقى حبيسة الرفوف، ولا تؤدي وظيفتها بالشكل المطلوب، دون أن ننسى التنويه بالتوجه الجديد للمجلس في مراقبة المجالس الجهوية، ومجالس العمالات، وبعض الصناديق الوطنية.

ونحن إذ نستعرض في هذه الكلمة بعض ما تم على مستوى الحكامة الجيدة وترسيخ التدبير الديمقراطي التشاركي،فإنه ينضح أنه لا يمكن المضي في هذا الطريق بنجاح دون تكامل وتضافر الجهود وتكامل الأدوار على مستوى جميع المتدخلين والفاعلين.

إن نجاح الحكومة في كل الأوراش المفتوحة، وتحقيق الإصلاحات اللازمة في كل القطاعات السابقة الذكر يمثل استجابة حقيقية للتطلعات المعبر عنها من لدن كل المغاربة،وأملنا أن تمضي فيها الحكومة بالجرأة اللازمة،»وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب سعيد بنحميدة
- لجنة المالية والتنمية الإقتصادية -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني بمناسبة المناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية لسنة 2013، أن أتقدم بهذه المداخلة باسم فريق العدالة والتنمية و التي تهم الميزانيات الفرعية لبعض المؤسسات الدستورية وقطاعات أخرى وزارية تعتبر ذات أهمية بالغة في تدبير المالية العمومية، وتنفيذ السياسات العامة، وترسيخ قيم حسن التدبير وقواعد وأسس الحكامة الاقتصادية و المالية.

يتميز الوضع السياسي الذي يعيشه المغرب حاليا بوجود حكومة منبثقة عن صناديق الاقتراع، تحظى بمصداقية شعبية غير مسبوقة، وبثقة ملكية غالية، ودعم برلماني مؤكد ومستمر. وبظرفية اقتصادية ومالية صعبة تعتبر محفزة للحكومة للاستمرار بجرأة وقوة في الإصلاحات الكبرى والمهيكلة لإعداد وتدبير السياسات العمومية باعتماد إصلاح شامل للمالية العمومية، وإصلاح ضريبي متوازن ومحقق للعدالة الجبائية، وإصلاح جدري لصندوق المقاصة، مع احترام مبدأ الفعالية والنجاعة في تدبير النفقات العمومية بما يمكن من تحقيق أهداف الإصلاح.

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إن القطاعات التي درستها لجنة المالية تعتبر من أهم المؤسسات المتدخلة في تدبير الشأن العام، سواء كانت مؤسسات دستورية من هيآت تشريعية وتنفيذية، أو مؤسسات تلعب دورا محوريا في دعم ومساعدة الحكومة والبرلمان على مستوى تدبير المالية العامة وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

أولا: السلط والمؤسسات الدستورية :

البرلمان

تعتبر ميزانية المجلس بمثابة الإطار المالي الذي يلخص مجموع اعتماداته المالية، ويتفق الجميع هنا على ضرورة ترسيخ استقلاليته المالية كسلطة تشريعية، وعلى ضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية للمجلس من أجل القيام بمهامه الدستورية على أكمل وجه.

وإذا كان مجلس النواب بصيغته الحالية يحتاج إلى مزيد من الإمكانات المالية ومن وسائل العمل ومن الموارد البشرية، فإن ميزانية المجلس لسنة 2013 تضع إطارا عمليا لتطوير الوظيفة البرلمانية التشريعية والرقابية، وفسح المجال لتحسين الأداء الدبلوماسي، والتمكن من تسويق صورة حقيقية للمؤسسة التشريعية وتحسين صورتها إعلاميا وشعبيا.

وفي هذا الإطار تعتبر العناية بالعنصر البشري أحد الأوراش الأساسية التي على المجلس أن يهتم بها، خاصة وأن الموارد البشرية لمجلس النواب تحتاج باستمرار لتشجيع الكفاءات من خلال، تدبير عادل ومنصف على مستوى الترقيات والترسيم، والمساواة الإيجابية في تولي مناصب المسؤولية، وضمان الحد الأدنى للحقوق الاجتماعية والمالية، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتحسين شروط وظروف العمل بالمؤسسة.

ومن جانب آخر تعتبر ميزانية الاستثمار لمجلس النواب أحد الآليات الأساسية التي ستمكن من توسيع فضاءات الاشتغال وتحسينها، وإرساء بنية إعلامية حقيقية تكون أساس ونواة قناة برلمانية طال انتظارها. بالإضافة إلى وضع استراتيجية لتحسين و تجويد العمل البرلماني.

رئاسة الحكومة

أصبحت في ظل الدستور الجديد ذات مكانة سياسية واعتبارية غير مسبوقة في التاريخ المغربي، وأصبح رئيس الحكومة يترأس السلطة التنفيذية، ويرأس الإدارة العمومية، ويشرف على جميع المؤسسات التدبيرية والتنموية.

وعلى هذا الأساس أصبحت رئاسة الحكومة مؤسسة محورية وتحتاج إلى موارد مالية ملائمة لمهامها واختصاصاتها الجديدة، كما تحتاج لموارد بشرية تتألف في عمومها من خبرات وتخصصات تلائم الوضع الجديد والمهام الكبرى و الاستراتيجية لرئيس الحكومة.

لكن بالمقابل يبقى إدراج ميزانيات عدد من المؤسسات الدستورية في إطار ميزانية رئاسة الحكومة ذا طابع انتقالي في انتظار إصدار النصوص القانونية المنظمة لهذه المؤسسات وفق مقتضيات وأحكام الدستور الجديد، حتى يتم إدراج ميزانياتها السنوية بشكل مستقل داخل الميزانية العامة للدولة، وتتم مناقشة تدبيرها المالي أمام المؤسسات التشريعية.

الأمر الذي يتطلب الإسراع بإعداد النصوص التشريعية المنظمة لهذه المؤسسات وإرساء نظام مالي خاص بها حتى يتم ضمان فعاليتها واستقلاليتها المالية عن الحكومة، من قبيل المجلس الدستوري (الذي سيعوض بالمحكمة الدستورية)، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين و البحث العلمي، و مجلس الجالية الذي يعرف جمودا غير مسبوق ويتعين إعادة النظر عاجلا في تركيبته وبنيته التنظيمية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يحتاج لمراجعة شاملة لنظامه القانوني ولتركيبته السياسية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يعتبر من بين المؤسسات الدستورية ذات الاختصاصات الاستشارية والاقتراحية، وعلى الرغم من حداثة هذه المؤسسة التي أكملت سنتها الثانية، فإن دينامية عملها بدت بجلاء، بالنظر لطبيعة الأشغال التي عكفت عليها وجودة الدراسات والتقارير المنجزة و التي تهم مجموعة من القضايا و المواضيع، كإدماج الشباب، و الاقتصاد الأخضر، و الصفقات العمومية. بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات و الأبحاث المبرمجة خلال السنوات المقبلة، و التي تدخل في صلب اهتمامات مجلس النواب ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كالنظام الضريبي، والجهوية المتقدمة، وحكامة المرافق العمومية، وانسجام السياسات العمومية، و اتفاقيات التبادل الحر و تأثيراتها على الاقتصاد الوطني.

فضلا عن الورش الكبير المرتبط بنموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية للمملكة، الذي أشار إليه جلالة الملك في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء يوم 6 نونبر 2012.

وعلى هذا الأساس، و إذ ننوه بالجهود التي يبدلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نعتبر تفعيل دوره الاستشاري أحد الآليات الهامة لتمكين مجلس النواب من امتلاك الخبرة اللازمة استشاريا واقتراحيا. مما يدعو لربط علاقات وظيفية بينه وبين مجلس النواب، خاصة على مستوى أشغال اللجن والمهام التشريعية والرقابية، وتقييم السياسات العمومية.

وتبقى العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس النواب أهم المحاور التي يتطلبها مستقبلا إصلاح القانون المنظم لهذه المؤسسة الاستشارية، والذي يتعين أن يتم بالتزامن مع إصلاح ومراجعة النظام الداخلي لمجلس النواب، حتى نضمن حسن استفادة البرلمان من الخبرة والتخصص الموضوعي الذي يمتلكه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ثانيا: قطاع الاقتصاد والمالية :

يعتبر من أهم القطاعات الحكومية، نظرا للمهام المرتبطة بتدبير المالية العامة والتوقعات الاقتصادية، وتعتبر مناقشة ميزانيتها القطاعية مناسبة للوقوف على أهم المحاور المتعلقة بمهامها ودورها في الإصلاحات المهيكلة.

واسمحوا لي بداية أن انوه وأسجل بإيجابية تعامل الحكومة مع تعديلات مختلف الفرق، وعدم لجوئها للفصل 77 من الدستور إلا مرتين، حيث قبلت الحكومة 57 تعديلا من أصل 250 تعديلا، منها 32 للمعارضة.

وإذا كانت المناقشة العامة قد فصَّلت في المحاور الكبرى المتعلقة بمشروع قانون المالية الحالي، فإنه وجب التنويه على الوضوح والصراحة مع المؤسسة التشريعية ومع المواطنين على مستوى المؤشرات والفرضيات المتحكمة في القانون المالي، و التي تميزت بالواقعية، مقابل الجرأة والإرادية على مستوى إنعاش الاقتصاد الوطني، ودعم الاستثمار العمومي، والعناية بالفئات المعوزة ورفع القدرة الشرائية للمواطنين.

ويتعين هنا التأكيد على ثلاثة محاور تشكل ركيزة إصلاح طرق إعداد وتدبير السياسات العمومية على مختلف الأبعاد والمستويات:

- مراجعة طرق تدبير المالية العمومية

حيث قطع ورش إصلاح القانون التنظيمي للمالية، أشواطا كبيرة و فق مقاربة تشاركية، وقد أبدت الحكومة إرادة واضحة وحقيقية لتغيير بنية وهيكلة المالية العامة ومراجعة آليات النشاط المالي العمومي.

ويعتبر اعتماد البعد الجهوي للميزانية أهم التحديات المطروحة بمناسبة إصلاح القانون التنظيمي للمالية، خاصة على مستوى المزاوجة Corrélation بين الإصلاح اللامركزي الشمولي عبر مشروع الجهوية المتقدمة طبقا للفصل الاول من الدستور، وبين دعم وتعزيز سياسة اللاتركيز بصفة أساسية وجعلها أساس البعد المجالي للميزانية العامة و للمجهود الاستثماري للدولة.

- الإصلاح الضريبي

نثمن الإعلان عن تنظيم مناظرة وطنية في الموضوع بداية سنة 2013، مما سيمكن من وضع تصور متكامل للإصلاح الضريبي، مبني على فلسفة سياسية وجبائية نابعة من البرنامج الحكومي، الذي يؤكد على تحسين أداء الإدارة الضريبية، و توسيع الوعاء الضريبي، وتخفيض الضغط الجبائي وبناء علاقة الثقة بين الملزم والإدارة، و التقليص التدريجي للاستثناءات و الإعفاءات، وتوخي العدالة الجبائية.

- مراقبة تدبير المالية العمومية

إذا كانت مراقبة تنفيذ الميزانية العامة تمثل ضرورة وأولوية في ضمان نزاهة وشفافية التدبير المالي للحكومة، فإن وجود الإرادة الحكومية لتعزيز هيئات المراقبة والتفتيش والتدقيق والافتحاص يعبر عن انشغال الحكومة بضمان شفافية تدبير الشأن العام.

فالحكومة مطالبة اليوم بإعادة النظر في الإطار القانوني للتفتيش العام للمالية وإحداث مفتشيات جهوية، إضافة إلى تعزيز دور المفتشيات الداخلية بمختلف المديريات المكونة لوزارة الاقتصاد والمالية.

كما يتطلب الأمر أيضا تعزيز آليات المراقبة على المال العام، عبر الإسراع بمراجعة النظام القانوني للمجلس الأعلى للحسابات، وتطوير طرق و آليات المراقبة المالية للدولة على المقاولات والمنشآت والمؤسسات العمومية.ونقترح في هذا الإطار الاشتغال على إصدار مدونة للرقابة المالية.

ثالثا: قطاع الشؤون العامة والحكامة :

يعد هذا القطاع من القطاعات الواعدة، التي وضعت برنامجا طموحا يواكب التحولات الاقتصادية والمؤسساتية بالمغرب، ويشرف على مجالات تدخل في صلب العمل الحكومي، من قبيل الحرص على تفعيل ثقافة المسؤولية والمحاسبة على مستوى التدبير العمومي، وتتبّع الشراكات المالية والاقتصادية الدولية للمغرب، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولا يفوتنا هنا أن نثمن عمل الوزارة المكلفة بالشؤون العامة و الحكامة، في ورش إصلاح صندوق المقاصة، و الذي بلغ مراحل متقدمة، مع تأكيد السيد الوزير على أن الإصلاح سيكون شاملا ومتدرجا، ويراعي تقوية تنافسية المقاولة الوطنية من جهة،والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة الفئات الفقيرة والفئة الدنيا

من الطبقة المتوسطة،من خلال استهداف الفئات المعنية ودراسة الأثر لإجراءات الإصلاح بطريقة علمية ووفق مقاربة تشاركية ومتدرجة.

رابعا: المندوبية السامية للتخطيط :

يعتبر جهاز الإحصاء والتخطيط مؤسسة ذات خصوصية في جميع الأنظمة، نظرا للحاجة الملحة للمعلومة الدقيقة في عملية اتخاذ القرارات السياسية و الاقتصادية و المالية، وبرمجة الأوراش والمشاريع التنموية.

وفي هذا السياق يتعين ربط العلاقة بين مهام المندوبية السامية للتخطيط والدور الرقابي للبرلمان على تدبير المالية العامة، بحيث يلاحظ حاليا انعدام أية علاقة بين نشاط المندوبية ودور البرلمان في تتبع تنفيذ قوانين المالية وفي دراسة قوانين التصفية.

كما يتعين الاهتمام بالموارد البشرية التي تتوفر عليه المندوبية، وتعزيزها ضمانا لاستمرارية الخبرة لدى هذه المؤسسة، إضافة إلى اعتماد النظام الأساسي للباحث الإحصائي، الذي يقوم بدور أساسي في صناعة المعلومة الإحصائية، و تحسين وتأمين ظروف عمله. مما سيمكن من الاستقرار المادي والوظيفي للأطر البشرية لهذه المؤسسة.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، أهم المحاور المرتبطة بالمناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية 2013 على مستوى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

و لا ننس التنويه بالمقاربة التشاركية لوزارة الاقتصاد و المالية، و تجاوب السيدين الوزيرين مع لجنة المالية و التنمية الاقتصادية، من ناحية التزويد بالوثائق و المعطيات المطلوبة لإغناء النقاش و تعميقه، كما نتوجه بالشكر لأطر وموظفي الوزارة على الجهد المبذول لإعداد الوثائق وتوفير المعطيات، و مواكبة أشغال اللجنة. و كذلك ننوه بالأجواء التي مرت فيها أشغال اللجنة و التي تميزت بالنقاش العميق لمشروع قانون المالية لسنة 2013.

و في الختام تبقى هذه الحكومة بما لديها من رصيد ديمقراطي ودعم شعبي وبرلماني في مستوى التحديات والطموحات التي عبر عنها الشعب المغربي، وسنساندها لما فيه الخير والمصلحة لهذا البلد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائبة خديجة أبلاضي
- القطاعات الإجتماعية -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة و التنمية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013.

واستحضارا للسياق العام الذي جاء فيه هذا المشروع منسجما والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و مترجما لروح الدستور و تفعيلا لمقتضيات البرنامج الحكومي الساعي لترسيخ الخيار الديمقراطي الذي يقوم على محاربة الفساد و تخليق الحياة العامة.

نسجل بكل بفخر الدينامية و الحيوية والمسؤولية التي سادت مناقشة قانون المالية 2013 والتي اعتمدت المعطيات العلمية و المنطقية كآلية افتحاص لمصداقية هذا القانون وواقعيته ونجاعته.

وبالنظر لمركزية الإنسان في جميع السياسات العمومية، فإن البعد الاجتماعي والتضامني كان حاضرا بقوة في مشروع قانون المالية الحالي و تتجلى أبرز تمثلاته فيما يلي:

تدعيم صندوق التماسك الاجتماعي الذي يعد من بين الأدوات الناجعة لإعادة توزيع مداخيل البلاد وخيراتها من خلال مساهمة الشركات التي تحقق أكثر من 15 مليون درهم كربح صافي في السنة بنسب 0,5 إلى 2 في المائة، كما تم تعزيز موارد هذا الصندوق بالحصيلة الناتجة عن رفع النسبة المطبقة على الأرباح المتأتية من بيع أراضي المجال القروي التي يتم إدراجها ضمن المدار الحضري من 20 إلى 30في المائة، كما سيتم الرفع من الرسم المفروض على شركة التبغ بنسبة 4.5 في المائة الهدف منه هو رفع ثمن بيع التبغ للحد من استهلاكه وآثاره السلبية على الصحة واستعمال هذه الموارد ضمن الصندوق السالف الذكر ومن الأشخاص الذاتيين الذين يفوق دخلهم الصافي 30.000 درهم في الشهر.

وسيتم توجيه مجمل مداخيل صندوق التماسك الاجتماعي لتمويل نظام المساعدة الطبية «رميد» لفائدة الفئات المعوزة .

كما سيمول الصندوق برنامج «تيسير» الذي يهدف بالأساس إلى محاربة الهدر المدرسي و تمويل برنامج مليون محفظة الموجه أساسا للعالم القروي والأحياء المهمشة، ولم يغفل هذا الصندوق دعم الفئات في وضعية إعاقة.

في نفس السياق نشيد بمبادرة صندوق التكافل العائلي الذي سيشكل ضمانة أساسية لإنقاذ الأسرة من التشرد و الضياع و الانحرافات الاجتماعية، إذ سيغطي تكاليف الحياة والتمدرس والتطبيب وغيرها لسد الحاجيات اليومية الأساسية للمرأة المطلقة وأبنائها، وقد رصد لذلك 160 مليون درهم في القانون المالي 2012 لترتفع مخصصات هذا الصندوق إلى 290 مليون درهم، وهي مبادرة اجتماعية، تضامنية قوية مبنية على التضامن والتكافل والمستمدة أصلا من شيم المغاربة المجبولين على التعاون فهي تنصف شريحة واسعة من النساء والأطفال و الأسر التي تعاني من عدم الاستقرار العائلي المؤدي إلى العوز المادي.

إن تشخيص الوضعية الاجتماعية لا تبعث على الكثير من الارتياح و يظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- تراجع مؤشر التنمية من 114 (2010) إلى 130/182 (2011)
- الفقر 8،5 مليون .
- السكن : عجز 700 ألف وحدة و بقاء 43 مدينة صفيحية مع زيادة 117 ألف منزل صفيحي .
- البطالة : أكثر من مليون ، 24 بالمائة من حاملي الشهادات.
- الأمية : 30 بالمائة .
- الهدر المدرسي :10،8 بالمائة ثانوي و 18 بالمائة الجامعي
- وفيات الأطفال و النساء : 32 و 132 .
- الطلاق : 60 ألف حالة ، 1ط/ 5ز بمقابل 1ط/ 7ز قبل عشر سنوات و السؤال هل المشكل تزويج القاصر أم النسب العالية للطلاق و تأخر سن الزواج .
- مديونية الأسر : 26 بالمائة من القروض موجهة للأسر ب 169 مليار درهم .
- تمركز الثروة و الفوارق بين الجهات و الفئات : 10 جهات تنتج 50 بالمائة من PIB. و 5 جهات تنتج 60 بالمائة من PIB.
- لدا فنحن في فريق العدالة و التنمية نعي بأن النهوض بمجال التنمية الاجتماعية هو مجال أفقي و لوزارتكم الدور المحوري في التنسيق بين مختلف القطاعات لسن سياسة التقائية، و هذا ممكن مع هذه الحكومة التي تتوفر على الإرادة

السياسية والدعم الشعبي و الصلاحيات الدستورية ، و نحن نثمن ما جئتم به السيدة الوزيرة المحترمة من استراتيجية 2012-2016 لتوحيد القطب الاجتماعي من المؤسسات الخاضعة لوصاية وزارتكم كالتعاون الوطني و وكالة التنمية الاجتماعية في تقاطع مع ما تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لما يطرح ذلك من إشكالية تداخل الصلاحيات .

- كما نثمن الطريقة التي عالجت بها وزارتكم دعم الجمعيات والشفافية التي سادت بها هذه العملية.
- و قد ارتكزت استراتيجية مرحلة 2012-2016 على العناصر الآتية :
- تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته .
- النهوض بالعمل التكافلي والتضامني .
- العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال
- الترسيخ المؤسساتي للمساواة ؛
- مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف؛
- الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي ؛
- خلق تكافؤ الفرص.

وذلك في تناغم تام مع جاء به الدستور خاصة الفصل 19 على تمتيع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نص في مقتضيات أخرى على ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في ولوج الوظائف ومنه تم التأكيد على تبني مقاربة مندمجة بين كل القطاعات الحكومية والجهات النسائية والحقوقية و السعي لتحقيق المناصفة .

و علاقة بتكافؤ الفرص، فإن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تعاني من تمييز كبير ووضعية اجتماعية واقتصادية صعبة، سواء على صعيد المجتمع أوعلى صعيد الأسر التي تتكفل بإعالتهم، مما يستدعي من الحكومة رصد اعتمادات مالية خاصة لهذه الفئة ضمانا لتكوينها وإدماجها في سوق الشغل بل وفي كل السياسات العمومية .

و بخصوص الفقر فالتدابير الأفقية لدعم القدرة الشرائية (المقاصة) و تعميم نظام المساعدة الطبيةRAMED .و دعم السكن الاجتماعي و دعم التشغيل و صناديق التكافل و التماسك الاجتماعي و التعويض عن فقدان الشغل و غيرها من التدابير، تدل فعلا على أن هذه الحكومة، حكومة اجتماعية بامتياز بالرغم من الأزمة الاقتصادية .

ومن أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات الضعيفة بالرغم من استفادة بعض الجهات دون وجه حق وفي انتظار إصلاح منظومة المقاصة فقد رصدت الحكومة –في سابقة من نوعها - مبلغا مهما يقدرب 40 مليارلفائدة صندوق المقاصة كغلاف مالي مهم لدعم بعض المواد الأساسية، ولأن مشروع القانون المالي 2013 يعكس الإرادة القوية في تقويم سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية فقد خصصت الحكومة مبلغ 12 مليار درهم لتغطية التحملات العادية للتقاعد و عجز نظام المعاشات العسكرية وكذا للرفع من الحد الأدنى للمعاش إذ أضحى من الضروري بمكان بلورة مخطط و إيجاد حلول آنية لإصلاح أنظمة التقاعد و توسيع قاعدة المستفيدين منها.

- أما على مستوى تقليص نسبة الفقر و الهشاشة فقد تم تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية و النائية من خلال رصد غلاف مالي يقدر بمليار و نصف،بالإضافة إلى المقاربة الالتقائية و المندمجة للمشاريع والبرامج المستهدفة لهذا المجال.
- ومن أجل تحسين وضعية الولوج إلى الخدمات و التجهيزات الأساسية ودعم الأشخاص في وضعية هشاشة لإنشاء مشاريع مذرة للدخل جاء تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 17 مليار درهم عبر مساهمة الميزانية العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية و التعاون الدولي.
- ومن أجل تجاوز المرحلة الدقيقة التي تعرفها بلادنا فقد تم إعطاء دفعة أكبر للقطاعات الاجتماعية وخصصت لها ميزانية تقدربأكثرمن 70 مليارد رهم خاصة لدعم الخدمات الصحية بحيث رصدت الحكومة ما يناهز 12.37 مليارد رهم،و3 ملايير درهم لتعميم نظام المساعدة الطبية للفقراء والمعروف «بالرميد».

في ما يتعلق بقطاع الصحة فقد تم تخصيص 12.37 مليارد رهم برسم سنة 2013 وذلك من أجل تعزيزوتوسيع وتطويرالعرض الصحي في إطارالخريطة الصحية سعيا لتوازن الجهات و العالم القروي مع العالم الحضري وتمكين جميع فئات المجتمع خاصة المعوزة منها من الولوج للعلاج، وفي هذا الصدد فقد تمت برمجة ما يلي :

- إنشاء 30 مصلحة استعجالية للقرب و 8 مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية. و 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش.
- تعزيز توفيروتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى الخدمات الاستعجالية.

- استكمال أشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي لوجدة وانجاز الدراسات لبناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة.

- مواصلة أشغال بناء مراكز القرب لعلاج السرطان (ببني ملال وو رزازات وتطوان والراشيدية) ومراكز جهوية لعلاج السرطان (بالعيون ومكناس ووجدة وطنجة و وآسفي).

وبالرغم من المجهودات الجبارة التي تبذلها الحكومة في هذا القطاع الحيوي خاصة ما يتعلق بتعميم نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود والتي بلغ حتى أكتوبر 2012 : 1.2 مليون مستفيد من أصل 8.5 مليون من الساكنة المستهدفة وهي نتيجة نثمنها عاليا ، فأن بعض التحديات لازالت مطروحة و تتطلب مزيدا من الجهد و التقييم و التقويم و منها :

- الرفع من موارد هذا القطاع ليصل لنسبة 7 % بدل 5 % ومراجعة طرق تنفيذ الميزانية خاصة المتعلقة بالاستثمار التي لا تتجاوز 50 % .

- الموارد البشرية : تخصيص 2000 منصب مالي لا يمكن حتى من تعويض المحالين على التقاعد . بالإضافة إلى مشكل المردودية و التدبير الإداري .

- عودة بعض الأمراض خاصة مرض السل بنسب عالية و الارتفاع المتزايد للأمراض غير السارية

- تراجع مرودية بعض المديريات (الادوية و الصيدلة) وسوء تدبير بعضها الأخر (المركز الوطني للوقاية من الاشعة).

- تدبير تخفيض أسعار الأدوية .

- تعميم التغطية الصحية على اصحاب المهن الحرة الذين لا يستفيدون لا من التغطية الصحية الإجبارية و لا من نظام المساعدة الطبية .

أما بالنسبة لمجال توسيع العرض المدرسي فقد رصدت الحكومة ما يقدرب : 42.37 مليار درهم ، في الوقت الذي حظي التعليم العالي بمبلغ 9.66 مليار درهم لتوسيع الطاقة الاستيعابية للجامعات و الأحياء الجامعية والرفع من قيمة المنحة وعدد الطلبة الممنوحين، و في قطاع التشغيل تم رصد غلاف مالي مهم من أجل تفعيل البرامج الوطنية لدعم هذا القطاع،وخصصت الحكومة أكثر من 50 منصب شغل سنتي 2012 و2013 مقابل معدل 10آلاف في السنة بالنسبة للحكومات السابقة.

وفي هذا الصدد أكد مشروع قانون المالية لسنة 2013 على دعم تنافسية المقاولات والاستثمار وذلك من خلال تعزيز الاستثمارات العمومية و مواصلة سياسة المشاريع الكبرى للبنيات التحتية و تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية وذلك عبر تخصيص مبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 180.3 مليار درهم برسم 2013، كما استفادت المقاولات الوطنية من عدة تدابير تحفيزية لإنتاج الثروة والشغل، منها تخصيص 20في المائة من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الوطنية،وتفضيل هذه الأخيرة ولو كان عرضها أغلى ب 15 في المائة من المقاولات الأجنبية.

أما في مجال التكوين المهني في إطار العقود الخاصة بالتكوين فقد رصد لهذا المجال دعم يقدر ب : 400 مليون درهم، كما يعرف هذا القطاع تطورا نوعيا لتوفير يد عاملة مؤهلة لمواكبة التوجه الصناعي الذي تعرفه بعض المجالات الواعدة بالمغرب كصناعة السيارات والطائرات بكل من «طنجة» و«القنيطرة» و«الدار البيضاء» وغيرها، وكذا الصناعات الكيماوية والدوائية.

كما خصص مشروع قانون المالية 2013 لقطاع السكن ما يناهز 4 مليار درهم بما فيها الموارد المعبأة في إطار صندوق التضامن السكني و الاندماج الحضري.

ونظرا لقيمة الثروة الشبابية التي تتمتع بها بلادنا فإننا ننوه بالمجهودات الحكومية في هذا القطاع القائمة غلى الوحدة والانسجام في إطار سياسة عمومية شاملة ومندمجة ومطبوعة بطابع الاستقرار.

وفي هذا الإطار نريد أن ننوه بالورش الكبير والمهم المتعلق بالاستراتيجية المندمجة للشباب الذي أطلقته وزارة الشباب والرياضة و الذي بإمكانه تحقيق ثورة في مجال التعاطي مع قضايا الشباب وأن يكون بالفعل هو التنزيل العملي لتوجهات البرنامج الحكومي فيما يتعلق بالورش الأفقي وتجاوز النظرة القطاعية لهذه الفئة.

ونثمن كذلك المنهجية المعتمدة في إعداد الإستراتيجية المبنية على التشاور والتشارك من خلال الحوار الوطني الذي يتجاوز المركزية.

يعتبر من أهم البرامج الموجهة للشباب والطفولة والتي تلعب دورا مهما في تنمية المجتمع وفي هذا الإطار:

- نثمن استفادة أزيد من 220 ألف طفل من البرنامج الوطني للتخييم بالإضافة إلى البدء في تأهيل وإنشاء فضاءات الاصطياف .
- حماية الطفولة من التشرد والتشغيل خاصة الأطفال «في وضعية الشارع».
- وفيما يخص الجانب الرياضي فإننا في فريق العدالة والتنمية نثمن مجهودات

الحكومة بخصوص تعزيز إجراءات الحكامة داخل هذا القطاع الحيوي قصد الارتقاء به لمجابهة الانتظارات التي يعرفها، كما نثمن الاهتمام الذي أولته الحكومة لتوسيع وتقوية البنيات التحتية الرياضية، كما ندعو الحكومة في هذا الصدد إلى مزيد من الترشيد والتجديد في هذا المجال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، مزيد من الاهتمام والاستثمار في الرياضات الجماهيرية ورياضة النخبة على حد سواء، كل هذا من أجل تحقيق الإقلاع المنشود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب عبدالحليم علاوي
- القطاعات الإنتاجية –

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة النواب المحترمون،

أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2013 أهمية كبرى للقطاعات الإنتاجية بهدف تعزيز وتقوية وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال الرفع من ميزانية القطاعات بمعدل (السياحة 33 %، الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة 19%، الصناعة التقليدية 9 %، الفلاحة والصيد البحري 3 %)، وفي حصيلة لميزانية 2012 نسجل كمعطى إيجابي ارتفاع نسبة الالتزامات والأداءآت في هذه القطاعات بمعدل (السياحة 99 %، الفلاحة نسبة الالتزام 98 % الأداء 63 %)، كما أنه ورغم إكراهات الظرفية الاقتصادية العالمية والإقليمية فقد حققت القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة، الصناعة التقليدية) نسب مهمة في النمو على مستوى الإنتاج والعائدات، في مقابل ذلك حافظ القطاع السياحي على توازن نشاطه.

وكمؤشر على نمو القطاعات الإنتاجية وجاذبية الاقتصاد الوطني نثمن حصول المغرب ضمن التصنيف العالمي على جائزة «وجهة ترحيل الخدمات» من طرف الرابطة الأوروبية 2012، كما يعد من الدول القلائل التي سجلت ارتفاعا في نسبة جلب مشاريع الاستثمارات الخارجية المباشرة 14 مليار درهم إلى حدود أكتوبر 2012.

في المقابل وبناءا على مختلف الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة ندعو الحكومة إلى التعجيل بتنزيل رؤية اقتصادية وطنية مندمجة باعتماد التدقيق والتقييم والتناسق والانسجام والالتقائية وعلى تسريع وثيرة إنجازها في إطار التكامل بين البعد الوطني والمخططات الجهوية، ونعتقد أن اعتماد بلادنا مقاربة مندمجة للجودة من شأنها أن تحافظ على الإنجازات وتطورها.

القطاع الفلاحي :

فيما يخص القطاع الفلاحي، فإننا نسجل أن الفلاحة المغربية حققت مكتسبات مهمة في ظل مخطط المغرب الأخضر حيث ارتفعت ميزانية القطاع، وتقدمت وثيرة تنزيل البرامج والمشاريع. كما يشكل فرصة مهمة للتطور والنمو من خلال دينامية السوق الوطنية وخارجية دينامكية واتفاقيات التبادل الحر، إلا أنه وبعد مرور 4 سنوات من عمر المخطط نعتقد أنه لابد من تقييمه وتقويمه انسجاما مع البرنامج

الحكومي ومن أجل الوقوف على مدى نجاعة ومناعة الفلاحة المغربية أمام التقلبات المناخية والأسواق العالمية، وكذا قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي كخيار استراتيجي وعلى ضرورة إدماج الفلاح الصغير في التنمية الفلاحية وضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

كما نؤكد أيضا أن المقاربة التنموية للعالم القروي تتم عبر خطة ورؤية مندمجة ومقاربة شاملة تجمع بين الفلاحة والتنمية القروية، وهو ما أكدت عليه الحكومة وجسدته من خلال رفع الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بـ 2 مليار درهم.

كما ندعو الحكومة إلى فتح النقاش حول الإعفاء الضريبي للقطاع الفلاحي بما يضمن العدالة الجبائية واستمرار استفادة الفلاحين الصغار من هذا الإعفاء.

الصيد البحري :

إن أكبر تحدي للقرن الحالي هو توفير الأمن الغذائي ونعتبر أن قطاع الصيد البحري مدخل أساسي لتحقيق هذا الهدف نظرا لتوفر بلادنا على شواطئ واسعة وثروة سمكية مهمة. وهي ملك للمغاربة جميعا وليست حكرا على جهة معينة لذا وجب العمل على جعلها في متناول المواطن البسيط للرفع من نسبة الاستهلاك الوطني.

كما نثمن ما جاء من ركائز لمخطط هاليوتس القائم على الاستمرارية وحسن الأداء والشفافية، وعليه نطالب الحكومة بالعمل على إخراج مدونة الصيد البحري وتعزيز حكامة القطاع وتطوير البحث العلمي وتفعيل مراقبة الصيد غير القانوني وغير المصرح به الذي بلغ 50% تقريبا، والإسراع بالإعلان عن لائحة الرخص في الصيد بأعالي البحار.

الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

نثمن ما ورد من توجهات في مشروع قانون المالية لسنة 2013 من إعادة الاعتبار للقطاع الصناعي مع التأكيد على أهمية ارتفاع مؤشرات القطاع (ارتفاع معدل نمو الإنتاج 17 %) ونؤكد على أهمية المقاربة الثلاثية للوزارة القائمة على التثمين والتنويع والتكوين، و ضرورة تسريع وثيرة تنزيل الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي وعلى أهمية تنويع المجالات الصناعية خاصة الصناعة الكيماوية والشبه كيماوية والصيدلية، كما نثمن توجه الحكومة في مجال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95 % من المقاولات المغربية.

ومن أجل تعزيز التجارة الخارجية وتقليص عجز الميزان التجاري نؤكد على تقوية العرض التصديري والوقوف على نتائج اتفاقيات التبادل الحر من أجل تقييم الحصيلة والاستفادة من الفرص التي تتيحها ومعالجة آثارها السلبية وذلك من خلال تأهيل المقاولة المغربية وتقوية تنافسيتها.

و فيما يخص **التجارة الداخلية** نؤكد على أهمية تنزيل وإدماج التجارة المتجولة وغير المهيكلة وأسواق الجملة ضمن برنامج رواج، وفي **مجال التكنولوجيات الحديثة** نسجل أهمية تنزيل المشروع الرقمي والإدارة الإلكترونية لدعم قدرة بلادنا على المنافسة والجاذبية الاستثمارية.

السياحة :

يعد القطاع السياحي قطاعا أفقيا نظرا لارتباطه بعدة قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، الثقافة...) ونثمن استمرار حفاظ المغرب على تموقعه المعتبر في الخريطة السياحية رغم ظروف الأزمة الدولية، لكننا نطالب بمجهودات أكبر من أجل تنويع الأسواق والوجهات السياحية والعرض السياحي (65 % الأسواق التقليدية) (47 % من السياح مغاربة العالم).

ونؤكد على إعطاء الأهمية للسياحة الثقافية والبيئية والقروية والسياحة المسؤولة من أجل دعم استدامة القطاع وعلى تعزيز السياحة الداخلية من خلال منتوج سياحي يراعي خصوصية الأسر المغربية وقدرتها المالية.

ونؤكد على كون النقل الجوي يشكل تحد أمام ترويج المنتوج السياحي الوطني مما يتطلب مقاربة تشاركية مع هذا القطاع.

الصناعة التقليدية :

إن الصناعة التقليدية قطاع اجتماعي وإنتاجي له تاريخ و خصوصيات، والصانع التقليدي يعاني معاناة حقيقية لابد من الوقوف بجانبه ومؤازرته والعمل على تجاوز الإشكالات المرتبطة بالقطاع (التمويل، التكوين، التسويق، المواد الأولية، فضاء الممارسة والعرض، كما تعاني الصناعة التقليدية من انقراض بعض الحرف، ومن تحديات التسويق والتصدير (10 % من صادرات القطاع في القطاع السياحي فقط).

وفي الأخير نؤكد على أهمية التسريع بإخراج قانون الحرف والمهن وعلى تفعيل المخططات الجهوية للقطاع وتحقيق الالتقائية مع المخططات الجهوية لقطاع السياحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائب حسن الحارس
- البنيات الأساسية و الطاقة و المعادن -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أتقدم بين أيديكم، عن فريق العدالة والتنمية بهذه المداخلة حول مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارة التجهيز والنقل، وبهذه المناسبة نتقدم بجزيل الشكر لكل من السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة والسيد وزير التجهيز والنقل والسيد المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر ولكل الأطر والموظفين العاملين بهذه القطاعات. كذلك نتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي وموظفات مجلس النواب على تفانيهم في إنجاح أعمالنا.

نناقش اليوم مشروع قانون المالية برسم سنة 2013 الذي يأتي في ظروف اقتصادية دولية ووطنية متميزة ويأتي ذلك في خضم مجموعة من الانتظارات لتنزيل البرنامج الحكومي.

نناقش اليوم هذا المشروع ونحن نعيش في مشهد سياسي لم يعرف حركية مثل التي عاشها خلال هذه السنة بدءا من تشكيل الحكومة وما تلاها من جدل حول فعاليتها ومرورا بالانتخابات الجزئية التي أكدت الثقة الشعبية في حزب العدالة والتنمية وفي الحكومة التي يترأسها ووصولا إلى مشروع قانون المالية برسم سنة 2013.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

لقد تتبعنا من خلال العروض المقدمة أثناء جلسات المناقشة للقطاعات السابق ذكرها، أن هناك رغبة أكيدة لتنزيل مضامين دستور فاتح يوليوز 2011 من تطبيق لآليات الحكامة والشفافية والعدالة المجالية بكل مسؤولية، كذلك تنزيل مضامين البرنامج الحكومي، وتأكدنا بأن سنة 2013 ستكون سنة الأوراش والعمل بعد تجاوز هذه السنة التي كانت سنة استثنائية بكل امتياز.

ففي قطاع الطاقة والمعادن والبيئة ثمنا إنجاز القطاع خاصة:

- تطور مؤشرات قطاع الطاقة والمعادن.
- التطور الكبير لأسعار الفلزات الحديدية والمعادن النفيسة بالنسبة للظرفية المعدنية.
- تشغيل الخزانات الخاصة بتخزين المواد النفطية السائلة بميناء طنجة المتوسطي، وخزانات وقود الطائرات بمطار مراكش المنارة، وكذلك مشروع إنجاز ثالث خزان جوفي لغاز البوتان بالمحمدية.
- فيما يخص الغاز الطبيعي فإن تنمية استعماله تعد خيارا استراتيجيا واقتصاديا مهما وذلك بهدف تنويع أشطال ومصادر الطاقة والحفاظ على البيئة وجلب الاستثمارات الخاصة.
- إن مشروع القانون الغازي سيمكن من تنظيم القطاع الغازي فيما يخص أنشطة النقل والتوزيع والتخزين والتسويق.
- فيما يخص التنقيب عن البترول لابد من بذل مجهودات في أشغال حفر الآبار ورفع حجم الاستثمارات.
- أما عن الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتقنيات النووية فإننا نثمن الاستراتيجية الطاقية الوطنية.
- فيما يخص القطاع المعدني لابد من تحسين مؤشرات القطاع المعدني وتعزيز مكانة المغرب في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته مع دعم البحث والتنمية المعدنية.
- فيما يخص قطاع الماء لابد من تثمين مضامين البرنامج الحكومي في القطاع ومواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء.
- فيما يخص البيئة فلابد من مواصلة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة والبرنامج الوطني لتدبير النفايات الخطرة والبرنامج الوطني لمكافحة تلوث الهواء مع الاهتمام بالمراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة مع تفعيل آليات التحفيز الاقتصادي خاصة صندوق مكافحة التلوث الصناعي(FODEP) والصندوق الوطني للبيئة (FNE).

فيما يخص قطاع النقل والتجهيز، يبقى حدث نشر لوائح المستفيدين من مأذونيات النقل الطرقي ولوائح المستفيدين من رخص المقالع متميزا في سياق مرحلة سياسية متميزة في مسار تحقيق شعار الشعب يريد إصلاح الفساد الذي بحت به حناجر من خرجوا للشارع في 20 فبراير 2011 وما بعده، بالإضافة إلى أن هذا الحدث مكن المغاربة بصفة رسمية من معرفة الذين يستفيدون من خيرات البلاد الطبيعية ومن اقتصاد الريع...

إن المغرب راكم مكتسبات وحقق إنجازات هامة فيما يتعلق بتطوير قطاع النقل واللوجيستيك ونظرا للدور الكبير الذي يضطلع به هذا القطاع في تطوير وتنافسية المقاولات والصناعة الوطنية والأنشطة التجارية كذلك باعتبار النقل واللوجيستيك المحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية فلابد من إصلاحهما لمواجهة التحديات ومواكبة حاجيات المقاولات والاقتصاد الوطني...

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

إننا في فريق العدالة والتنمية:

- نثمن كل المجهودات التي بذلت في هذا القطاع وكل القرارات التي اتخذت من أجل تعزيز التنافسية والتنمية العادلة والمستديمة وتحقيق الشفافية والحكامة الجيدة والفعالية والرفع من جودة وسلامة خدمات النقل.
- كما أننا نؤكد على ضرورة العمل على إرساء سياسة طرقية ناجحة واعتماد مقاربة شمولية وتشاركية.
- مراجعة منظومة النقل الطرقي من الناحية القانونية والتنظيمية والتقنية
- بلورة سياسة فاعلة لمعالجة ظاهرة حوادث السير وتحسين السلامة الطرقية.
- العمل على توطيد دخول القطاع السككي المغربي عصر السرعة الفائقة بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الشبكة السككسة الحالية وتأهيل محطات القطارات وتحسين مستوى الخدمات وإنشاء محطات للخدمات اللوجيستيكية السككية.
- مواصلة الإصلاح المؤسساتي لقطاع الموانئ والنقل البحري والعمل على إرجاع المكانة البحرية للمغرب.

♦ تطوير بنيات النقل الجوي مع إنجاز برنامج إصلاح المكتب الوطني للمطارات وإعادة تأهيل شركة الخطوط الملكية المغربية.

♦ إعداد مشروع قانون جديد لاستغلال المقالع.

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

فيما يخص المياه والغابات ومحاربة التصحر وباعتبار المجالات الغابوية، الواقي الطبيعي من التصحر والحاضن الرئيسي للثروات الطبيعية والتنوع البيولوجي، فلابد من الحفاظ عليها، وذلك بمضاعفة الجهود في إطار التزامات المغرب بالاتفاقيات الدولية وفقا لمبادئ الدستور.

فالارتباط الوثيق بين المستوى المعيشي للساكنة القروية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يهدد بتدهور الموارد وتفاقم الفقر.

وفي الأخير يبقى تأمين الملك الغابوي ضمان ديمومة وظائف المجالات الغابوية في إطار القانون والذي يضمن حق الانتفاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مداخلة

النائبة سعاد الحجراوي بولعيش
- التعليم والثقافة والإتصال -

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2013،في ظل ظرفية اقتصادية صعبة على المستويين الوطني والدولي،حيث انه من المتوقع أن يزداد الاقتصاد العالمي تراجعا وانكماشا. مما ينذر بوقوع أزمة اقتصادية، بدأت بوادرها تتشكل في منطقة «اليورو» خاصة، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، ومرد ذلك لأسباب يمكن إجمالها في أزمة المديونية، ارتفاع أسعار المواد الطاقية والأولية والظروف السياسية التي تمر منها بعض الأقطار.إلا انه مع ذلك لا زال الوضع ببلادنا متحكم فيه،رغم التأثيرات السلبية على المالية العمومية، وخصوصا في السنة الأخيرة اي 2012 .ذلك ان مستويات النمو لا زالت تسجل أرقاما معقولة رغم الظروف العالمية والإقليمية المعروفة. وارتباطا بكل ما سبق وعطفا على ما جاء في البرنامج الحكومي الذي اعطى أولوية كبرى للتعليم بشقيه، سواء قطاع التربية الوطنية أو التعليم العالي،باعتباره استثمارا في العنصر البشري الذي هو أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية.وانطلاقا من كون المرتكزات المرجعية للدستور الجديد، تنص على تعدد وتنوع مقومات الهوية الوطنية، وتفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي الذي يعتبر النهوض بالثقافة والإعلام وتقوية انخراطهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها دعامة لتعزيز الهوية الوطنية واستثمار جميع مكونات وروافد الثقافة المغربية، فإننا مدعوون إلى الانخراط بفعالية في تنزيل هذه الأوراش الهامة، والتي من شأنها تحقيق التوجهات العامة للبرنامج الحكومي في القطاعات المذكورة . على هذا الأساس فإننا نسجل باعتزاز الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الباب. ومساهمة منا في إثراء النقاش، أتقدم امامكم باسم فريق العدالة والتنمية بمقترحاتنا، إيمانا منا بأهمية المشاركة الفاعلة في هذه المناقشة،والتي من شانها ان تشكل إضافة إلى مقترحات باقي الفرق البرلمانية، إضافة نوعية ترقى بهذا المشروع الجاد والطموح الى المستوى المنشود.

بالنسبة لوزارة التربية الوطنية :

نسجل بارتياح القرار الجريء لوزير التربية الوطنية،القاضي بتفعيل القانون المنظم لتدريس أساتذة التعليم العمومي بالقطاع الخاص(القانون00.06 وخصوصا المادة 13 و 14)،واقتراح تكوين حاملي الشهادات للتدريس بهذا الاخير.مما سيساهم في

توفير مناصب الشغل لحاملي الشواهد والمعطلين،وتفرغ الأساتذة لتطوير مردودية وجودة الفعل التعليمي، في أفق تحقيق الحكامة المطلوبة في هذا القطاع الحيوي الهام.

تخصيص الحكومة ما يناهز 42.37 مليار درهم لمواصلة توسيع العرض المدرسي عبر مجموعة من الأوراش الكبرى، من قبيل :

- ♦ تسريع بناء 569 مؤسسة مدرسية؛
- ♦ بناء 80 إعدادية متوفرة على داخليات؛
- ♦ بناء 60 ثانوية و 30 داخلية؛
- ♦ إنجاز 50 مدرسة جماعاتية جديدة.

انطلاق الشطر الأول من البرنامج الوطني الخاص بتعويض البنايات المدرسية الجاهزة، والذي يضم 25 مؤسسة تعليمية. وإننا وإذ نثمن هذه المجهودات نسجل بعض الملاحظات :

ـ ان تفعيل و أجرأة القانون المنظم لتدريس أساتذة التعليم العمومي بالقطاع الخاص، يستلزم وضع آليات المواكبة والتتبع لضمان تنفيذه.

ـ بعد هذه الخطوات الرامية إلى توسيع العرض المدرسي، فإننا مطالبون بتنفيذ الميزانيات المرصودة،لتفادي تكرار الفشل الذي واجه الشطر المتعلق بالجانب المادي من المخطط الاستعجالي، وتحقيق الجودة المطلوبة بالمدرسة العمومية، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية.

ـ الحاجة الى اعتماد مقاربة تشاركية مع القطاع الخاص، ووضع برنامج يهدف إلى تقوية هذا القطاع، وتحسين وضعية العاملين به وحماية حقوقهم، لتشجعهم على الانخراط بإيجابية في القطاع و تطويره.

ـ ضرورة حسن تدبير الزمن المدرسي و رفع القدرات البيداغوجية لرجال ونساء التعليم.

ـ تقويم مشروع مدرسة النجاح، وإعادة النظر في نظام الامتحانات للانتقال من النجاح الممنوح الى النجاح المستحق.

ـ تتبع ومراقبة سير الدروس لضمان اتمام البرامج والمقررات،ومدى تنفيذ المقاربات البيداجية المقررة، في أفق تحقيق جودة الفعل التعليمي التعلمي.

في مجال التعليم العالي :

نسجل في هذا المجال إصرار الحكومة على التصدي للاختلالات التي يشكو منها هذا القطاع ويمكن إجمالها في :

الإختلالات التدبيرية التي تشهدها العديد من المؤسسات الجامعية : جامعات، كليات، معاهد، أحياء جامعية...الخ.

إختلالات العرض التربوي، وعدم مواكبته للتطورات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وحاجيات سوق الشغل. مما يعيق توفير فرص العمل، وتحقيق الملاءمة التي يتطلبها التطور المستمر على مستوى آليات وطرق الانتاج .

استمرار العديد من السلوكيات السلبية، التي تؤثر في جودة المنظومة من زبونية ومحسوبية وهدر.....إلخ.

البطء الشديد في إعادة توجيه البحث العلمي وهيكلته، رغم وفرة النصوص التشريعية وتواترها. مما يتطلب إعادة التفكير في منظومة البحث العلمي الذي يعد من المشاريع الطويلة الأمد، وتوجيهه للانكباب على معالجة المشاكل و القضايا التي يطرحها الواقع المغربي.

تأثير إشكالية الاكتظاظ على مضمون وجودة العرض التربوي، رغم ان المسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين في هذا الميدان.

رغم هذه السلبيات التي تراكمت عبر عقود من الزمن، فإننا نسجل ما يلي :

الزيادة في ميزانية 2013 المخصصة للتعليم العالي بنسبة 9.75 % مقارنة مع ميزانية 2012.

الزيادة في الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وذلك بهدف هيكلته وتوجيهه لخدمة الأهداف العلمية والتنموية المنشودة.

تحقيق المطلب القاضي بالزيادة في المنح المخصصة للطلبة، والتي استمرت لعقود دون أدنى زيادة تذكر، سواء من حيث عدد المستفيدين أو من حيث القيمة. وذلك على الشكل التالي : سلك الإجازة 200 درهم شهريا و الماستر والدكتوراه 300 درهم شهريا.

تنفيذ بنود اتفاق 26 ابريل 2011 بالنسبة للأساتذة الباحثين، وتسوية وضعيتهم الإدارية و ذلك التزاما بالتعهدات الحكومية السابقة.

هذا من الناحية المالية، أما من حيث تحسين العرض التربوي، فإننا نشيد بالمشاريع والإجراءات التي تعتزم الوزارة تنفيذها خلال السنة المالية الحالية ومنها :

- برمجة توسيع وإعادة تأهيل البنية التحتية القائمة، وذلك ببناء 6 جامعات جديدة لعل من أهمها (بناء كلية الشريعة بمدينة السمارة، الحاضرة العلمية لأقاليمنا الجنوبية العزيزة و24 مدرجا). مما سيمكن من إضافة حوالي 16 ألف مقعد بيداغوجي جديد.

- تقدير الجهود التي بذلت لمواجهة معضلة الاكتظاظ، بتسخير كل الإمكانات المتاحة لدى الوزارة والقطاعات الحكومية الأخرى الشريكة، وذلك بالحرص على تخصيص مناصب مالية جديدة، وفق ما تسمح به الميزانية المرصودة. علما أن أسباب الاكتظاظ ترجع إلى تراكمات سابقة وليس الى الحكومة الحالية..

- التعامل بالحزم اللازم مع ظاهرة العنف الطلابي،واتخاذ الإجراءات التأديبية في حق المتسببين فيه،واعتماد مقاربة شمولية،تضع ضمن أولوياتها تشخيص أسبابها وسبل الوقاية منها.

إضافة إلى ما سبق فإننا نقترح :

إضافة تكوينات رائدة « pilote» مدروسة بعناية،تستجيب للحاجيات الوطنية في كافة المجالات،وتتسم بالالتقائية مع السياسات القطاعية الأخرى،والتفكير في آليات اضافية بديلة لتمويل هذه التكوينات.

اعتماد «**مرجع وطني**» للتخصصات ينبني على قواعد علمية في التصنيف،وذلك لتسهيل عملية التوصيف مع القابلية للتطوير، لمواكبة التقدم المتسارع للعلوم والتقنيات.

القطاع الثقافي :

نثمن في حزب العدالة والتنمية روح التواصل والنقاش، مع الهيآت والنقابات الممثلة لقطاع الثقافة والفن ببلادنا.و نساند كل الاجراءات والتدابير الشجاعة والجريئة التي تقوم بها الوزارة الوصية، لإصلاح هذا القطاع الواعد.وخاصة في مجال الكتاب والمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية... وغيرها.

نثمن أيضا الاستجابتة الحماسية لمطالب المهنيين،من أجل اصلاح منظومة الدعم المسرحي وجعلها أكثر شفافية ووضوح، من حيث تكافؤ الفرص بين الفرق والمجموعات الفنية وشركات الإنتاج، وخلق آلية ناجعة لتتبع أثر الدعم ونتائجه.

نسجل كذلك بارتياح كبير، المبادرة الإيجابية المتخذة، لحل كافة الإشكالات المهنية

للفانين المغاربة والاهتمام بهم من حيث : (تقنين ظروف العمل، اعتماد البطائق المهنية «بطاقة الفنان» إلى غير ذلك من الإجراءات...) وذلك من أجل تنظيم العمل الفني وحمايته من الفوضى والعشوائية والزبونية، طبقا لمقتضيات الدستور التي تلزم بالاعتناء بالإبداع والمبدعين، كما أكدت على ذلك الرسالة السامية لصاحب الجلالة في المناظرة الوطنية الاخيرة للسينما. حيث أشارت بوضوح إلى ضرورة الاعتناء بالفنان المغربي وحماية كرامته المادية والمعنوية.

ورغبة في تطوير هذا القطاع، ليقوم بدوره كاملا في تحقيق الإشعاع الحضاري والثقافي لبلادنا فإننا نقترح ما يلي :

- إحداث توازن بين المجالات الكبرى التي تشرف عليها الوزارة (المعرفة، الفن، الآثار) وذلك بإعطاء الاولوية الكبرى للمجال المعرفي، سواء من حيث التمويل أو التنظيم (الكتاب، النشر، المعارض، المكتبات).

- البحث عن الاليات والميكانيزمات الكفيلة بإعادة الاعتبار للكتاب والتشجيع على القراءة، واستحضار حاجيات الطفل في هذا المجال.

- التفكير في إخراج قطاع الآثار من دائرة مسؤولية الوزارة، وذلك نظرا لما يتطلبه من مجهودات خاصة وإمكانات مالية ضخمة : كثرة الآثار وتدهور حالتها، وشساعة المجالات التي تغطيها (أسوار، قصور، قلاع، مباني عتيقة). مما يرهق ميزانية الوزارة الوصية، ويحول دون قيامها بالدور الأساسي، ألا وهو تنمية المعرفة وإشعاعها.

- ضرورة هيكلة قطاع الآثار في هيئة مستقلة تماما (مندوبية سامية أو وكالة وطنية أو مكتب وطني أو...) والبحث عن الموارد الكافية لتنظيمه والاعتناء به، باعتباره إرثا حضاريا مشتركا للجميع، يجب المحافظة عليه وصيانته بشكل مستمر (كاليونسكو، الأيسيسكو، الاتحاد الأوروبي، المتاحف العالمية، الخواص، المنظمات الدولية...) بدعم من وزارات : السياحة والأوقاف والتعليم وغيرها من القطاعات والهيئات.

- وضع رؤية جديدة لتنمية مواردها الذاتية بطرق إبداعية ومستمرة، تستجيب لحاجيات القطاع.

- استئناف مشروع النشر للمجموعات الكاملة للأدباء (شعر، قصة، مسرح...) وتوسيعه ليشمل مجالات أخرى غير الادب، مع استدراك الإقصاء الذي طال بعض الأسماء لأسباب إيديولوجية وسياسية لاتخفى على أحد.

إرجاع مبدأ المجانية في الحصول على محلات عرض المنشورات للجمعيات الثقافية وصغار الناشرين والمجلات والصحف المتعثرة، والذي كان معمولا به في الثمانينيات

وذلك لتشجيع هذه الجهات الثقافية، ذات الامكانات المحدودة على إعادة الظهور والتواصل، خلال المعرض الدولي للكتاب.

العمل على نشر المعايير المعتمدة لتوزيع الدعم على الفرق المسرحية والجمعيات الثقافية،و محاضر لجان التحكيم فيما يتصل بجائزة الكتاب ,ودعم النشر في المواقع الالكترونية للمستفيدين من الدعم الثقافي والفني.

ترشيد الدعم المقدم للمهرجانات الفنية، ووضع مسافة واضحة مع الجميع في أفق توجيهه إلى المؤسسات القارة للتنشيط الثقافي الجاد والهادف.

التنسيق مع وزارة الاتصال وتقديم الدعم العلمي لها، في مجال إنتاج برامج وأفلام وثائقية تعرف بتاريخ المغرب وقضاياه (وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية) وإشكالاته الكبرى (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...)

قطاع الاتصال :

في البداية نسجل المجهودات المتميزة التي بذلت على مستوى تنفيذ ميزانية التسيير برسم سنة 2012، في شقها الخاص بالمعدات والنفقات المختلفة، والذي حدد في 204.3 مليون درهم من أصل 328 مليون درهم أي بنسبة 62.29 % الى حدود نهاية شهر أكتوبر 2012. وعلى مستوى الحساب الخصوصي المعروف «بصندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني»، بنسبة تنفيذ وصلت 67 % من قيمة المبلغ الاجمالي المرصود لهذا الحساب، والمحدد في 370 مليون درهم. كما أن نسبة التنفيذ لميزانية الاستثمار الى حدود التاريخ المذكور، قد تمت بنسبة 100 % بخصوص امدادات التجهيز لفائدة المؤسسات التابعة للوزارة، ونخص بالذكر ميزانية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، التي تمثل 82 % من ميزانية الاستثمار الإجمالية والمحددة في 975.63 مليون درهم.

ارتباطا بالمجال الأخير، وعلى غرار التوجه العام للحكومة الهادف الى الحفاظ على استقرار قيمة الميزانية السنوية المخصصة للاستثمار، وخفض تلك المتعلقة بالتسيير -إلا ما ارتبط بتوظيفات جديدة، أو تحسين الوضع المادي للموارد البشرية بناء على الترقيات -، فقد انخفض الانفاق على مستوى ميزانية التسيير في شقها الخاص بالمعدات والنفقات المختلفة.

إلا أن الإشكال المطروح،هو إلى أي حد تمت عملية التنفيذ المذكورة بشكل سليم، في ظل ضعف الشفافية، واستمرار الاختلالات التي وثق بعضها رسميا من طرف المجلس الأعلى للحسابات؟ وكمثال على ذلك، ما سجل على مستوى العلاقة بين

شركة صورياد القناة الثانية والوكيل الإشهاري 3Regie. حيث تمت الإشارة إلى الغموض الذي اكتنف التعاقد بينهما، اعتمادا على غياب دفتر تحملات واضح يبين الأهداف المسطرة والوسائل الواجب توفيرها !

على مستوى الأهداف، نسجل بارتياح الطموح المتميز الذي يحمله مشروع ميزانية وزارة الاتصال برسم سنة 2013، لاستهدافه الارتقاء بالمشهد السمعي البصري ـ تحسين الحكامة، مضاعفة الجودة، تقوية تنافسية وتكامل العرض السمعي البصري العمومي، الاستجابة لإنتظارات المشاهد....ـ إلا أننا في حزب العدالة والتنمية نؤكد على أن الطموح والاستهداف سيظلان بدون معنى، إذا لم يواكب ذلك تنزيل فعلي على أرض الواقع، وقياس الأثر والوقع على المشاهد المغربي، الذي ظل ولا يزال ينتظر تغييرا جوهريا خلال شهر رمضان شهر العبادة والغفران، وغيره من المناسبات والاوقات، لوضع حد لحالة الانفصام والغربة التي عاشها داخل وطنه، بفعل البرامج التي تعرض عليه، والتي تفتقد الى الأصالة والإبداع الفكري القادر على بناء الإنسان، باعتباره محور القوانين كلها.

وحتى لا تظل ـ هذه البرامج ـ عبارة عن مقاطع وأجزاء متناثرة، لا يكاد يربطها رابط من شأنه أن يحقق الغايات والأهداف المنشودة، والتي من أجلها رصدت نسبة مهمة من الضرائب التي يؤديها المغاربة، لا بد من ربط الجسور مع كل من وزارة الثقافة ووزارتي التعليم العالي والتربية الوطنية... ومع المؤلفين والروائيين والقصصيين والمخرجين، لبناء برامج تنسجم وطموح الإنسان المغربي باعتباره المنتج والمستهلك ! مما سيعزز الدورة الاقتصادية بهذا القطاع، ويقلص من الرجوع الى التعريب والد بلجة لإنتاجات بعيدة عن بيئة الانسان المغربي. كما أن استغلال المناسبات الدينية والوطنية، بل و كل الزمن المتوفر يوفر فرصا سانحة للقيام بعمليات الحسيس والتوعية، وبغرس قيم المواطنة، ناهيك عن التذكير بتاريخ وحضارة الدولة المغربية وأمجادها في علاقة بالمحيط الافريقي والعربي والإسلامي، وببطولات رجالاتها. وذلك في أفق النهوض بوعي وثقافة العنصر البشري، الذي يشكل ضعفه أحد المعيقات الرئيسية للإقلاع، وأكبر مقاومة تواجه التنزيل السليم لأي مخطط أو مشروع اصلاحي.

على مستوى دفاتر التحملات، لقد لوحظت ديناميكية جديدة لدى الوزارة الوصية على القطاع السمعي البصري، تجسدت من خلال اطلاق أوراش مهمة، تعبر في مجملها عن العزم على إرساء منظومة اعلامية منفتحة، تعزز التنوع في اطار الوحدة الوطنية ومقوماتها، وتسعى الى تحقيق مصالحة المشاهد المغربي مع اعلامه العمومي، وإلى ارساء مبدأ الحكامة الجيدة والشفافية، ولعل ابرز هذه الأوراش هو

اعداد وإخراج دفاتر التحملات الخاصة بالقطاع السمعي البصري الى حيز الوجود، ونشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 اكتوبر 2012، مع ما واكب ذلك من نقاش وإشراك موسع ـ **مباشر أو عبر مذكرات** ـ للفاعلين المهنيين وللمجتمع المدني اعدادا وتقييما. ورش متميز يحسب للحكومة الجريئة، التي انبثقت من صناديق الاقتراع وشكلتها احزاب وطنية أساسية وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية.

على مستوى مستجدات دفاتر التحملات، نثمن عاليا في حزب العدالة والتنمية المستجدات التي حملتها هذه الدفاتر، ونخص منها :

ـ تحويل القناة الرابعة الى قناة ثقافية بشراكة مع القطاعات ذات الصلة؛

ـ تقوية الخط التحريري للقناة المغربية، من اجل تقوية برامجها تجاه المغاربة المقيمين بالخارج،وخدمة اشعاع المغرب خارج الوطن؛

ـ احداث قنوات جديدة تترجم روح الدستور، وتستجيب لحاجيات مجتمعية؛ ـ الاستعداد لتحويل الاذاعات الجهوية الى إذاعات تتماشى والتقسيم الجهوي المرتقب، في انسجام مع محيطها الثقافي والاجتماعي؛

ـ العمل على احداث مجلس الحكامة، ولجنة انتقاء البرامج ولجنة الاخلاقيات. مما من شأنه أن يعالج البرامج المخلة بالمروءة، ويمكن من رفع نسبة المشاهدة؛

ـ وضع آليات لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص، وتحفيز الابداع؛

ـ وضع تصور شامل للإنتقال الى البث الرقمي في أفق 2015؛

ـ تحديث الاطار القانوني المنظم لقطاع الصحافة، المكتوبة بنوعيها الورقي والالكتروني وصحافة الوكالة، ودعمها في اطارعقد برنامج جديد، مستفيدين في ذلك من سلبيات العقد السابق...

وفي نفس السياق، نثمن في حزب العدالة والتنمية المناظرة الوطنية حول السينما، والتي واكبت الرسالة الملكية في اطار الرعاية السامية لقطاع السينما، والتي أكدت مرة أخرى موقف الوزارة الوصية الداعم لتطوير الفن السابع، في ظل المقومات الوطنية. كما ان اعداد دفاتر تحملات خاص بدعم رقمنة وإنشاء وتحديث القاعات السينمائية والمصادقة عليه، من شأنه أن يعطي دفعة قوية في اتجاه النهوض بالقطاع ودعم الانتاج السينمائي الوطني ورفع جودته وترويجه.

السيد الرئيس :

إن ما ينتظره المغاربة من تنزيل دفاتر التحملات المصادق عليها وغيرها،هو وضع حد لكل أشكال الركاكة والريع والفساد، التي نخرت جسم القطاع السمعي البصري،فأفقدته الحكامة والجودة المنشودة.

ولا بد هنا من الاشارة الى ان نجاح تنزيل دفاتر التحملات وتفعيل مضامينها، مسؤولية الجميع،من عاملين في القطاع ومتعاقدين وأحزاب سياسية ومجتمع مدني،تحت الرعاية الحكومية والوزارة الوصية، عبر ارساء الحكامة المطلوبة في تدبير الصفقات وإسناد المسؤوليات المركزية،في اطار من الشفافية والاستحقاق، واعتماد نفس النهج على مستوى ترقيات الاطر والموظفين... لخلق نوع من التنافس الشريف، في أفق انطلاق الابداع و النهوض بالقطاع السمعي البصري وتأهيله.

السيد الرئيس :

- ✓ نريد لهذه المحطة أن تكون سنة لتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات،
- ✓ نريدها سنة الاستقرار والسلم الاجتماعي،
- ✓ نريد ها فرصة لإعادة الثقة في العمل السياسي الجاد،
- ✓ نريدها محطة للقطيعة مع سياسة التحكم و نفوذ المتحكمين،
- ✓ نريدها محطة يكون فيها الدستور هو الفيصل في كل القرارات والمبادرات.

إننا متأكدون بأن المستقبل سيكون أفضل، شريطة محاربة كل أشكال الريع والحيف والتحكم والفساد، وشريطة سيادة الشفافية والعدل والمساواة. وذلك أدعى الى زوال الاحتقان وسيادة الاستقرار وهما من مستلزمات تعزيز تماسك الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملاحق

ملحق 1

جرد لأهم التعديلات
التي صادق عليها مجلس النواب
بخصوص بعض مواد مشروع قانون
المالية برسم سنة 2013

التدابيرا لجمركية

موضوع التعديل	القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال
محتوى التعديل	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تخفيض الأجل الذي تراقب فيه الإدارة العناصر المتعلقة بشروط التصفية المصرح بها من قبل المتعهد وإن اقتضى الحال استشارة القطاع المكلف بالمورد، من ثلاثة اشهر الى شهرين الموالية لتاريخ تسجيل التصريح المتعلق بالتصدير، المودع على إثر القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال المقصود.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الإجراء	بعد انصرام اجل الشهرين، تعتبر العناصر المصرح بها من قبل المتعهد مقبولة.

موضوع التعديل	تصنيف المخالفات الجمركية
محتوى التعديل	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تخفيض الغرامة من 5 الى 3 مرات مجموع قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها ووسائل النقل والبضائع المستعملة لإخفاء الغش. و يهدف هذا التعديل الى جعل مبالغ هذه الغرامات متناسبا مع الضرر، خاصة وأن من شأن تخفيض هذه المبالغ و كذا تسهيل تنفيذ الأحكام تشجيع تسوية القضايا عن طريق الصلح لتفادي قضاء مدة الإكراه البدني بخصوصها.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الاجراء	التخفيف من الاكتظاظ الذي تعاني منه المؤسسات السجنية ودعم السياسة الإصلاحية التي تنهجها الدولة في هذا الإطار.

موضوع التعديل	تخفيض رسم استيراد السيارات النفعية التي يزيد وزنها الإجمالي القائم، مع الحمولة القصوى، عن 2,2 طن و لا يتعدى 3,5 طن.
محتوى التعديل	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تحديد في 10 % رسم استيراد السيارات النفعية التي يزيد وزنها الإجمالي القائم، مع الحمولة القصوى، عن 2,2 طن و لا يتعدى 3,5 طن. يهدف هذا التعديل بصفة أساسية إلى المساهمة في تجهيز الفلاح المغربي بهذا النوع من السيارات بهدف فك العزلة عن العالم القروي و خلق ديناميكية اقتصادية، تماشيا مع الاستراتيجية المرسومة في إطار مخطط المغرب الأخضر. كما أن هذا النوع من السيارات يستعمل كوسيلة للعمل من طرف عدد كبير من المقاولات الذاتية.
الانعكاس المالي للإجراء	سيكلف الإجراء نقصا في موارد الدولة يناهز 70 مليون درهم.

موضوع التعديل	**إلغاء الغرامات والزيادات وفوائد التأخير وصوائر التحصيل لأجل تسوية المتأخرات.**
محتوى التعديل	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تمديد أجل أداء الرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة إلى 31 دجنبر 2013 قصد الاستفادة من إلغاء الغرامات والزيادات والمصاريف المذكورة.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الاجراء	إعطاء مدة كافية للملزمين من أجل أداء مستحقاتهم وتمكين أكبر عدد منهم من الاستفادة من هذا الإجراء.

التدابير الضريبية

الإجراء	رفع سقف رقم الأعمال السنوي لإعفاء التعاونيات من الضريبة على الشركات من 5 ملايين درهم إلى 10 مليون درهم.
الأهداف	يهم التعديل الذي صادق علية مجلس النواب التعاونيات التي تزاول نشاطا يروم إلى تحويل مواد أولية باستعمال تجهيزات و معدات ووسائل إنتاج مماثلة لتلك التي تستعملها الشركات الصناعية. و يهدف هذا المقتضى الضريبي الى دعم قطاع التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي التضامني.

الإجراء	مراجعة النظام التحفيزي الممنوح للشركات المستفيدة من سعر 15 %
الأهداف	يهم هذا تعديل الذي صادق علية مجلس النواب دعم تنافسية المقاولة المغربية وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، صادق مجلس النواب على تعديل يروم مراجعة النظام التحفيزي الممنوح للشركات التي تستفيد من سعر15%. و في هذا الإطار اصبح السعر المطبق هو 10 % بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا جبائيا يساوي او يقل عن 300 ألف درهم بدل سعر 15 % بالنسبة للشركات التي تحقق رقم الأعمال يقل او يساوي 3.000.000 درهم.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الإجراء	يهم الإجراء : ما يناهز 82 % من عدد الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات؛ لا يتجاوز معدل رقم الأعمال الشركات المعنية 5 مليون درهم.
الانعكاس المالي للإجراء	سيكلف الإجراء خزينة الدولة نقصا في موارد الدولة يناهز 600 مليون درهم.

الإجراء	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب، تم الرفع من الخصم الجزافي المطبق على المعاشات و الإيرادات العمرية من 40 الى 50%
الأهداف	يهدف هذا الإجراء الذي صادق عليه مجلس النواب إلى تخفيف العبء الضريبي على فئة المتقاعدين و حماية قدرتهم الشرائية بحيث تم رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المبلغ الإجمالي للمعاشات و الإيرادات العمرية المفروضة عليه الضريبة على الدخل من 40 % إلى 50 %.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الإجراء	سيمكن الاجراء من : 1 - تقليص عدد المعاشات الخاضعة للضريبة على الدخل من 77.616 الى 61.962 أي إعفاء 15654 متقاعد اضافي من اداء الضريبة على الدخل؛ 2 - رفع المعاش المعفى بخصم 40 % من 4900 إلى 5900 درهم بتطبيق خصم 50 % بالنسبة للمتزوج بدون اطفال؛ 3 - رفع المعاش المعفي بخصم 40 % من 5913 إلى 7157 درهم بتطبيق خصم 50 % بالنسبة للمتزوج و أب لطفلين.
الانعكاس المالي للإجراء	سيكلف هذا الإجراء نقصا في موارد الدولة بما يناهز 140 مليون درهم.

الإجراء	الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية المحصل عليها من تفويت عقارات مخصصة للسكنى الرئيسية لمدة 6 سنوات عوض 8 سنوات.
الأهداف	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تخفيض المدة المحددة للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية في حالة تفويت عقارتم تخصيصه للسكنى الرئيسية من 8 سنوات إلى 6 سنوات.

الإجراء	إعفاء مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف.
الأهداف	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم إعفاء المواد والسلع والخدمات المقتناة وكذا الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف.

الإجراء	تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات.
الأهداف	يتم حاليا أداء الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات لدى قابض إدارة الضرائب أو المحاسب العمومي المأذون له بصفة قانونية من لدن إدارة الضرائب. ولتنويع طرق أداء هذه الضريبة وتوسيع مجالها، يقترح تمكين هيئات أخرى من استخلاصها لفائدة المحاسب العمومي المختص و ذلك وفق الكيفيات التي يحددها نص تنظيمي. وبتعديل صادق عليه مجلس النواب، تم تحديد هذه الهيآت التي ستتكلف بتحصيل الضريبة كوكالات التأمين على السيارات ووكالات بريد المغرب.

الإجراء	تمديد الإعفاءات المتعلقة بالمساكن ذات القيمة العقارية المخفضة.
الأهداف	في إطار السياسة الحكومية الهادفة إلى تدعيم البرامج الاجتماعية المخصصة للفئات المعوزة،و في هذا الإطار و بموجب تعديل صادق مجلس النواب تم تمديد الى غاية 31 ديسمبر 2020 لفائدة المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة على غرار ما هو مطبق حاليا بالنسبة للسكن الاجتماعي (250.000) درهم.

النتائج المترتبة أو المرتقبة من الاجراء	تشجيع عمليات إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة؛ تمكين المنعشين العقاريين من تفويت 10 % من المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة المبنية للمؤجرين لغرض الكراء بمبلغ لا يتجاوز 700 درهم؛ إعفاء مؤجري المساكن المذكورة من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المرتبطة بالكراء و برسم زائد القيمة المحقق في حالة تفويت هذه المساكن، وذلك في إطار اتفاقية تبرم مع الدولة، على غرار ما هو معمول به بالنسبة للسكن الاجتماعي.

الإجراء	تمديد أجل التدبير الخاص بالمساهمة بالذمة المهنية لشخص أو أشخاص ذاتيين في شركة خاضعة للضريبة على الشركات.
الأهداف	رغبة في مواصلة تشجيع عمليات المساهمة بالذمة المهنية لشخص أو أشخاص طبيعيين في شركة خاضعة للضريبة على الشركات و منح فرصة إضافية لعدد أكبر من الخاضعين للضريبة على الدخل للاستفادة من النظام الجبائي التحفيزي المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2010، اقترح في المشروع الأصلي لقانون المالية تمديد العمل بهذا النظام من فاتح يناير 2013 إلى 31 ديسمبر 2016. مدد بموجب تعديل صادق مجلس النواب هذا الإجراء من فاتح يناير 2013 إلى 31 ديسمبر 2014.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الإجراء	قد بلغ عدد المستفيدين من هذا الإجراء 363 مستفيدا منهم : 1- 187 مستفيد إلى غاية 31 دجنبر 2011، 2 - 176 خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2012.

الإجراء	تمديد أجل التدبير التحفيزي لفائدة الملزمين الذين يكشفون لأول مرة عن هويتهم والعاملين في القطاع غير المنظم.
الأهداف	بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تمديد إلى غاية 31 دجنبر 2014 أجل التدابير التحفيزية لفائدة الأشخاص الذين يزاولون أنشطة في القطاع غير المهيكل تمكنهم من الاندماج في النسيج الاقتصادي.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الإجراء	تمكين عدد أكبر من الأشخاص من الاندماج في النسيج الاقتصادي. منذ إحداث هذا التدبير إلى متم شهر يونيو 2012 تم الكشف عن هوية 11.480 ملزم جديد لدى الإدارة الجبائية.

الإجراء	**الامتيازات الممنوحة لمقتني السكن المخصص للطبقة المتوسطة.**
الأهداف	لتشجيع الطبقة المتوسطة من الولوج الى السكن وتقليص العجز المسجل في هذا المجال، يقترح منح امتيازات لفائدة هذه الفئة من المواطنين والذين لا يتعدى دخلهم الشهري الصافي من الضريبة 15.000 درهم. وتتمثل هذه الامتيازات في الإعفاء من واجبات التسجيل والتمبر ومن رسوم التقييد في السجلات العقارية عند اقتناء المساكن المذكورة، شريطة رصد هذه المساكن للسكنى الرئيسية لمدة 4 سنوات. ويتم إنجاز المساكن المذكورة من طرف منعشين عقاريين في إطار طلب عروض واتفاقية مبرمة مع الدولة تكون مشفوعة بدفتر تحملات.
النتائج المترتبة أو المرتقبة من الاجراء	- تمكين المواطنين الذين لا يتعدى دخلهم الصافي الشهري 15000 درهم. - الإعفاء من واجبات التسجيل والتمبر عند اقتناء السكن المذكور. - الإعفاء من رسوم التقييد في السجلات العقارية عند اقتناء السكن المذكور. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب عدل هذه المادة لأجل : 1 - تخفيض عدد المساكن التي يجب إنجازها من 300 إلى 150 وحدة؛ 2 - رفع ثمن بيع المتر المربع من 5.000 إلى 6 000 درهم؛ 3 - تحديد المساحة المغطاة ما بين 80 و 120 متر مربع عوض 100 و 150 مترا مربعا.

الإجراء	المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول و المساهمة الاجتماعية لتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي واجبات ورسوم مساهمات أخرى.
الأهداف	تهدف هذه المادة إلى تحديد أساس احتساب المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول بالنسبة للشركات و الأشخاص الذاتيين. وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب : تم تخفيض، فيما يخص الشركات، أساس احتساب المساهمة الربح الصافي للسنة المحاسبية من (20.000.000) درهم، إلى خمسة عشر مليون (15.000.000) درهم. أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، فقد تم رفع اساس احتساب المساهمة على الدخل أو الدخول المهنية أو العقارية أو الأجور الصافية من ثلاثمائة ألف (300.000) درهم إلى ثلاثمائة وستين ألف (360.000) درهم. بالنسبة للشركات: تطبيق هذه المساهمة برسم السنوات المحاسبية الثلاث (3) المتتالية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2013. أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، تطبيق هذه المساهمة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من فاتح يناير 2013 إلى غاية 31 ديسمبر 2015.
الانعكاس المالي للإجراء	يبين الجدولين أسفله أسعار المساهمة وعدد الملزمين المندرجين في كل شريحة وكذا العائد المالي.

الأشخاص الذاتيون :

مبلغ الدخل أو الدخول الصافية من الضريبة (بالدرهم)	سعر المساهمة	عدد الملزمين	الإنعكاس المالي بملايين الدراهم
من 360.000 إلى 600.000 درهم	%2	20.300	195
من 600.001 إلى 840.000 درهم	% 4	4050	120
ما زاد عن 840.000 درهم	%6	1500	75
المجموع	-	25.850	390

الأشخاص المعنويون :

مبلغ الأرباح الصافية (بالدرهم)	سعر المساهمة	عدد الملزمين	الانعكاس المالي بملايين الدراهم
من 15 مليون درهم إلى 25 مليون درهم	%0,5	237	20
من 25 مليون درهم إلى 50 مليون درهم	%1	280	100
من 50 مليون درهم إلى 100 مليون درهم	%1,5	93	100
ما زاد عن 100 مليون درهم	%2	110	1.430
المجموع	-	720	1.650

الإجراء	إلغاء الغرامات و الزيادات وفوائد التأخير و صوائر التحصيل
الأهداف	في إطار تحسين العلاقة و تدعيم الثقة بين الادارة الضريبية و الملزمين وبهدف تسريع وثيرة تصفية ملفات المنازعات وكذا طلبات الاسترجاع المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ادرج في مشروع قانون المالية لسنة 2013 مقتضى يروم الى إلغاء الغرامات والزيادات ومصاريف التحصيل. وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تمديد أجل أداء المستحقات الضريبية المشمولة بإلغاء الغرامات والزيادات والمصاريف المذكورة إلى 31 دجنبر 2013 وسيمكن هذا التدبير من تقليص مبلغ الباقي استخلاصه.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الاجراء	التدبير يخص الضرائب والرسوم والواجبات الصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2012. الا تكون الضرائب الواجب تحصيلها موضوع مسطرة تحصيل جبري أسفر عن تحصيل كلي أو جزئي لهذه الغرامات والزيادات و صوائر التحصيل خلال سنة 2013 ؛ الا تكون الضرائب موضوع مسطرة تصحيح لأساس فرض الضريبة أفضى، قبل فاتح يناير 2012، إلى إبرام صلح مكتوب مقرون بإصدار للضريبة قبل نفس التاريخ وإلى أداء جزئي أو كلي لهذه الغرامات والزيادات و صوائر التحصيل خلال سنة 2013. كما تم بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب التنصيص على أنه بالنسبة للمدينين فقط بالغرامات والزيادات و صوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 ديسمبر 2012 فيمكنهم الاستفادة من تخفيض قدره 50 % من هذه الغرامات والزيادات و الصوائر شريطة أداء 50 % المتبقية قبل 31 ديسمبر 2013.
الانعكاس المالي للإجراء	سيكلف الإجراء نقصا في موارد الدولة يناهز 2000 مليون درهم

تدابير أخرى

موضوع التعديل	تخفيض الرسم البيئي المفروض على البلاستيك و تأجيل تاريخ دخول حيز التنفيذ.
محتوى التعديل	• بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم تخفيض نسبة الرسم البيئي المفروض عل البلاستيك من 2.5 % الى1.5 % كما تم تأجيل تاريخ دخول حيزتنفيذه الى فاتح يناير 2014. و يهدف هذا الرسم الى ضمان موارد قارة سترصد لتمويل البرامج المرتبطة بإعادة استعمال النفايات وفي تأهيل تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها وتحسيس الفاعلين بمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة، وذلك بالعمل على إنتاج مواد غير ملوثة أو مواد قابلة للإتلاف بأقل كلفة الحفاظ على البيئة.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الاجراء	يطبق الرسم البيئي المفروض على البلاستيك على : • المواد الأولية التي تستعمل في صناعة البلاستيك؛ • المواد البلاستيكية النصف مصنعة؛ • المنتوجات البلاستيكية المصنعة بصفة نهائية.
الانعكاس المالي للإجراء	سيمكن هذا الرسم من تحصيل مداخيل برسم السنة المالية 2014 تقدر بحوالي 132 مليون درهم وسترصد لتطوير القطاعات.

موضوع التعديل	الرسم الخاص المفروض على رمال الكثبان الساحلية
محتوى التعديل	يهم التعديل الذي صادق عليه مجلس النواب بخصوص الرسم المفروض على الرمال النقط التالية : • تطبيق الرسم فقط على الرمال المستخرجة من الكثبان الساحلية؛ • رفع سعر الرسم من 30 درهم الى 50 درهم للمتر المكعب من الرمال؛ • اعادة النظر في نسب التوزيع على النحو التالي 70 %عوض 80 % لفائدة الصندوق الخاص بالطرق 30 % وصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري بدلا من 20 %.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الاجراء	•تعزيز موارد الصندوق الخاص بالطرق لتمويل برامج تأهيل الشبكة الطرقية و صيانتها وتوسيعها •توفير اعتمادات اضافية لصندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري لتمويل العمليات المتعلقة بمعالجة السكن غير اللائق ومحاربة مدن الصفيح ولتجاوز آفة تدهور الأنسجة القديمة وتردي وضعية المباني الآيلة للسقوط.
الانعكاس المالي للإجراء	توفير موارد إضافية لفائدة الدولة برسم سنة 2013 بما يناهز 710 مليون درهم.

موضوع التعديل	**إضافة مادة 18 مكررة تهم رصد بعض حسابات الخزينة في ميزانية الدولة.**
محتوى التعديل	في اطار الشفافية و تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المال العام وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تمت صياغة مادة 18 مكررة اعتماد منهجية تسعى إلى تأمين عمليات إدراج المداخيل والنفقات الناتجة عن العمليات المتعلقة بحسابات الخزينة، التي يتم تدبيرها من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، ضمن مكونات ميزانية الدولة مع مراعاة خصوصيات العمليات التي لا ترتبط بتطبيق نص تشريعي خاص أو التزامات تعاقدية أو اتفاقيات دولية، أو بقروض ذات الأمدين القريب أو المتوسط، أو بتدبير سندات صادرة لفائدة الدولة وكذا بمداخيل أو نفقات مؤقتة في انتظار التنزيل النهائي لها. والجدير بالذكر ان كيفية تطبيق احكام هذه المادة ستحدد بنص تنظيمي.
النتائج المترتبة او المرتقبة من الاجراء	من أجل تنزيل مقتضيات هذه المادة، يستوجب الأمر، تدبير مرحلة انتقالية من أجل الإدراج النهائي للحسابات المعنية بميزانية الدولة في أفق بداية سنة 2015.

ملحق 2
الجديد في قانون المالية لسنة 2013

الرؤية المؤطرة : الحكومة في خدمة المواطن

إعادة التوازن للمجتمع ودعم التماسك الاجتماعي	تسهيل حياة المقاولة والرفع من تنافسيتها	الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو الاقتصادية
1- توسيع التضامن والتماسك الاجتماعي ومعالجة الفوارق	1 -دعم الاستثمار العمومي وتكريس الأفضلية في الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الوطنية	1- تثمين الموارد وترشيد النفقات العمومية
2- تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2-مضاعفة الدعم المالي العمومي المخصص لتنمية المقاولات وتعزيز قدراتها الإنتاجية وبرامج التكوين	
3- إعطاء الأولوية للعالم القروي وللمناطق الجبلية	3- دعم المقاولات المصدرة	
4- دعم القدرة الشرائية والفئات الضعيفة عبر إصلاح صندوق المقاصة	4- إعتماد إجراءات ضريبة لتحفيزودعم المقاولات وخاصة المتوسطة والصغرى	2- التحكم في العجزين الداخلي والخارجي
5- حماية مستقبل أنظمة التقاعد	5- تسريع تنزيل إجراءات مكافحة الفساد واقتصاد الريع	
6-دعم الحاجيات المباشرة والملحة للمواطن في التعليم والصحة والسكن والتشغيل		

إعادة التوازن للمجتمع ودعم التماسك الاجتماعي

I. توسيع التضامن والتماسك الاجتماعي ومعالجة الفوارق

بهدف دعم التضامن بين مختلف فئات المجتمع المغربي، عملت الحكومة على تعبئة موارد هامة وقارة لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وذلك بهدف :

1. تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» عبر تحمل مصاريف العلاج لفائدة الفئات الفقيرة بصفة تضامنية، وقد تم إلى غاية غشت 2012 تسجيل 366.281 أسرة أي ما يناهز 1.010.000 مستفيد، وذلك في أفق تغطية ما يناهز 8,5 مليون معوز.

2. توسيع عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المشروطة بالتمدرس عبر توزيع منح لفائدة الأطفال المتمدرسين المحتاجين شريطة الالتزام بالحضور. وسيصل عدد المستفيدين إلى 783.000 تلميذ ينتمون الى 460.000 أسرة، خلال السنة الدراسية 2012-2013، مقابل 670.000 تلميذ منحدر من 394.000 أسرة خلال 2011-2012، **ليشمل 113 ألف تلميذ إضافي و 66 ألف عائلة اضافية.**

3. توسيع برنامج «مليون محفظة» والذي يهدف إلى توزيع المحافظ والأدوات والكتب المدرسية على التلاميذ المحتاجين بالتعليم الابتدائي والإعدادي، ويتوقع ارتفاع عدد المستفيدين ليصل إلى 3.898.311 مستفيد خلال السنة الدراسية 2012-2013، مقابل 3.857.970 خلال 2011-2012، **ليشمل أكثر من 40 ألف تلميذ إضافي.**

4. دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، عبر التفكير في وضع دعم مالي مباشر للأسر المعيلة لذوي الحاجات الخاصة.

ومن أجل ضمان استمرار صندوق التماسك الاجتماعي، اقترحت الحكومة المساهمات التضامنية الاجتماعية التالية:

على مستوى الشركات ذات الربح العالي :

1. اعتماد مساهمة اجتماعية للتضامن على الشركات التي يفوق ربحها الصافي 20 مليون درهم في السنة، أي 2 مليار سنتيم، وذلك وفق الجدول التالي :

مبلغ الربح الصافي السنوي	نسبة المساهمة المطبقة
من 20 مليون إلى أقل 50 مليون درهم	% 0,5
من 50 مليون إلى أقل من 100 مليون درهم	% 1
من 100 مليون درهم فما فوق	% 1,5

وعلى سبيل المثال، ستؤدي الشركات التي يبلغ ربحها 20.000.000 في السنة معدل ربح يومي يساوي 55.000 درهم مساهمة تضامنية تساوي 100.000 درهم في السنة (أي ستساهم ب 278 درهم عن كل يوم مقابل معدل ربح يومي يساوي 55.000 درهم).

ويمثل عدد الشركات التي يفوق ربحها 20.000.000 درهم حوالي 500 شركة.

على مستوى الدخول العليا :

2. اقترحت الحكومة **مساهمة اجتماعية للتضامن على الدخول العليا التي تفوق 25.000 درهم صافية في الشهر**، وفق الجدول التالي :

مبلغ الدخل الصافي الشهري	نسبة المساهمة المطبقة
من 25.000 إلى 50.000 درهم	%3
من 50.000 درهم فما فوق	%5

على سبيل المثال، سيؤدى عن دخل شهري صافي يساوي 25.000 درهم مساهمة تضامنية تساوي 750 درهم في الشهر (أي المساهمة ب 25 درهم كل يوم، عن دخل يومي يساوي 800 درهم).

ويمثل ذوو الدخول الأجرية والمهنية الذين يفوق دخلهم 25.000 درهم حوالي 38 ألف شخص، أي ما يقدر بحوالي 1 %من مجموع الخاضعين للضريبةعلى الدخل، وبالتالي فان هذا الإجراء لا علاقة له بإضعاف الطبقة الوسطى أوالتأثيرعلى قدراتها الاستهلاكية.

3. رفع النسبة المطبقة على الأرباح المتأتية من بيع الأراضي الداخلة للمدار الحضري، من 20 % إلى 30 %وتخصيصها لصندوق التماسك الاجتماعي، يدخل هذا الإجراء كذلك في اطار محاربة الريع العقاري، ذلك أن قيمة هذه الأراضي تكون ضعيفة وثمنها محدود، وبمجرد تحويلها الى المدار الحضري تباع بأثمان تتجاوز عشرات المرات قيمتها الأولى، لذا كان من اللازم أن تتدخل الحكومة لتقتطع جزءا من الربح المضاعف الذي ينجم عن دخول هذه الأراضي للمدار الحضري وتحويلها لدعم التماسك الاجتماعي.

4. إلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المسكن الذي يبنيه الشخص لنفسه بمساحة تفوق 300 متر مربع وتعويضها بمساهمة اجتماعية للتضامن تساوي 60 درهم للمتر المربع لفائدة صندوق التماسك الاجتماعي. ويمكن هذا الإجراء كذلك من تجاوز المنازعات القائمة بين المواطنين والإدارة الضريبية وما ينجم عن هذه الضريبة من شراء وتقديم فواتيرصورية وشكلية.

II. تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain

تتجسد الأهداف الرئيسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر في 701 جماعة قروية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والهشاشة في 530 حي حضري.

وفي إطار هذه المبادرة، انطلق البرنامج الخاص بالتأهيل الترابي ل 3.300 دوار في 22 إقليما، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة حوالي مليون شخص من القاطنين في المناطق الجبلية أو التي تعاني من العزلة، وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب المتعلقة بالماء الصالح للشرب، والكهرباء، والطرق، والتعليم والصحة.

وقد تمت برمجة 1 مليار درهم برسم سنة 2013 من أصل 9,4 مليار درهم المخصصة من الميزانية العامة كمساهمة في الغلاف المالي الإجمالي المقدر ب17 مليار درهم للمرحلة (2011-2015).

III. إعطاء الأولوية للعالم القروي وللمناطق الجبلية

تم رفع الميزانية المخصصة للتنمية القروية والمناطق الجبلية إلى 1,5 مليار درهم بهدف تعميم الكهرباء والماء الصالح للشرب وتوفير البنيات التحتية الأساسية، بإضافة 500 مليون درهم مقارنة مع ميزانية 2012.

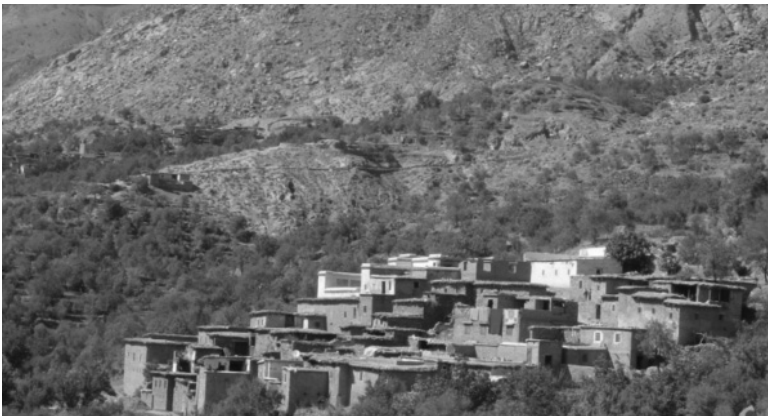

IV. صندوق المقاصة : دعم القدرة الشرائية والفئات الضعيفة

1. أدى الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة وتقلبها في السنوات الأخيرة، إلى ارتفاع نفقات المقاصة ومنافستها وتساويها مع نفقات الاستثمار، وأصبحت هذه النفقات تشكل لوحدها ما يعادل عجز الميزانية السنوي، وتشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة ومؤثرة بشكل سلبي حاد على التوازنات المالية لبلادنا، وخاصة عجز الميزانية ومديونية الخزينة.

2. بلغت نفقات المقاصة أكثر من 50 مليار درهم سنة 2011، وينتظر أن تصل نفس المبلغ برسم 2012 و 2013 بعد أن كانت في حدود 4 مليار درهم سنة 2004.

3. بلغ الغلاف الإجمالي للمقاصة بين بداية يناير ونهاية أكتوبر 2012 أكثر من 46 مليار درهم، تتوزع كآلاتي : 19 مليار درهم لدعم الغازوال، و 11 مليار درهم لدعم غاز البوطان، و 8,5 مليار درهم لدعم الفيول الخاص والفيول الصناعي، و 1,5 مليار درهم لدعم البنزين، و 4 مليار درهم لدعم السكر، و 2 مليار درهم لدعم الدقيق، وتمثل المواد النفطية والغاز نسبة 87٪ من مجموع الدعم.

4. خلال سنة 2013، خصصت الحكومة 40 مليار درهم لصندوق المقاصة لدعم أسعار البنزين والغازوال والغاز والدقيق والسكر، لم يسبق أن خصص مثل هذا المبلغ في أي مشروع قانون مالية سابق.

5. يكشف هذا المبلغ العبء المتزايد والإنفاق غير المرشد والدعم غير الموجه وغير الفعال، حيث لا تستفيد حاليا الطبقات الفقيرة من نفقات المقاصة إلا بشكل جد محدود، حيث تستفيد 20 % الأكثر فقرا من 9 % فقط من المبلغ المخصص للدعم، ما يعادل 4 مليار درهم، في حين تستفيد 20 % الأكثر غنى من 43 % من المبلغ المخصص للدعم، ما يفوق 20 مليار درهم.

6. تعتزم الحكومة في سنة 2013 اطلاق إصلاح شامل لصندوق المقاصة عبر الانتقال التدريجي نحو توجيه الدعم المالي المباشر للأسر الفقيرة والتحكم في الموارد المخصصة له.

> على سبيل المثال، فان توفير غلاف مالي قدره 20 مليار درهم في السنة من شأنه أن يسمح بتخصيص دعم شهري مباشر يبلغ 175 درهم في الشهر ل 10 مليون شخص.

V. دعم حماية مستقبل أنظمة التقاعد

1. خصصت الحكومة ما يفوق 12 مليار درهم لصناديق التقاعد في سنة 2013، كما خصصت الموارد المالية اللازمة لضمان تطبيق رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 1.000 درهم.

2. لقد تردت الحالة المالية لأنظمة التقاعد بسبب الانتقال الديموغرافي الذي يعرفه المغرب والذي نتج عنه تغير جذري في هرم الأعمار وارتفاع عدد المسنين بالوظيفة العمومية، والنتيجة : 15 موظفا نشيطا في المتوسط لكل متقاعد سنة 1980 إلى 4,6 موظفا نشيطا سنة 2009.

3. وستعرف سنة 2013 إطلاق برنامج إصلاح أنظمة التقاعد لتجاوز مخاطر العجز، وهي وضعية مرشحة للتفاقم إذا لم يتم الانخراط في إصلاح أنظمة التقاعد من أجل ضمان استمراريتها وحماية توازنها المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل شرائح اجتماعية واسعة.

VI. توجيه الموارد المالية العمومية نحو الحاجيات المباشرة والملحة للمواطن في التعليم والصحة والسكن والتشغيل

قطاع التربية الوطنية	
قطاع التعليم العالي	
قطاع الصحة	
قطاع السكن	
التشغيل	
التنمية الإجتماعية	

قطاع التربية الوطنية

خصصت الحكومة ما يناهز 42,37 مليار درهم لمواصلة المجهودات في مجال توسيع العرض المدرسي عبر:

- ✓ تسريع بناء 569 مؤسسة مدرسية.
- ✓ بناء 80 إعدادية متوفرة على داخليات.
- ✓ بناء 60 ثانوية و30 داخلية.
- ✓ إطلاق الشطر الأول من برنامج وطني لتعويض البنايات المدرسية الجاهزة يضم 25 مؤسسة مدرسية.
- ✓ إنجاز 50 مدرسة جماعاتية جديدة.
- ✓ مع مواكبة ذلك بإصلاح عميق لحكامة المنظومة التربوية.

قطاع التعليم العالي

خصصت الحكومة ما يناهز 9,66 مليار درهم من أجل التصدي للاكتظاظ وتوسيع وإعادة تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات الجامعية عبر :

- ✓ الشروع في بناء 6 مؤسسات جامعية جديدة و24 مدرجا إضافيا، ما يناهز 15.900 مقعدا بيداغوجيا جديدا.
- ✓ الرفع من القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية بما يناهز 19.000 سريرا إضافيا.
- ✓ إعطاء الانطلاقة لستة مطاعم جامعية جديدة.
- ✓ الرفع من قيمة المنحة ومن الاعتمادات المخصصة للمنح إلى 1.253 مليون درهم سنة 2013، مقابل 718 مليون درهم سنة 2012، أي بزيادة 535 مليون درهم.
- ✓ الرفع من عدد الطلبة الممنوحين ليصل إلى 216.800 طالبا، مقابل 177.000 في السنة الدراسية السابقة، ليشمل 39.000 طالبا جديدا.

قطاع الصحة

خصصت الحكومة ما يناهز 12,37 مليار درهم لتوفير الخدمات الصحية وتحسين الاستقبال وتطوير المستعجلات وتفعيل التغطية الصحية الأساسية عبر:

- ✓ إنشاء 30 وحدة طبية استعجالية للقرب.
- ✓ وضع 8 مصالح للمساعدة الطبية الاستعجالية.
- ✓ تفعيل 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات والإنعاش.
- ✓ تعزيز توفير وتتبع الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية على مستوى الخدمات الاستعجالية.
- ✓ استكمال أشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي لوجدة وانجاز الدراسات لبناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة.
- ✓ مواصلة أشغال بناء مراكز القرب لعلاج السرطان (ببني ملال وورزازات

وتطوان والراشيدية) ومراكز جهوية لعلاج السرطان (بالعيون ومكناس ووجدة وطنجة و وآسفي).

قطاع السكن

خصص لقطاع السكن ما يناهز 4 مليار درهم في سنة 2013 من أجل :
تسريع برنامج "مدن بدون صفيح" يهدف الإعلان عن سبع مدن جديدة

- ✓ بدون صفيح (دروة، بوعرفة، وجدة، سوق السبت، ولاد تايمة، طنجة، تاركيست وتويسيت).
- ✓ إعطاء الأولوية لبرنامج "تأهيل المباني الآيلة للسقوط" وتوسيع مجال تدخل صندوق التضامن السكني والتأهيل الحضري لفائدة هذا البرنامج.
- ✓ مواصلة إنجاز أربع "مدن جديدة" بالقرب من مراكش، الرباط، الدار البيضاء و طنجة.
- ✓ الرفع من وتيرة انجاز برامج "السكن الاجتماعي "و"السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة"،وكذا "السكن الاجتماعي الموجه للكراء" و»السكن الجديد الموجه للطبقة المتوسطة».
- ✓ إطلاق منتوج جديد معفي من واجبات التسجيل ومن واجبات التقييد في المحافظة العقارية بالنسبة للسكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته المغطاة ما بين 100 و 150 متر مربع ولا يتعدى ثمنه 5000 درهم للمتر المربع.

التشغيل

يحظى دعم سوق الشغل بالأولوية في مشروع قانون المالية لسنة 2013 عبر:

- ✓ إحداث 24.340 منصبا ماليا سنة 2013 بعد أكثر من 26.000 منصبا ماليا سنة 2012، لتوفير فرص شغل حقيقية موجهة لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- ✓ تخصيص غلاف مالي يبلغ 1 مليار درهم، لدعم التشغيل لدى القطاع الخاص وتشجيع التشغيل الذاتي ودعم التشغيل في النسيج الجمعوي.
- ✓ تمديد أجل إعفاء التعويض الشهري عن التدريب المحدد في 6.000 درهم

إلى غاية 31 ديسمبر 2016 والمدفوع لفائدة المتدربين خريجي التعليم العالي والتكوين المهني الذين يتم تشغيلهم في القطاع الخاص.

- ✓ برمجة 102 مشروعا للتكوين على مستوى التدرج المهني سيستفيد منه حوالي 60.000 شابا خاصة بالوسط القروي وإدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة.

التنمية الاجتماعية

- ✓ تفعيل صندوق التكافل العائلي الذي خصص له مبلغ 160 مليون درهم، قصد مساندة النساء المطلقات والأطفال الذين لهم الحق في النفقة، وقد تم تحديد سقف مبلغ هذه المساندة في 350 درهما شهريا لكل مستفيد على أن لا يفوق مجموع المساندة بالنسبة للعائلة الواحدة 1050 درهما.
- ✓ تم توفير 694 مليون درهم لبرامج تهم مواكبة الأطفال ضحايا العنف والأطفال المهملين، ورفع جودة خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، ودعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنح المساعدات المالية للجمعيات العاملة في هذا المجال.

■ تسهيل حياة المقاولة والرفع من تنافسيتها

I. دعم الاستثمار العمومي وتكريس الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية

1. تخصيص ما قدره 180,3 مليار درهم برسم سنة 2013 للإستثمار العمومي، ستوجه لمواصلة تأهيل البنيات التحتية من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية ومطارات وسدود ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية.

2. التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في تنفيذ الصفقات العمومية من خلال إرساء الصفقة على المقاولة الوطنية حتى وان تعدى عرضها 15 % الثمن الذي تقترحه الشركة الأجنبية.

> وعلى سبيل المثال، مكن تطبيق الأفضلية الوطنية في السنة الجارية على صفقات المكتب الوطني للسكك الحديدية من تخصيص 7,3 مليار درهم للمقاولات الوطنية، وهو ما يمثل دعما ماليا حكوميا لهذه المقاولات قد يصل الى 950 مليون درهم لدعم تنافسيتها مقابل الشركات الأجنبية المنافسة، باعتبار تطبيق زيادة نسبة 15 % على عروض الشركات الأجنبية وارساء هذه الصفقات رغم هذه الزيادة على الشركات الوطنية.

3. إعطاء الأولوية في أداء الضريبة على القيمة المضافة للمقاولات المتوسطة والصغرى، وقد تم تسديد ما يزيد عن 2,452 مليار درهم إلى غاية نهاية أكتوبر 2012، مقابل 1,882 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011 أي بزيادة تقدر ب 30,2% .واستفادت من هذه التسديدات المقاولات الصغرى والمتوسطة بنسبة 79,7 %والمقاولات الكبرى بنسبة 20,3 %.

4. استفادت المقاولات العقارية، إلى غاية نهاية أكتوبر 2012، من تسديدات برسم الضريبة على القيمة المضافة بلغت 885 مليون درهم في إطار السكن الاجتماعي.

5. تخصيص نسبة لا تقل عن 20 % من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، مع اعتماد مقتضيات لإلزام الشركات الأجنبية الفائزة بالصفقات العمومية إلى اللجوء إلى المقاولات الوطنية في حال المناولة.

II. مضاعفة الدعم المالي العمومي المخصص لتنمية المقاولات ودعم قدراتها الإنتاجية والابتكارية وبرامج التكوين المهني.

1. تخصيص ما قدره 510 مليون درهم سنة 2013 لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى ورفع مردوديتها، مقابل 250 مليون درهم سنة 2012، و125 مليون درهم سنة 2011، و250 مليون درهم سنة 2010، كدعم مالي عمومي تستفيد منه هذه المقاولات لدعم قدراتها التدبيرية وخفض كلفة الإنتاج وأيضا دعم الشركات الناشئة والمقاولات الابتكارية.

2. تدعم الحكومة من خلال هذا الغلاف المالي المقاولات ذات النمو الواعد التي تحمل مشاريع تنموية ابتكارية على أساس عقد للتنمية وذلك من خلال مساهمة الدولة في ب 20 % من الاستثمارات المحققة في مجال الابتكار على أن لا تتعدى هذه المساهمة 5 ملايين درهم.

3. اقتراح تمويل 60 % من تكلفة مشاريع المقاولات في حدود 600.000 درهم لكل مقاولة لتحسين المهام الداعمة ولتنمية القدرات المهنية، كما تتحمل نسبة 60 %من كلفة المشروع في حدود 400.000 درهم لكل مقاولة لاقتناء وبرمجة الأنظمة المعلوماتية.

مساندة MOUSSANADA

ANPME

4. تغطية 90% من مشاريع الشركات المبتكرة والمتواجدة لأقل من سنتين والحاملة لمشاريع تستخدم نتائج البحوث والمشاريع المبتكرة وذلك في حدود مليون درهم.

5. دعم 75 % من خدمات الخبرة التي تشكل جزءا من عملية الابتكار أو المحتوى التكنولوجي في حدود 100.000 درهم.

6. تمويل 50 % من نفقات الشركات في إطار مشاريع التطوير والبحث في حدود 4 ملايين درهم.

7. تخصيص 400 مليون درهم سنة 2013 لبرامج التكوين المهني للموارد البشرية في المقاولات، مقابل 378 مليون درهم سنة 2012، و 352 مليون درهم سنة 2011، و 335 مليون درهم سنة 2010.

OFPPT
Partenaire en compétences

إمتياز imtiaz

III. دعم المقاولات المصدرة وتقوية التنافسية

تخصيص 500 مليون درهم برسم سنة 2013 لدعم المقاولات المصدرة في البرامج التالية :

1. برنامج يهم خمس معارض قطاعية تتعلق بقطاعات التكنولوجيات الجديدة وترحيل الخدمات والصناعات الصيدلية والمنتجات المحلية والصناعات الإلكترونية وصناعة السيارات.

2. برنامج خاص بالمنتجين الفلاحين الصغار والمتوسطين.

3. دعم وتأسيس وتنمية وتجميع 55 اتحادا للتصدير.

4. برنامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها في مجال التصدير.

Maroc Export
Centre Marocain de Promotion des Exportations

IV. اعتماد إجراءات ضريبة تحفيزية للمقاولات وخاصة المتوسطة والصغرى

أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2013 أولوية كبرى للمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر مجموعة من التدابير المندمجة والمتكاملة:

1. إلغاء الغرامات والزيادات ومصاريف التحصيل وذلك بهدف تشجيع الخاضعين للضريبة و المدينين لأداء متأخراتهم من الضرائب والرسوم والديون لتشجيع المقاولات والملزمين والدائنين على أداء ما بذمتهم والتمكن من تسوية وضعيتهم الجبائية والجمركية وديونهم.

2. تقليص الضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 200.000 درهم من 30 % إلى10 %، وسوف يستفيد من هذا الاجراء حوالي77 %من المقاولات.

3. تمديد أجل تطبيق التحفيزات الموجهة للملزمين الذين يكشفون لأول مرة عن هويتهم والعاملين في القطاع غير المنظم من أجل تمكينهم من الاندماج في النسيج الاقتصادي.

4 .تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على رفع رأسمالها عبرتخفيض في الضريبة على الشركات من 30 % إلى 20 %، بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، والتي تقوم بزيادة في رأس المال بحصص مشاركة نقدية أو بديون مستحقة عليها في حسابات شركاء جارية، وهو الإجراء الذي سيكلف الميزانية العامة أزيد من 1 مليار درهم.

5. تمديد الاستفادة من التحفيزات الضريبية لفائدة الشركات التي تدخل للبورصة وذلك بتطبيق تخفيض بنسبة 25 % للشركات التي تدخل للبورصة في إطار فتح رأسمالها وبيع سنداتها وبنسبة 50 % للشركات التي تقوم بإدراج سنداتها في البورصة مع الرفع من رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20 % ، بالنسبة لعمليات الإدراج في البورصة المحققة.

6. منح إعفاء تام للدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة الموجهة لتمويل المقاولة في إطار مخطط الادخار في المقاولة، شريطة الاحتفاظ بها لمدة 5 سنوات وأن لا يتجاوز مبلغ الدفعات المنجزة في إطار المخطط المذكور 600.000 درهم؛ وإعفاء الدفعة التكميلية التي تدفعها المقاولة المشغلة للأجراء في حدود 10 % من المبلغ السنوي للأجر الخاضع للضريبة.

7. تمديد العمل بالنظام الانتقالي للاندماج من أجل تشجيع عمليات إعادة هيكلة وتركيز الشركات ورغبة في تحسين تنافسية هذه الشركات للتصدي للمنافسة الدولية.

V. تسريع تنزيل إجراءات مكافحة الفساد واقتصاد الريع

1. إطلاق مشروع طموح لإصلاح العدالة بهدف تعزيز الثقة والمصداقية في قضاء فعال وعادل باعتباره أساس دولة القانون والأمن والحكامة الجيدة ومحفزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أعطي انطلاق الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.

2. مواصلة برنامج تهيئة وتجهيز المحاكم الابتدائية وأقسام «محاكم قضاء الأسرة ": انطلاق أشغال بناء 8 محاكم ابتدائية و19 مركزا للقضاة المقيمين وتفعيل المساعدة القضائية بهدف الحفاظ على حق الدفاع لفائدة المواطنين الذين يوجدون في أوضاع مادية صعبة.

3. إعداد مشروع القانون المتعلق بمجلس المنافسة لتقوية اختصاصاته في مجال التصدي المباشر للعمليات التي من شأنها الإخلال بالمنافسة وتقوية سلطاته التقريرية بهدف الحفاظ على المنافسة الحرة، وضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات التجارية، وتعزيز الفعالية الاقتصادية وتحسين الجودة بالنسبة للمستهلكين

4. إعداد مشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومحاربة الرشوة، بهدف توفير إطار قانوني مناسب لتعزيز فاعلية عمل هذه الهيئة وتمكينها من القيام بالاختصاصات الجديدة المشار إليها في الدستور فيما يخص محاربة كل أشكال الفساد.

5. تعويض نظام الرخص والامتيازات بنظام التعاقد على أساس دفاتر تحملات مع اللجوء إلى طلبات عروض مفتوحة للتنافس وتكافؤ الفرص والمساواة :

أ- **في مجال النقل الطرقي للبضائع:** مراجعة شروط ولوج مهن النقل الطرقي للبضائع، وتدعيم عملية تجديد الحظيرة، وتنمية النقل الدولي للبضائع، وتأهيل وتكوين السائق المهني والنهوض بوضعيته الاجتماعية، وتأهيل الإطار القانوني المنظم بين الناقل والشاحن، وذلك في إطار عقد برنامج.

ب- **وبالنسبة للنقل الطرقي للأشخاص:** تم اعتماد نظام التصريح ودفاتر التحملات لاستغلال خدمات النقل المدرسي لحساب الغير، ونقل المستخدمين لحساب الغير، والنقل بالعالم القروي والنقل السياحي.

ت- **وبالنسبة للنقل الطرقي العمومي للمسافرين بين المدن:** حذف نظام الرخص واعتماد نظام تعاقدي بين الدولة والناقل بناء على طلب عروض مع

تحديد ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية بالنسبة للناقلين وأصحاب الرخص الحاليين للانتقال كليا إلى النظام الجديد.

ث- بالنسبة لتأهيل النقل الحضري: يتم الآن التفكير في تصور جديد يعتمد على إحداث مجموعات للتجمعات الحضرية، يعهد إليها تدبيره عبر إنشاء شركة تتكلف بتدبير الممتلكات والاستثمار وشركة تتكلف بتأمين مرفق النقل الحضري على أساس عقد للاستغلال.

ج- بالنسبة لقطاع سيارات الأجرة إعداد إصلاح شامل لتنظيم وتأهيل هذا القطاع، بهدف مراجعة نظام الرخص وتعويضه بنظام التعاقد على أساس دفتر تحملات خاص، للرفع من جودة الخدمات وتحسين ظروف العمل والظروف الاجتماعية لمهني القطاع.

■ الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو الاقتصادية

I. تثمين الموارد وترشيد النفقات العمومية

1. يبلغ مجموع موارد الخزينة خلال سنة 2013 ما يفوق 210 مليار درهم، تتوزع على ما يناهز 180 مليار درهم برسم حصيلة الضرائب والرسوم، وما يفوق 30 مليار درهم برسم عائدات المساهمات المالية للدولة وموارد أخرى.

2. يبلغ مجموع نفقات الخزينة ما يفوق 254 مليار درهم، تتوزع على 98 مليار درهم برسم أجور موظفي الدولة و50 مليار درهم برسم نفقات التسيير للإدارات والمؤسسات العمومية التابعة لها، و22 مليار درهم برسم فوائد القروض، و40 مليار درهم برسم نفقات المقاصة الموجهة لدعم أسعار الغازوال والغاز والبنزين والسكر والدقيق، وستبلغ نفقات الاستثمار بالميزانية العامة ما يناهز 47 مليار درهم برسم 2013.

3. وسيبلغ عجز الميزانية العامة سنة 2013 ما يناهز 44 مليار درهم، أي 4,8 % من الناتج الداخلي الخام.

4. سيؤدي عجز الميزانية الى الزيادة في الحجم الاجمالي لدين الخزينة الذي من المتوقع أن يبلغ 535 مليار درهم سنة 2013 (ما يفوق 15.000 درهم عن كل مواطن)، وهو ما سيمثل حوالي 59,2 % من الناتج الداخلي الخام، مقابل 497 مليار درهم سنة 2012، أي 58,5 % من الناتج الداخلي الخام.

5. وللإشارة فقد ارتفع حجم دين الخزينة، عند متم 2011، إلى 430,9 مليار درهم مقابل 384,6 مليار درهم سنة 2010، أي ما يعادل 53,7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 مقابل 50,3 % سنة 2010، و ذلك بعد المنحى التنازلي المسجل في السنوات السابقة، حيث انخفض من 68 % سنة 2000 إلى 57 % سنة 2006، ثم 47 %سنة 2009.

تعهدت الحكومة بالتقليص التدريجي لعجز الميزانية حتى لا يتجاوز 3 %من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016، من خلال :

1. تركيز الجهود على تثمين الموارد وترشيد النفقات العمومية والعمل على تفعيل بدائل التمويل وعلى رأسها تطوير الآليات التعاقدية المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص.

التحكم في النفقات وتحسين المداخيل عبر:

أ- تحديد سقف النفقات الإجمالية للمقاصة، وحذف النفقات غير المنتجة وتقليص نمط عيش الإدارة و التعاضد في استغلال الموارد المتوفرة لدى الإدارة العمومية.

ب- تعزيز تعبئة المداخيل الضريبية وتعبئة الباقي استخلاصه والرفع من أداء وفعالية المصالح المكلفة بالتحصيل وتقوية المراقبة الضريبية، وتثمين الملك الخاص للدولة عبر التدبير النشيط لمحفظتها العقارية، وكذا اعتماد سياسة جديدة في توزيع أرباح المؤسسات العمومية.

3. تنظيم مناظرة وطنية حول الإصلاح الضريبي التي ستنعقد في بداية سنة 2013 لاعتماد مشروع يهدف إلى تطوير المداخيل الضريبية، عبر تمحيص ومراجعة الامتيازات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي الحالي، والتي تراكمت عبر سنين عديدة بفعل الاعفاءات التي تضمنتها القوانين المالية السابقة المتتالية والتي بلغت قيمتها المالية ما يفوق 36 مليار درهم وإبقاء فقط الامتيازات ذات الجدوى والنجاعة الاقتصادية والاجتماعية.

4. فيما يخص التوازنات الخارجية، ستواصل الحكومة تكثيف الجهود من أجل تحسين العرض التصديري وتنافسيته وتعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات الخارجية، وذلك للحفاظ على موجودات خارجية تعادل، على الأقل، 4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

5. استعمال إجراءات الدفاع التجاري وتطبيق الحواجز التقنية غير التعريفية وتقليص محتوى الاستثمارات العمومية من الواردات من أجل التحكم في تدفق الواردات.

6. ويبقى الهدف هو تقليص عجز الميزانية في سنة 2013 إلى 4,8 % من الناتج الداخلي الخام، و ذلك بالارتكاز على معدل نمو يبلغ 4,5 %، ومتوسط لسعر برميل البترول في حدود 105 دولارا، و متوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم يبلغ 8,5 دراهم.

II. التحكم في العجز وتعزيز الثقة الخارجية

1. تعزيز ثقة الشركاء، في الداخل والخارج، بحيوية وآفاق نمو اقتصادنا الوطني مما مكن المغرب من الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار أمريكي..

2. في سبتمبر 2012: الحفاظ على درجة الاستثمار لبلادنا من طرف وكالة Standard and Poor's مع تخفيض آفاق التطور من مستقر إلى سلبي، في الوقت الذي تسجل فيه العديد من بلدان العالم تراجعا حادا في تصنيفها الائتماني من قبل المؤسسات الدولية المختصة.

3. في نونبر 2012: تكريس درجة الاستثمار لبلادنا والحفاظ على آفاق التطور في مستقر من طرف وكالة Fitch Rating، وهذا بعد شهرين من تنقيط وكالة Standard and Poor's. ويأتي هذا التقييم الجديد نتيجة الثقة في جدوى ووجاهة السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومة، وفي الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2013 بخصوص استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية والاستجابة للانتظارات الشعبية ودعم التضامن.

خاتمة

لقد تمكنت الحكومة بطريقة استباقية وتفاعلية من تدبير سنة اقتصادية ومالية استثنائية وصعبة واستطاعت أن تتحكم في الاستنزاف الاقتصادي والمالي الناتج أولا عن الارتفاع المستمر في أسعار المواد النفطية وتقلبها، وثانيا عن تفاقم العجز التجاري بعد تراجع الطلب الخارجي الموجه لبلادنا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، ونتج عن المجهود الحكومي استعادة ثقة شركاء المغرب الاقتصاديين والماليين، وانخراطهم في دعم مسلسل الإصلاحات وتقدير السياسات الحكومية المتخذة.

يمثل مشروع القانون المالية إطارا رائدا لتعزيز مسلسل استعادة المبادرة الاقتصادية وتسريع بلورة وإنجاز الإصلاحات الكبرى والمؤجلة، والبناء على التراكمات المحققة طيلة هذه السنة لإعادة الاعتبار لخدمة المواطن ودعم المقاولة المواطنة كأولويات موجهة ومؤطرة للرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

تقدم هذا المشروع بكل مسؤولية نحو اتخاد الخطوات الضرورية لأجرأة البرنامج الحكومي، رغم الظرفية الصعبة والتحديات المستجدة، وما تشهده بلادنا اليوم من حيوية في النقاش العمومي حول مشروع قانون المالية، مؤشر دال على الحرص على سيادة القرار الاقتصادي الوطني والنجاح في جعل مشروع قانون المالية محطة لمعرفة المجالات الفعلية للإنفاق العمومي وربطها بالحاجيات المباشرة والملحة للمواطن المغربي، وليس مجرد مشروع لتبرير نفقات معينة أو استصدار تراخيص لمصاريف محددة دون أن يكون للمجتمع والمواطن كلمته وقراره الفصل فيها.

الفهرس

I. الشق السياسي.....7

II. الشق الإقتصادي.....33

III. الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج.....43

IV. الداخلية والسكنى والتعمير وسياسة المدينة.....50

V. العدل والتشريع وحقوق الإنسان.....57

VI. المالية والتنمية الإقتصادية.....63

VII. القطاعات الإجتماعية.....70

VIII. القطاعات الإنتاجية.....78

IX. البنيات الأساسية و الطاقة و المعادن.....82

X. التعليم والثقافة والإتصال.....87

ملاحق.....97

ملحق 1.....98

ملحق 2.....115

حقوق الطبع محفوظة لفريق العدالة و التنمية

فريق العدالة والتنمية
بمجلس النواب
pjdgroupe.ma

مجلس النواب
شارع محمد الخامس الرباط
الهاتف : 0537679578/79 الفاكس : 0537679792
البريد الإلكتروني : pjdgroupedirection@gmail.com